الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY

التقرير الإحصائي السنوي 2015
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية

تم إعداد وطباعة هذا التقرير
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

رمضان 1437 هـ، يوليو 2016.
جميع الحقوق محفوظة.
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016م ـ التقرير الإحصائي السنوي 2015.
جميع المراسلات توجه إلى:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ـ إدارة الاتصال الحكومي.
ص.ب : 127000، دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
هاتف: 3191333 4 971+ فاكس : 3273535 4 971+
البريد الإلكتروني : info@fcsa.gov.ae الموقع الإلكتروني : www.fcsa.gov.ae

الفهرس

	الملخص التنفيذي	8
	الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية	11
1.1	المتغيرات الاقتصادية	12
1.1.1	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	19
1.1.2	تعويضات المشتغلين	20
1.1.3	الإنتاج الاجمالي	22
1.2	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2015 (سنة الأساس 2007=100)	24
1.2.1	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	24
1.2.2	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة	27
1.2.3	حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة	27
1.3	أسعار النفط	29
1.4	الاستثمار الأجنبي	31
1.4.1	الاستثمار الأجنبي الكلي	31
1.4.2	الاستثمار الأجنبي المباشر	32
1.4.3	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية	32
1.4.4	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر	32
1.5	قطاع المصارف والوساطة المالية	33
1.5.1	عدد البنوك	33
1.5.2	عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين)	34
1.5.3	حجم الودائع وإجمالي الموجودات	35
1.6	البنوك الإسلامية	36
1.6.1	الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين	36
1.7	مؤشرات سوق المال	37
1.7.1	ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2015	37
1.7.2	حركة التداول حسب القطاع	37
1.8	أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات	39
1.8.1	مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2015)	39
1.8.2	مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2014/2015)	40

تابع الفهرس

1.8.3	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2014)	41
1.8.4	مؤشرات قطاع النقل	43
1.9	مؤشرات التجارة الخارجية 2015	45
1.9.1	التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2015	45
الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية		48
2.1	التقديرات السكانية 2011 – 2013	49
2.2	مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل	49
2.3	مؤشرات الخدمات الصحية	50
2.4	إحصاءات المواليد والوفيات	51
2.5	مؤشرات الخدمات التعليمية	51
2.6	إحصاءات الزواج والطلاق	53
2.7	إحصاءات الضمان الاجتماعي	55
الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة		57
3.1	مؤشرات احصاءات الزراعة	58
3.1.1	مؤشرات الإنتاج النباتي	58
3.1.2	مؤشرات الإنتاج الحيواني	59
3.1.3	مؤشرات المزارع التجارية للدواجن والأبقار	59
3.1.4	مؤشرات الثروة السمكية	60
3.1.5	مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية	61
3.2	مؤشرات احصاءات البيئة	62
3.2.1	مؤشرات عناصر المناخ	62
3.2.2	مؤشرات الهواء	66
3.2.3	مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه	71
3.2.4	مؤشرات احصاءات النفايات	74
3.2.5	مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية	77
3.3	الطاقة	78
3.3.1	النفط الخام	78
3.3.2	الغاز الطبيعي	79
3.3.3	مؤشرات توليد واستهلاك الكهرباء	81

قائمة الجداول

جدول رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2011-2015 13

جدول رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق 2012-2015 15

جدول رقم 3: الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية 2012 -2015 17

جدول رقم 4: الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007) 2012-2015 18

جدول رقم 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2012-2015 20

جدول رقم 6: تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2012-2015 22

جدول رقم 7: قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2012-2015 23

جدول رقم 8: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك في الدولة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2010-2015 25

جدول رقم 9: الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في الدولة 2015 26

جدول رقم 10: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2014 -2015 29

جدول رقم 11: تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2015 37

جدول رقم 12: حركة الركاب عبر مطارات الدولة 2013-2014 43

جدول رقم 13: حركة الطائرات عبر مطارات الدولة 2013-2014 44

جدول رقم 14: المركبات المسجلة ورخص القيادة والحوادث المرورية 2011-2014 44

جدول رقم 15: الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2010 -2015 47

جدول رقم 16: إحصاءات الخدمات الصحية 2008 – 2014 50

جدول رقم 17: عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2014 51

جدول رقم 18: عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2014 51

جدول رقم 19: توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس في العام الدراسي 2014/2015 52

جدول رقم 20: توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع في العام الدراسي 2014/2015 52

جدول رقم 21: طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والنوع في العام الدراسي 2014/2013 53

جدول رقم 22: عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2014 54

جدول رقم 23: حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2014 55

جدول رقم 24: حالات وقيم المساعدات الاجتماعية وعدد المستفيدين حسب الإمارة 2015 56

جدول رقم 25: مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2010 – 2013 58

جدول رقم 26: كميات الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج والإمارة 2014 60

جدول رقم 27: كمية الأسماك التي تم صيدها حسب الإمارة 2010 - 2013 60

جدول رقم 28: كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2014 61

تابع قائمة الجداول

جدول رقم 29: متوسط درجات الحرارة المئوية حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2015 (مْ) 62

جدول رقم 30: متوسط درجات الحرارة المئوية العظمى والصغرى حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2015 (مْ) 63

جدول رقم 31: متوسط درجات الرطوبة النسبية المئوية العظمى والصغرى (%) حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2015 64

جدول رقم 32: كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2015 65

جدول رقم 33: توزيع العدد والنسبة المئوية لمحطات رصد جودة الهواء حسب الإمارة ونوع موقع المحطة 2014 66

جدول رقم 34: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب محطة المراقبة في إمارة أبو ظبي 2013-2014 68

جدول رقم 35: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب محطة المراقبة في إمارة دبي 2013-2014 69

جدول رقم 36: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب محطة المراقبة والإمارة 2013-2014 69

جدول رقم 37: كمية مكافئ ثاني أكسيد الكربون والنسبة المئوية للزيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر 1994-2014 71

جدول رقم 38: المعدل اليومي للمياه المحلاة المنتجة والمستخدمة والقدرة المركبة لمحطات تحلية المياه 2007-2014 73

جدول رقم 39: كمية النفايات الكلية المجمعة حسب الإمارة 2009 - 2014 75

جدول رقم 40: عدد ومساحة المحميات حسب الإمارة والنوع 2014 77

جدول رقم 41: احتياط وانتاج وصادرات النفط الخام 2009 - 2014 78

جدول رقم 42: احتياط وانتاج وصادرات وإعادة التصدير وواردات الغاز الطبيعي 2009 - 2014 80

قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2011 – 2015 12

شكل رقم 2: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات الرئيسية 2015* 13

شكل رقم 3: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2014-2015 14

شكل رقم 4: الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام 2011 – 2015 14

شكل رقم 5: نسب النمو المتحققة حسب الأنشطة الاقتصادية 2015* 15

شكل رقم 6: تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2011-2015 16

شكل رقم 7: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة 2011-2015 18

شكل رقم 8: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2015 19

شكل رقم 9: التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية 2015* 19

شكل رقم 10: تطور تعويضات المشتغلين 2011-2015 21

شكل رقم 11: تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2015* 21

شكل رقم 12: قيمة الإنتاج الإجمالي 2011-2015 23

شكل رقم 13: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة خلال السنوات، 2011-2015 24

شكل رقم 14: معدل التضخم على مستوى الإمارة 2015 27

شكل رقم 15: الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007 28

شكل رقم 16: متوسط أسعار النفط الخام 2006-2013 29

شكل رقم 17: متوسط أسعار النفط الشهرية 2013 30

شكل رقم 18: متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013 30

شكل رقم 19: الاستثمار الأجنبي الكلي 2012-2014 31

شكل رقم 20: التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي 2014 31

شكل رقم 21: الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2013 32

شكل رقم 22: الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز الدول لعام 2014 33

شكل رقم 23: التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2014 33

شكل رقم 24: عدد العاملين في قطاع البنوك 2009 - 2014 34

شكل رقم 25: تعويضات العاملين 2007 - 2014 34

شكل رقم 26: حجم الودائع في البنوك 2007 – 2014 35

شكل رقم 27: إجمالي الموجودات حسب البنوك المحلية والأجنبية 2007-2014 35

شكل رقم 28: عدد الشيكات المسترجعة 2007 - 2014 36

تابع قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم 29: نسبة التغيير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 38

شكل رقم 30: مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 38

شكل رقم 31: مؤشر جاهزية الشبكية لدولة الإمارات 2015-2008 40

شكل رقم 32: مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2014-2005 41

شكل رقم 33: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2013-2010 42

شكل رقم 34: توزيع نسب إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2014 46

شكل رقم 35: حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2010 47

شكل رقم 36: عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2014 - 2006 54

شكل رقم 37: متوسط قيمة نصيب الفرد الشهري من المساعدات الاجتماعية حسب الإمارة 2015 56

شكل رقم 38: أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2011 -2014 59

شكل رقم 39: متوسط كمية الأمطار الهاطلة 2015-2003 65

شكل رقم 40: التوزيع النسبي لعدد محطات رصد جودة الهواء حسب الإمارة 2014 66

شكل رقم 41: الاستهلاك من مجموعة الهيدروكلوروفلوروكربون 1986 - 2014 70

شكل رقم 42: كمية المياه المنتجة 2007 -2014 (مليون متر مكعب) 72

شكل رقم 43: كمية المياه المستخدمة 2007 – 2014 (مليون متر مكعب) 72

شكل رقم 44: مقارنة القدرة على إنتاج المياه والإنتاج والاستخدام اليومي للمياه المحلاة 2014-2007 73

شكل رقم 45: كمية المياه العادمة المعالجة 2011 – 2014 74

شكل رقم 46: كمية النفايات الكلية المجمعة حسب الإمارة 2009 - 2014 75

شكل رقم 47: التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب الإمارة 2014 75

شكل رقم 48: التوزيع النسبي للنفايات الخطرة حسب المصدر 2014 76

شكل رقم 49: التوزيع النسبي للتخلص من النفايات البلدية حسب طريقة التخلص 2014 76

شكل رقم 50: التوزيع النسبي لمساحة المحميات الطبيعية في الدولة حسب النوع 2014 77

شكل رقم 51: التوزيع النسبي لمجموع مساحة المحميات حسب الإمارة 2014 78

شكل رقم 52: إنتاج وصادرات النفط الخام 2013-2009 79

شكل رقم 53: صادرات النفط الخام في الدولة 2013-2009 79

شكل رقم 54: انتاج الغاز الطبيعي في الدولة 2013-2009 80

شكل رقم 55: صادرات وإعادة تصدير الغاز الطبيعي في الدولة 2013-2009 80

شكل رقم 56: الكهرباء المولدة 2007 - 2014 81

شكل رقم 57: الكهرباء المستهلكة 2007 - 2014 81

الملخص التنفيذي

- بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بالأسعار الجارية 1,359,913 مليون درهم (تريليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون درهم)، منخفضاً بحوالي 116,277 مليون درهم (مائة وستة عشر مليار ومائتين وسبعة وسبعون مليون درهم) عن عام 2014، لتصل نسبة النمو إلى 7.9-%، كما استمر الاتجاه العام لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع بإيجابية حيث بلغ 1,184,656 مليون درهم (تريليون ومائة وأربع وثمانون مليار وستمائة وست وخمسون مليون درهم) في عام 2015، مقارنةً بـ 1,141,753 مليون درهم (ترليون ومائة وواحد وأربعون مليار وسبعمائة وثلاث وخمسون مليون درهم) في عام 2014، بنسبة نمو بلغت 3.8%.

- ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 5.2% في نهاية عام 2015، حيث وصل إجمالي تقديرات تكوين رأس المال الثابت إلى 340.111 مليون درهم (ثلاثمائة وأربعون مليار ومائة وأحد عشر مليون درهم)، كما بلغ إجمالي تعويضات العاملين في عام 2015 حوالي 411,048 مليون درهم (أربعمائة وأحدى عش مليارات وثمانية وأربعون مليون درهم)، مقارنةً بعام 2014 بلغت 409,176 مليون درهم (أربعمائة وتسعة مليار ومائة ستة وسبعون مليون درهم)، أما قيمة الإنتاج الإجمالي فقد بلغت 2,463,665 مليون درهم (تريليونان وأربعمائة وثلاثة وستون مليار وستمائة وخمسة وستون مليون درهم) في عام 2014، محققةً انخفاضا بنسبة نمو بلغت 2.5%.

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 770,639 مليون درهم في نهاية عام 2014، مرتفعاً بحوالي 11.8% عن العام السابق، حيث شكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 48% من إجمالي هذه الاستثمارات بنسبة نمو بلغت 12.1% عن العام السابق.

- بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة لعام 2015 ما مقداره 125.75 مقارنةً بـ 120.84 خلال عام 2014، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 4.07%، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2014، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 2.33% مقارنةً بالمتوسط السنوي لعام 2013.

- تبوأت الدولة المركز الثاني بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية 2015 (NRI) الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. والمركز الـ 23 بين كافة الدول التي تم تقييمها والبالغ عددها 143 وذلك بمؤشر قدره 5.30، وتبوأت الدولة أيضا المركز الـ 12 من إجمالي 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) لعام 2014- 2015، بمؤشر قدره 5.33.
- قُدّر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسي بين عامي 2008 و2009، وبناءً عليه فقد بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 نسمة (ثمانية ملايين ومائتان وأربعة وستون ألف وسبعون نسمة) في منتصف عام 2010.
- أظهرت البيانات الإحصائية أن المساحة المحصولية لعام 2013 بلغت 794 ألف دونم، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت أعداد الضأن تسجيل انخفاض بسيط بينما ازدادت أعداد كل من الماعز والأبقار والجمال عام 2014 مقارنةُ بعام 2013، في حين لم تتوفر بيانات عن كميات الأسماك المصطادة في عام 2014 و2015 حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.
- أظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزال ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2014 حوالي 1.9 مليار متر مكعب.
- بلغت كمية النفايات المجمّعة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2014 حوالي 26 مليون طن وشكلت النفايات غير الخطرة منها حوالي 99%.
- بلغ عدد المحميات الرسمية عام 2014 في الدولة 35 محمية، وبمساحة إجمالية بلغت 15,860.5 كم^2، وشكلت المحميات البرية منها 57% محمية.
- بلغت كمية الكهرباء المولدة في عام 2014 حوالي 117 الف جيجا واط ساعة، ويلاحظ أن إمارتيْ أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي 95% من الإنتاج، وتنتج بقية الإمارات 5% من الإنتاج لنفس العام.

تقديم

- تسعى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لتلبية احتياجات المتعاملين وتزويدهم بالخدمات الاحصائية وفق أفضل المعايير الدولية، وتمثل الإحصاءات الرسمية مدخلاً مهماً لعملية اتخاذ القرار وصنع السياسات بشكل عام، خاصة وأن مخرجات الإحصاء هي مدخلات لعملية التخطيط.
- تقوم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بإعداد التقرير الإحصائي بشكل سنوي باعتباره ملخصاً مكثفاً لأهم المؤشرات الإحصائية المتوفرة عن القطاعات والأنشطة الإحصائية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، ويوفر هذا التقرير أهم البيانات الإحصائية عن عام 2014 وفق توفرها من مصادرها المتنوعة والتي عملت الهيئة خلال الفترة الماضية على التواصل معها لتوفير هذه الصورة الإحصائية على أكمل وجه.
- تزامن إعداد هذا التقرير مع ازدياد الاهتمام الداخلي والخارجي بالبيانات الإحصائية، سواءً من قبل دوائر اتخاذ القرار أو من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية، ولتحقيق أدق صورة إحصائية عن الدولة، فقد قامت الهيئة بمراجعة وتدقيق البيانات الواردة ضمن هذا التقرير مع جهات الاختصاص على مستوى الدولة وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية، لضمان توحيد الصورة والمخرجات الإحصائية المنشورة عن الدولة.
- تتقدم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالشكر والتقدير لكافة الجهات التي تعاونت مع الهيئة لإخراج هذا التقرير، سواءً من خلال تزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة أو تقديم الاستشارات اللازمة وفق متطلبات العمل، ونتمنى أن يكون فيه إضافة جديدة للمتعاملين وفق احتياجاتهم المتنوعة.

الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية

1.1 المتغيرات الاقتصادية

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بالأسعار الجارية 1,359,913 مليون درهم (تريليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون درهم)، منخفضاً بحوالي 116,277 مليون درهم (مائة وستة عشر مليار ومائتين وسبعة وسبعون مليون درهم) عن عام 2014، لتصل نسبة النمو إلى 7.9-%، في سنة 2015.

وتشير البيانات إلى أن المؤشر حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009، كما بلغت تقديرات الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 1,040,656 مليون درهم (تريليون وأربعون مليار وستمائة وستة وخمسون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 7.4%، مقارنةً بـ 968,807 مليون درهم (تسعمائة وثمانية وستون مليار وثمانمائة وسبعة ملايين درهم) في عام 2014.

شكل رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2011-2015

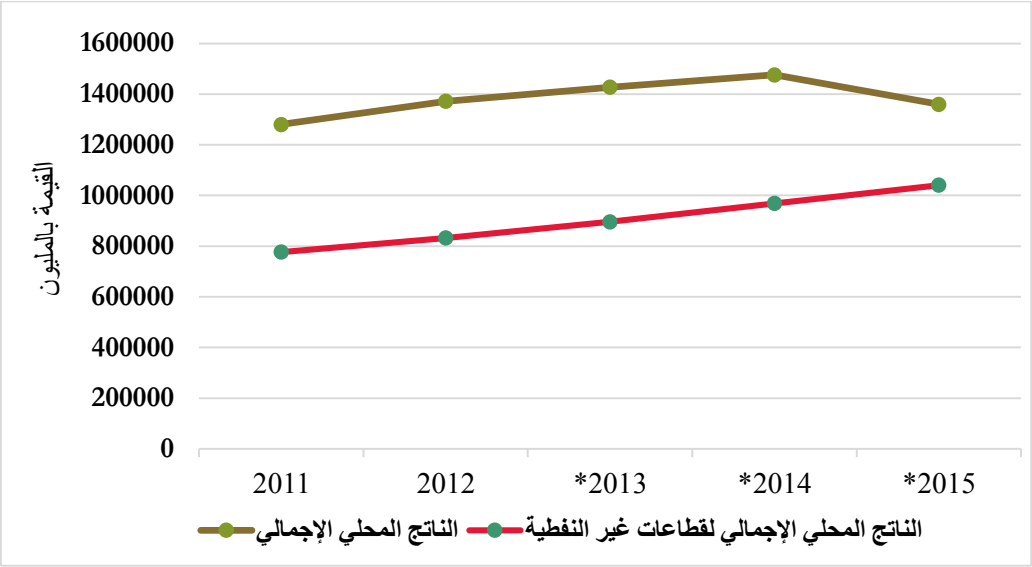

* بيانات أولية.

ومن حيث التوزيع القيمي على القطاعات، فقد بلغ الناتج المحلي في قطاع المشروعات غير المالية 1,330,634 مليون درهم (تريليون وثلاثمائة وثلاثون مليار وستمائة وأربعة وثلاثون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 2.1% عن عام 2014، ليشكل بذلك حوالي 90.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم 2: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات الرئيسية 2015*

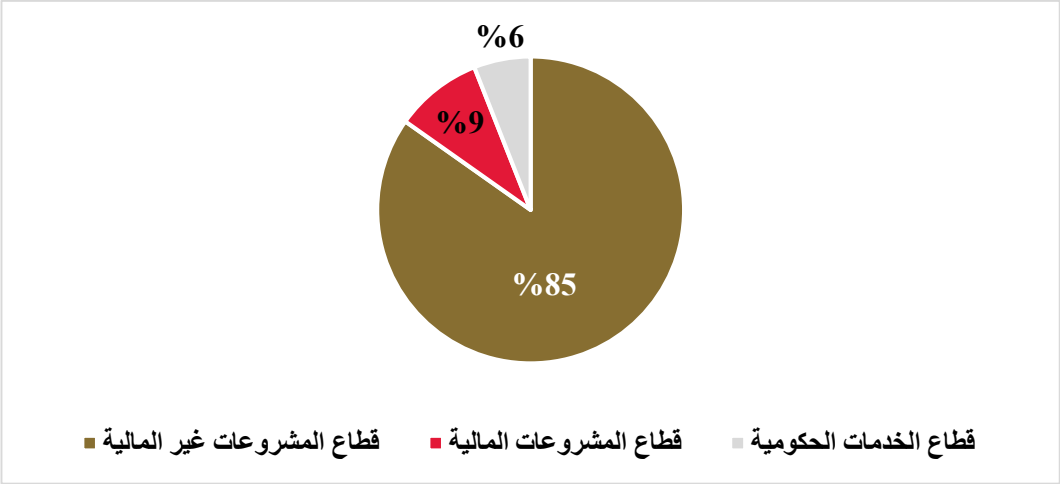

* بيانات أولية.

وأشارت بيانات الهيئة إلى أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 بلغت 7.9-%، مقارنةً بـ 3.4 في عام 2014، حيث تراوحت نسب النمو في القطاعات بين 3.8% لتصل إلى 8.5%، ففي قطاع المشروعات المالية بلغت نسبة النمو 8.5%.

جدول رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2012-2015

(مليون درهم)

القطاع	2012	*2013	*2014	*2015
قطاع المشروعات غير المالية:	**1271417**	**1307303**	**1344161**	**1219501**
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9483	9681	10085	10527
الصناعات الاستخراجية	542168	534269	510871	322852
النفط الخام والغاز الطبيعي	539174	530935	507384	319257
المحاجر	2994	3334	3487	3595
الصناعات التحويلية	121816	117531	125549	134069
الكهرباء والغاز والماء	33688	37141	40642	44765
التشييد والبناء	120445	125506	138674	147415
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات	143719	158411	163800	174316
المطاعم والفنادق	27316	31449	34204	35619
النقل والتخزين والاتصالات	107123	111498	121137	131697
العقارات وخدمات الأعمال	132791	149814	164591	180467
الخدمات الاجتماعية والشخصية	32868	32004	34608	37776
قطاع المشروعات المالية	**87353**	**108327**	**122418**	**132766**
قطاع الخدمات الحكومية	**67961**	**76953**	**82909**	**86073**
الخدمات المنزلية	5451	6574	7608	8676
ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة	60753	72029	80906	87103
المجموع	**1,371,429**	**1,427,128**	**1,476,191**	**1,359,913**
القطاعات غير النفطية	**832,255**	**896,192**	**968,807**	**1,040,656**

* بيانات أولية.

شكل رقم 3: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2015-2014

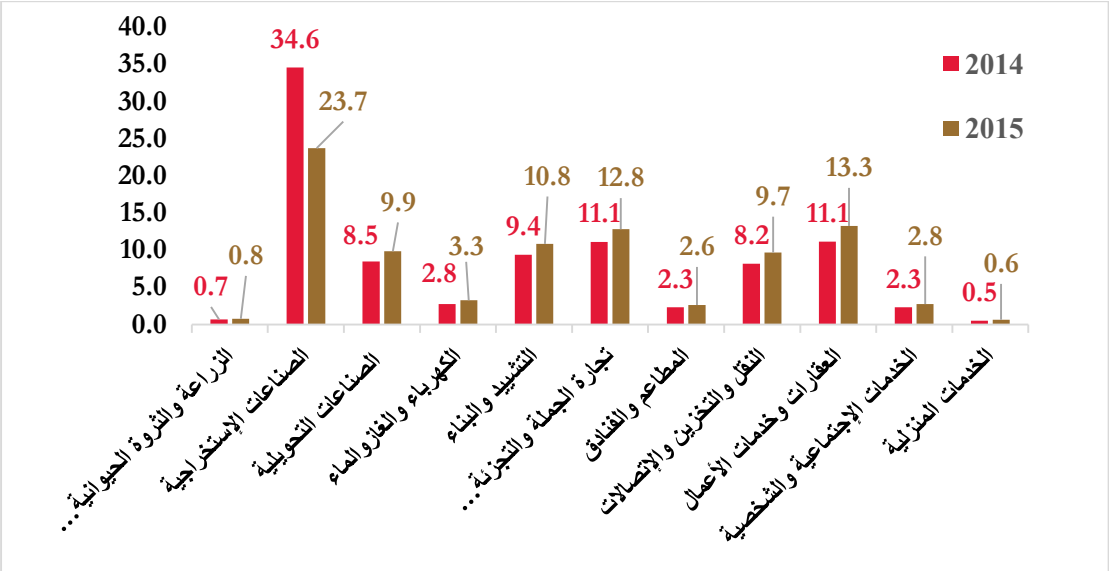

* بيانات أولية.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 23.7%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ب 12.8%، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 13.3%، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات بلغت 10.8% وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9.9%.

شكل رقم 4: الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام 2011 – 2015

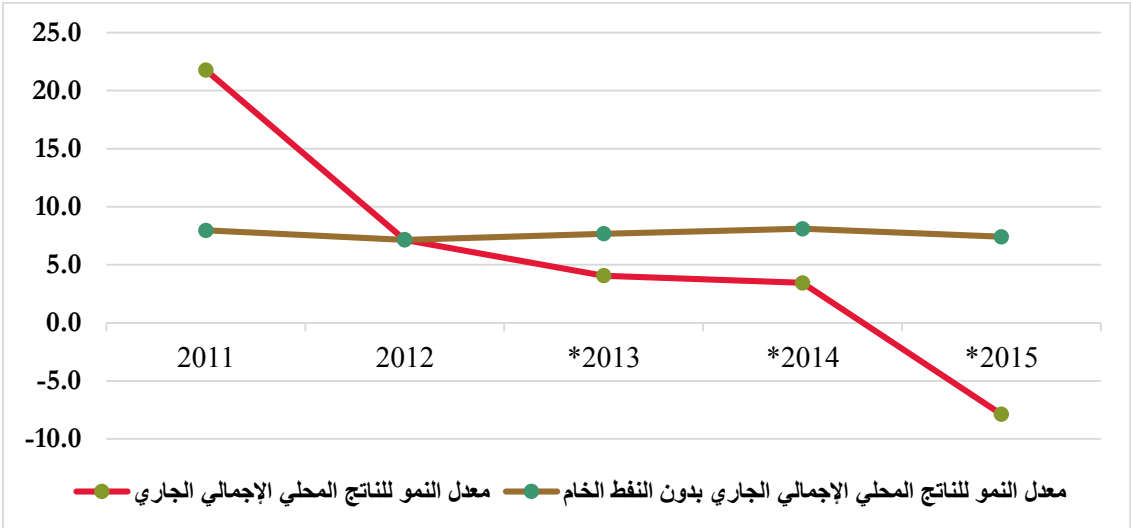

* بيانات أولية

شكل رقم 5: نسب النمو المتحققة حسب الأنشطة الاقتصادية 2015*

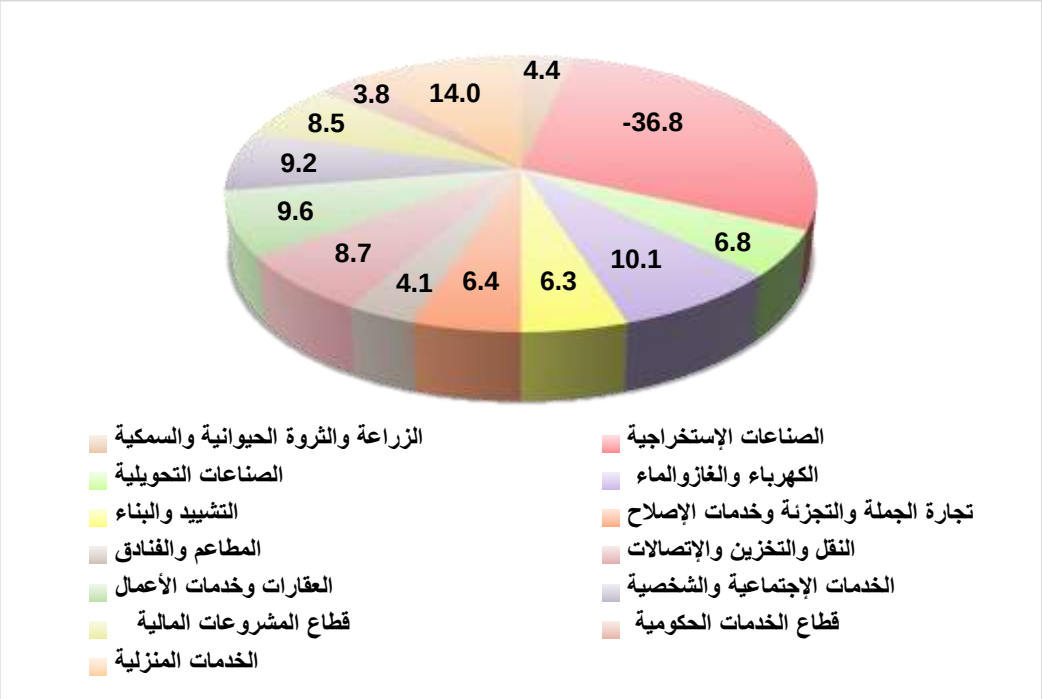

* بيانات أولية.

جدول رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق 2012-2015

(مليون درهم)

الإنفاق	2012	*2013	*2014	*2015
الإنفاق الاستهلاكي النهائي:	**521298**	**538611**	**649931**	**610472**
ـــ إنفاق حكومي	103231	127163	134574	156849
ـــ إنفاق خاص (عائلي)	418067	411448	515357	453623
إجمالي تكوين رأس المال:	**254720**	**283905**	**307517**	**340111**
ـــ قطاع عام	100631	111492	122210	133486
ـــ قطاع خاص	154089	172413	185307	206625
التغير في المخزون السلعي:	**14071**	**14532**	**15812**	**16028**
الصادرات من السلع والخدمات:	**1064326**	**1118962**	**1121594**	**1160146**
(ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات)	**796791**	**848373**	**953101**	**942101**
الضرائب غير المباشرة (صافي)	**23906**	**25137**	**25319**	**25860**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	**1057625**	**1107639**	**1141753**	**1184655**
الناتج المحلي الإجمالي	**1033719**	**1082502**	**1116434**	**1158795**

* بيانات أولية.

أما بالنسبة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ففي عام 2015 بلغ 1,184,656 مليون درهم، (تريليون ومائة وأربعة وثمانون مليار وستمائة وستة وخمسون مليون درهم) مقارنةً بـ 1,141,753 مليون درهم (تريليون ومائة وواحد وأربعون مليار وسبعمائة وثلاثة وخمسون مليون درهم) في عام 2014، أما الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد استمر بالارتفاع بإيجابية.

شكل رقم 6: تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2011-2015

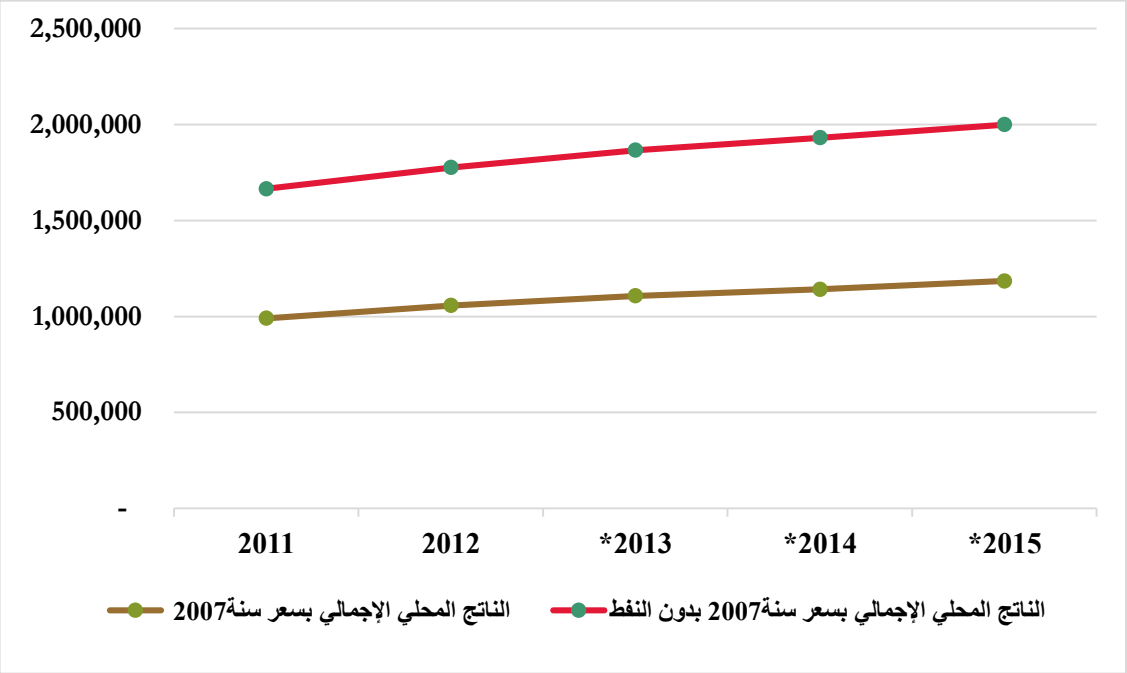

* بيانات أولية.

وقد شكل الناتج في القطاعات غير النفطية حوالي 68.6% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت قيمته 1,184,656 (تريليون ومائة وأربعة وثمانون مليار وستمائة وستة وخمسون مليون درهم)، أما من حيث التوزع على القطاعات الرئيسية، فقد بلغت قيمة الناتج في قطاع المشروعات غير المالية 1,087,568 مليون درهم (تريليون وسبعة وثمانون مليار وخمسمائة وثمانية وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت ما يقارب الـ 91.8% من الإجمالي، مدعوماً بمساهمة أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ساهمت بنسبة 31.5% من الإجمالي، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 369,354 مليون درهم (ثلاثمائة وتسعة وستون مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون درهم)، بالإضافة إلى نشاط العقارات وخدمات الاعمال، والتي ساهم بحوالي 12.2% من الإجمالي.

جدول رقم 3: الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية 2012 -2015

(مليون درهم)

القطاعات	2012	*2013	*2014	*2015
قطاع المشروعات غير المالية	**973,509**	**1,014,879**	**1,045,185**	**1,087,568**
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	6,952	6,915	7,048	7,270
الصناعات الاستخراجية:	341,908	352,092	354,966	372,662
النفط الخام والغاز الطبيعي	339,315	349,070	351,766	369,354
المحاجر	2,593	3,022	3,199	3,308
الصناعات التحويلية	96,721	91,180	95,402	98,480
الكهرباء والغاز والماء	30,488	33,612	36,780	38,211
التشييد والبناء	109,198	113,785	120,389	124,821
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	123,896	134,133	138,080	141,862
المطاعم والفنادق	19,913	22,473	24,138	25,061
النقل والتخزين والاتصالات	96,984	99,230	102,374	106,696
العقارات وخدمات الأعمال	122,155	135,638	139,590	145,009
الخدمات الاجتماعية والشخصية	25,294	25,821	26,418	27,495
قطاع المشروعات المالية	**68,404**	**77,501**	**88,613**	**91,277**
قطاع الخدمات الحكومية	**58,587**	**65,214**	**68,610**	**68,447**
الخدمات المنزلية	**4,699**	**5,567**	**6,298**	**6,631**
(ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة)	**47,574**	**55,522**	**66,953**	**69,267**
المجموع	**1,057,625**	**1,107,639**	**1,141,753**	**1,184,656**
المجموع عدا النفط الخام	**718,310**	**758,569**	**789,987**	**815,302**

* بيانات أولية.

وأظهرت البيانات ارتفاع نسبة النمو للناتج المحلي بالأسعار الثابتة من 3.1% في عام 2014، لتصل إلى 3.8% في عام 2015، أما النمو في القطاعات غير النفطية فقد انخفض من 4.1% في عام 2014، ليصل إلى 3.2 في عام 2015.

شكل رقم 7: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة 2011-2015

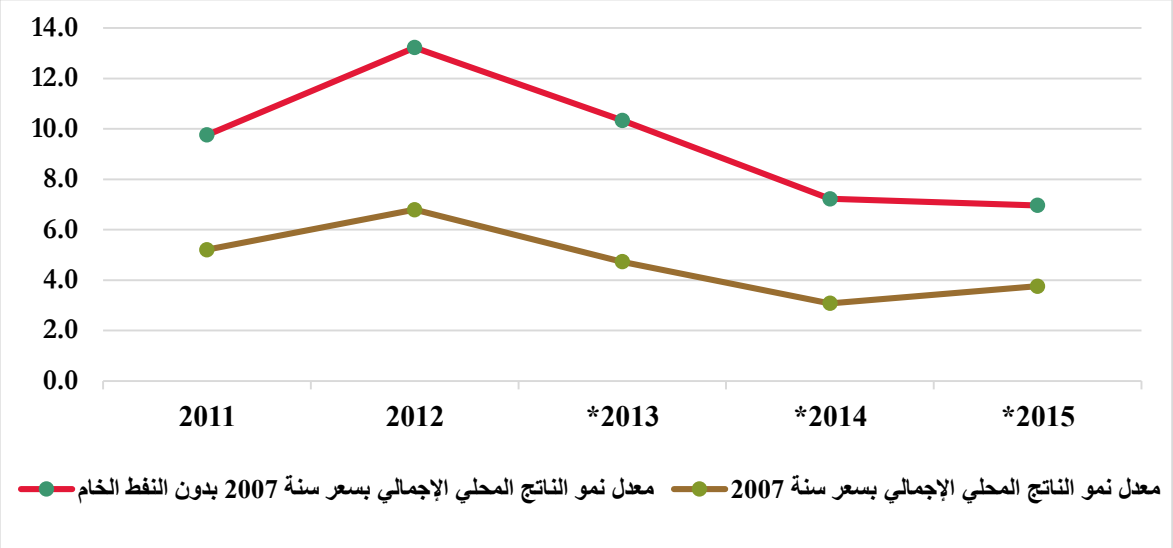

* بيانات أولية.

جدول رقم 4: الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007) 2012-2015

(مليون درهم)

الإنفاق	2012	2013	*2014	*2015
الإنفاق الاستهلاكي النهائي:	**706856**	**734538**	**805621**	**792549**
ـــ إنفاق حكومي	133860	163843	172422	179002
ـــ إنفاق خاص (عائلي)	572996	570696	633199	613547
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة	**300445**	**309840**	**336945**	**354435**
ـــ حكومي	115020	119668	135012	145839
ـــ قطاع عام	185425	190172	201933	208597
ـــ قطاع خاص	17052	17027	18614	19229
التغير في المخزون السلعي:	**1380118**	**1441718**	**1437033**	**1324000**
الصادرات من السلع والخدمات:	**1033042**	**1075995**	**1122023**	**1130300**
(ناقصا: الواردات من السلع والخدمات)	**28970**	**29452**	**29807**	**31727**
(صافي) الضرائب غير المباشرة	**1371429**	**1427128**	**1476191**	**1359913**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	**1342459**	**1397676**	**1446384**	**1328186**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	**706856**	**734538**	**805621**	**792549**

* بيانات أولية.

1.1.1 إجمالي تكوين رأس المال الثابت

أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 5.2% في نهاية عام 2015، حيث وصل إجمالي تقديرات تكوين رأس المال الثابت إلى 354.435 مليون درهم (ثلاثمائة وأربعة وخمسون مليار وأربعمائة وخمسة وثلاثون مليون درهم)، مقارنة بـ 336,945 مليون درهم (ثلاثمائة وستة وثلاثون مليار وتسعمائة وخمسة وأربعون مليون درهم) في عام 2014.

شكل رقم 8: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2015

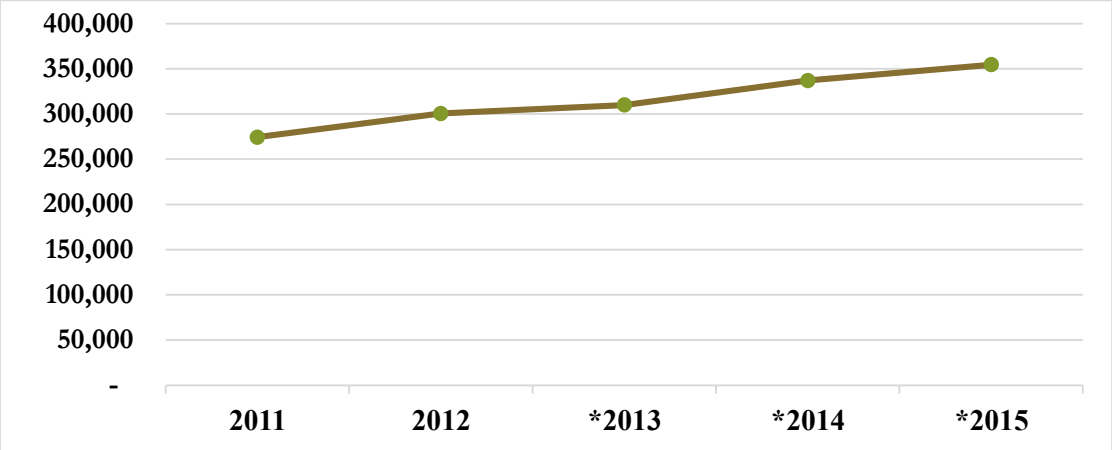

* بيانات أولية.

وقد ساهمت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 16.2% تقريبا من إجمالي التكوين لكل منهما.

شكل رقم 9: التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية 2015*

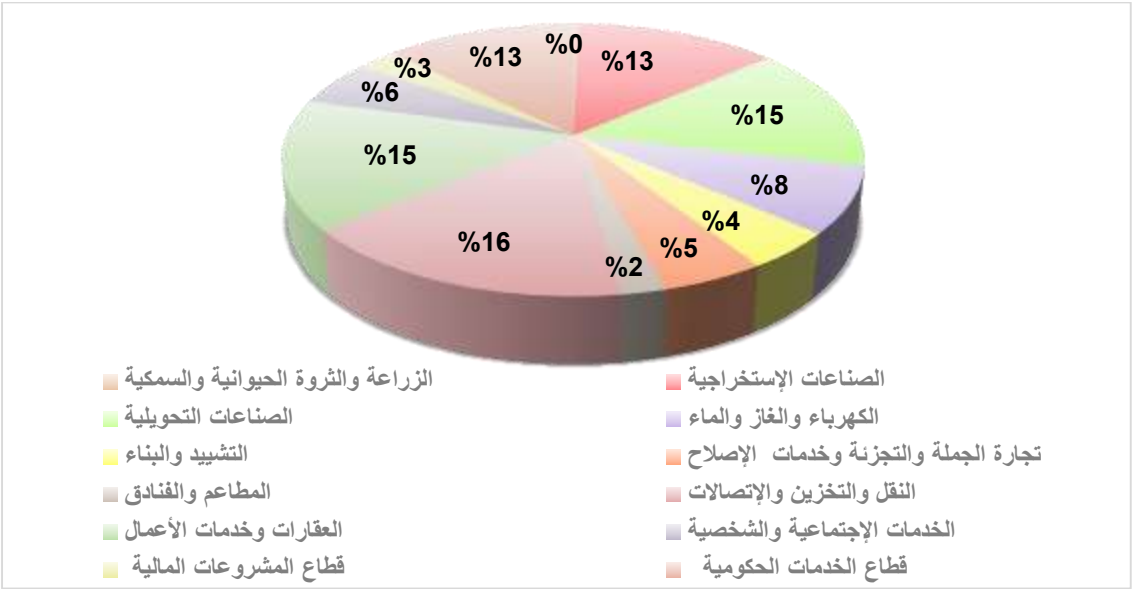

* بيانات أولية.

جدول رقم 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2012-2015

(مليون درهم)

القطاعات	2012	2013	*2014	*2015
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	874	897	976	1027
الصناعات الاستخراجية	42082	42823	45101	47442
الصناعات التحويلية	45140	46461	50192	52797
الكهرباء والغاز والماء	25649	24107	26460	27834
التشييد والبناء	12325	13538	14860	15631
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	14930	15806	16446	17300
المطاعم والفنادق	6004	6522	7159	7531
النقل والتخزين والاتصالات	43986	44610	54453	57280
العقارات وخدمات الأعمال	45751	50771	51717	54401
الخدمات الاجتماعية والشخصية	16217	17657	18380	19335
قطاع المشروعات المالية	6988	7865	8633	9081
قطاع الخدمات الحكومية	40499	38782	42567	44777
المجموع	**300445**	**309839**	**336945**	**354435**

* بيانات أولية.

1.1.2 تعويضات المشتغلين

بلغت إجمالي تعويضات العاملين حوالي 411,048 مليون درهم (أربعمائة وأحد عشر مليار وثمانية وأربعون مليون درهم)، مقارنةً بـ 409,176 مليون درهم (أربعمائة وتسعة مليار ومائة وستة وسبعون مليون درهم) في عام 2014، منخفضة بذلك بنسبة نمو بلغت 0.5%، ومما تجدر الإشارة إليه أن أعلى نمو كان في قطاع المشروعات المالية، حيث حقق نمو بنسبة قاربت الـ 4.3%، تلاها بعد ذلك قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 3.1%، أما باقي الأنشطة فقد تراوحت نسب نمو تعويضات العاملين فيها ما بين 36.8%- و 1.2%.

شكل رقم 10: تطور تعويضات المشتغلين 2011-2015

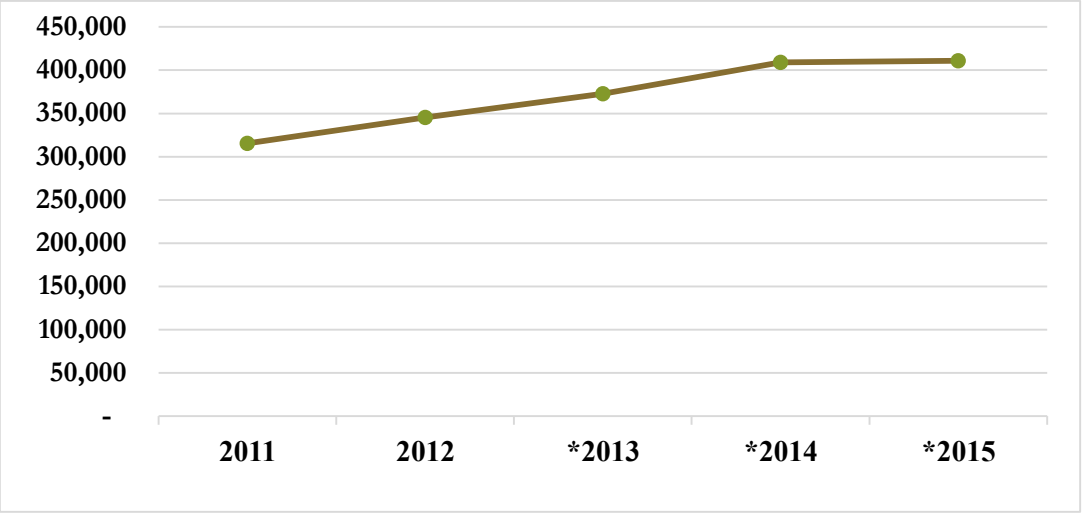

* بيانات أولية.

ومن حيث مساهمة الأنشطة في إجمالي التعويضات، فقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 19.7% من إجمالي التعويضات، أما قطاع المشروعات غير المالية فقد ساهم بما يقارب الـ 72.3% من إجمالي التعويضات، كان معظمها من أنشطة الإنشاءات وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، بالإضافة إلى أنشطة العقارات وخدمات الأعمال.

شكل رقم 11: تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2015*

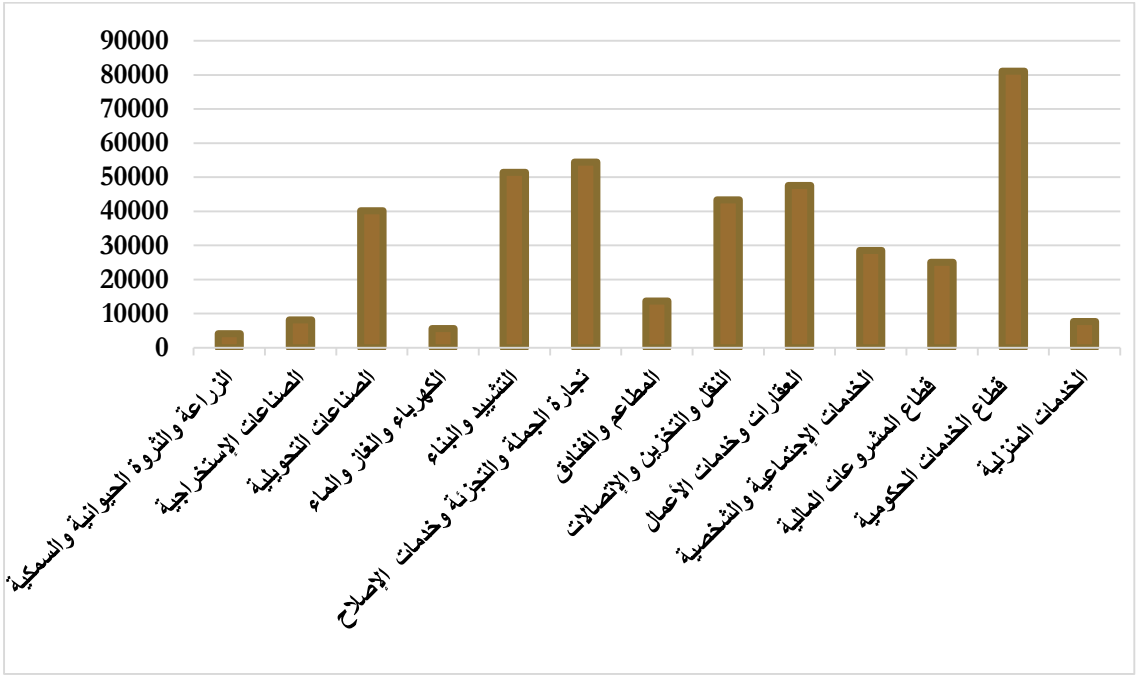

* بيانات أولية.

جدول رقم 6: تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2012-2015

(مليون درهم)

القطاعات	2012	2013	*2014	*2015
قطاع المشروعات غير المالية	**257411**	**271214**	**295575**	**297221**
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	3812	3902	4025	4101
الصناعات الاستخراجية	12700	12550	12869	8133
الصناعات التحويلية	35760	36880	39492	40172
الكهرباء والغاز والماء	4982	5087	5514	5673
التشييد والبناء	42732	44195	50254	51421
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	46698	49865	53059	54466
المطاعم والفنادق	11737	13040	13582	13744
النقل والتخزين والاتصالات	35532	38231	42620	43336
العقارات وخدمات الأعمال	38517	40860	46176	47630
الخدمات الاجتماعية والشخصية	24942	26603	27985	28546
قطاع المشروعات المالية	**18623**	**22612**	**24005**	**25034**
قطاع الخدمات الحكومية	**63841**	**72288**	**81988**	**81117**
الخدمات المنزلية	**5451**	**6574**	**7608**	**7676**
المجموع	**345326**	**372687**	**409176**	**411048**

* *بيانات أولية.*

1.1.3 الإنتاج الاجمالي

تشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للإنتاج الإجمالي يسير باتجاه إيجابي، محققاً انخفاضاً ملحوظاً لدى المقارنة بين السنوات، فقد بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي 2,463,665 مليون درهم (تريليونان وأربعمائة وثلاثة وستون مليار وستمائة وخمسة وستون مليون درهم) في عام 2015، بنسبة نمو بلغت 2.5-%، وكانت الصناعات التحويلية هي المساهم الرئيسي في إجمالي الإنتاج، حيث بلغ إنتاجها 464,079 مليون درهم (أربعمائة وأربعة وستون مليار وتسعة وسبعون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 18.84%، كما بلغت قيمة الإنتاج في الصناعات الاستخراجية 334,123 مليون درهم (ثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليار ومائة وثلاثة وعشرون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 13.56%.

شكل رقم 12: قيمة الإنتاج الإجمالي 2011-2015

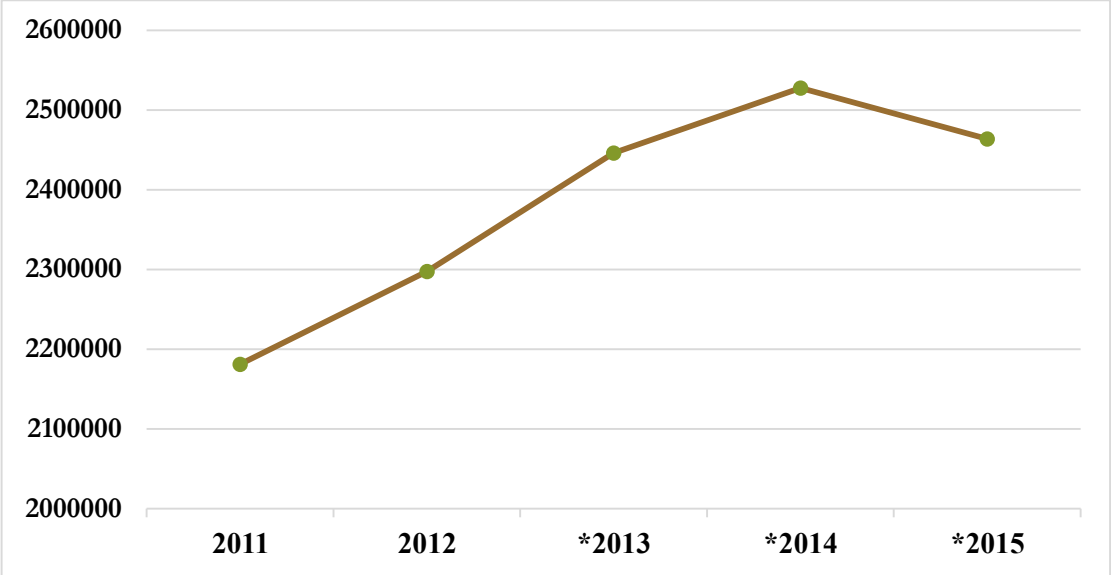

* بيانات أولية

جدول رقم 7: قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2012-2015

(مليون درهم)

القطاعات	2012	2013	*2014	*2015
قطاع المشروعات غير المالية	**2064498**	**2161404**	**2215082**	**2131673**
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	14546	14847	15261	15930
الصناعات الاستخراجية	558976	551246	523361	334123
الصناعات التحويلية	417327	441244	453316	464,079
الكهرباء والغاز والماء	59494	60228	63676	70135
التشييد والبناء	269375	287646	295462	314086
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات	198308	216248	228711	243393
المطاعم والفنادق	54260	59671	64440	67105
النقل والتخزين والاتصالات	255595	279771	303012	329427
العقارات وخدمات الأعمال	184086	195264	210135	230404
الخدمات الاجتماعية والشخصية	52530	55238	57708	62991
قطاع المشروعات المالية	**105972**	**129159**	**148071**	**160587**
قطاع الخدمات الحكومية	**121691**	**148948**	**156747**	**162729**
الخدمات المنزلية	**5451**	**6574**	**7608**	**8676**
المجموع	**2297612**	**2446084**	**2,527,508**	**2,463,665**

* بيانات أولية.

1.2 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2015 (سنة الأساس 2007=100)

1.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

يتضح من خلال البيانات المتوفرة عن حركة أسعار المستهلك خلال عام 2015، أن المتوسط السنوي لهذا العام، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 4.07% على مستوى الدولة مقارنة بالمتوسط السنوي لعام 2014. وهي نسبة أعلى من الارتفاع الحاصل خلال عام 2014 عن عام 2013، والسبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال عام 2015، يعود لارتفاع أسعار مجموعات كل من أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 8.83 %، ورسوم التعليم بنسبة 3.76 %، وفي أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 2.67 %، والارتفاع في أسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 2.24 % والارتفاع في أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.17%، ومجموعة النقل بنسبة 2.00% ومجموعة والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.23%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.18 %، ومجموعة خدمات الصحة بنسبة 0.34 %، ومجموعة خدمات الاتصالات بنسبة 0.13 %، والترويح والثقافة بنسبة 0.06%.

شكل رقم 13: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة خلال السنوات 2011 - 2015

كما تركز الارتفاع على السلع الأساسية، التي تمس حياة المستهلك اليومية، حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ في مجموعة التعليم وأيضا أسعار الأغذية ومجموعة السكن والمياه والكهرباء بشكل عام فهذه السلع كان لها تأثير على الرقم القياسي، نظراً لارتفاع وزنها في سلة المستهلك.

ويمكن ملاحظة ارتفاع أسعار خدمات المطاعم والفنادق، خلال عام 2015، بالإضافة إلى ارتفاع في كل المجموعات الاستهلاكية الأخرى، وهذا ما دفع المؤشر العام للأسعار للارتفاع خلال العام وبحدة أكبر من الارتفاع الحاصل عام 2014.

جدول رقم 8: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2010-2015

(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرقم القياسي العام	**115.00**	**116.01**	**116.78**	**118.07**	**120.82**	**125.75**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	122.42	129.60	136.39	140.07	143.11	144.88
المشروبات الكحولية والتبغ	116.23	118.73	126.27	144.27	148.53	150.28
الملابس والأحذية	108.40	106.38	108.95	109.22	109.45	107.68
السكن والمياه والكهرباء والغاز	113.56	110.80	107.95	108.23	111.62	121.47
التجهيزات والمعدات المنزلية	118.86	123.14	125.74	126.91	132.28	135.24
خدمات الصحة	105.26	105.75	106.90	107.32	107.78	108.15
خدمات النقل	114.54	118.82	119.01	120.20	121.85	124.29
الاتصالات	98.12	98.16	98.17	98.15	98.70	98.82
الترويح والثقافة	109.33	114.33	114.59	115.58	116.47	116.54
التعليم	128.89	133.60	139.61	147.12	153.48	159.26
المطاعم والفنادق	130.84	131.82	137.28	139.94	141.65	145.43
سلع وخدمات متنوعة	117.31	121.88	123.87	123.60	127.04	130.10

جدول رقم 9: الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في الدولة 2015

(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
الرقم القياسي العام	**123.49**	**123.60**	**124.71**	**124.94**	**125.27**	**125.66**	**126.03**	**127.19**	**127.58**	**126.97**	**126.53**	**127.05**	**125.75**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	141.45	142.05	141.86	141.75	143.76	144.84	146.83	146.11	149.52	147.87	146.85	145.61	144.88
المشروبات الكحولية والتبغ	150.10	150.66	150.47	150.17	150.17	150.17	150.28	150.28	150.28	150.28	150.28	150.28	150.28
الملابس والأحذية	108.31	107.66	107.81	108.35	106.98	105.72	106.08	104.99	108.25	109.78	108.78	109.42	107.68
السكن والمياه والكهرباء والغاز	117.71	117.97	120.72	120.89	121.16	122.14	122.30	122.37	122.48	122.61	122.80	124.50	121.47
التجهيزات والمعدات المنزلية	135.58	135.55	135.66	135.71	135.86	135.00	134.99	134.84	135.21	134.61	134.81	135.08	135.24
خدمات الصحة	108.41	108.15	108.27	108.15	108.15	108.12	108.05	108.08	108.10	108.10	108.11	108.10	108.15
خدمات النقل	122.46	122.51	122.72	122.78	122.91	122.72	122.76	135.82	129.84	124.48	121.50	120.95	124.29
الاتصالات	98.84	98.84	98.84	98.83	98.82	98.82	98.82	98.83	98.82	98.79	98.81	98.78	98.82
الترويح والثقافة	116.63	116.50	116.49	116.48	116.28	116.51	116.51	116.51	116.64	116.66	116.68	116.62	116.54
التعليم	157.43	157.43	157.43	157.56	157.56	157.56	157.56	157.56	162.76	162.76	162.76	162.76	159.26
المطاعم والفنادق	142.79	142.53	143.23	145.32	146.01	145.97	146.05	146.51	146.58	146.61	146.59	147.02	145.43
سلع وخدمات متنوعة	129.99	129.74	129.50	130.14	130.34	130.37	130.21	130.23	130.07	130.30	130.11	130.18	130.10

1.2.2 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة

سجلت الأسعار في الشارقة ارتفاعاً بنسبة 3.38%، بسبب ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة التعليم. وسجلت الأسعار في رأس الخيمة ارتفاعاً مقداره 3.01%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة التعليم.

أما الأسعار في عجمان فقد سجلت ارتفاعاً مقداره 2.98%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة التعليم. كما سجلت الأسعار في أم القيوين ارتفاعاً مقداره 2.31 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة التعليم. وسجلت الأسعار في الفجيرة ارتفاعاً مقداره 1.74% خلال العام 2015 نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة التعليم.

هذا وقد سجلت الأسعار في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 5.35% خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014، أما دبي فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 3.99%.

شكل رقم 14: معدل التضخم على مستوى الإمارة 2015

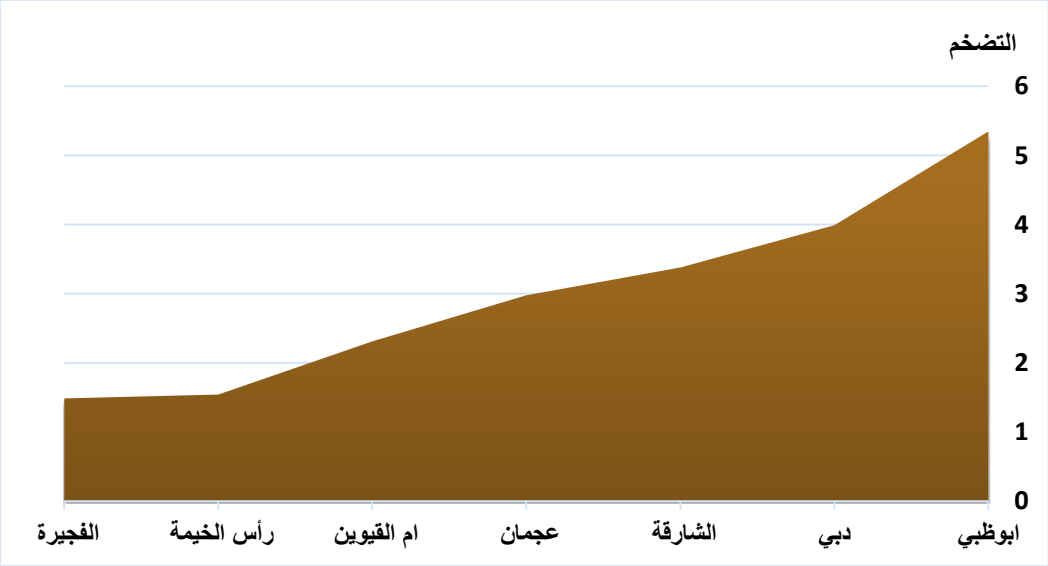

1.2.3 حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة

بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2015 ما مقداره 125.75، مقارنة بـ 120.82خلال عام 2014، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك لعام 2015 هو 4.07 %، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2014.

ويعود التضخم في أسعار المستهلك في عام 2015 مقارنة بعام 2014 إلى الارتفاع الحاد في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 8.83 %، ورسوم التعليم بنسبة 3.76 %، وفي أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 2.67 %، والارتفاع في أسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 2.24 % والارتفاع في أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.17%، ومجموعة النقل بنسبة 2.00% ومجموعة والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.23%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.18 %، ومجموعة خدمات الصحة بنسبة 0.34 %، ومجموعة خدمات الاتصالات بنسبة 0.13 %، والترويح والثقافة بنسبة 0.06 %.

شكل رقم 15: الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007

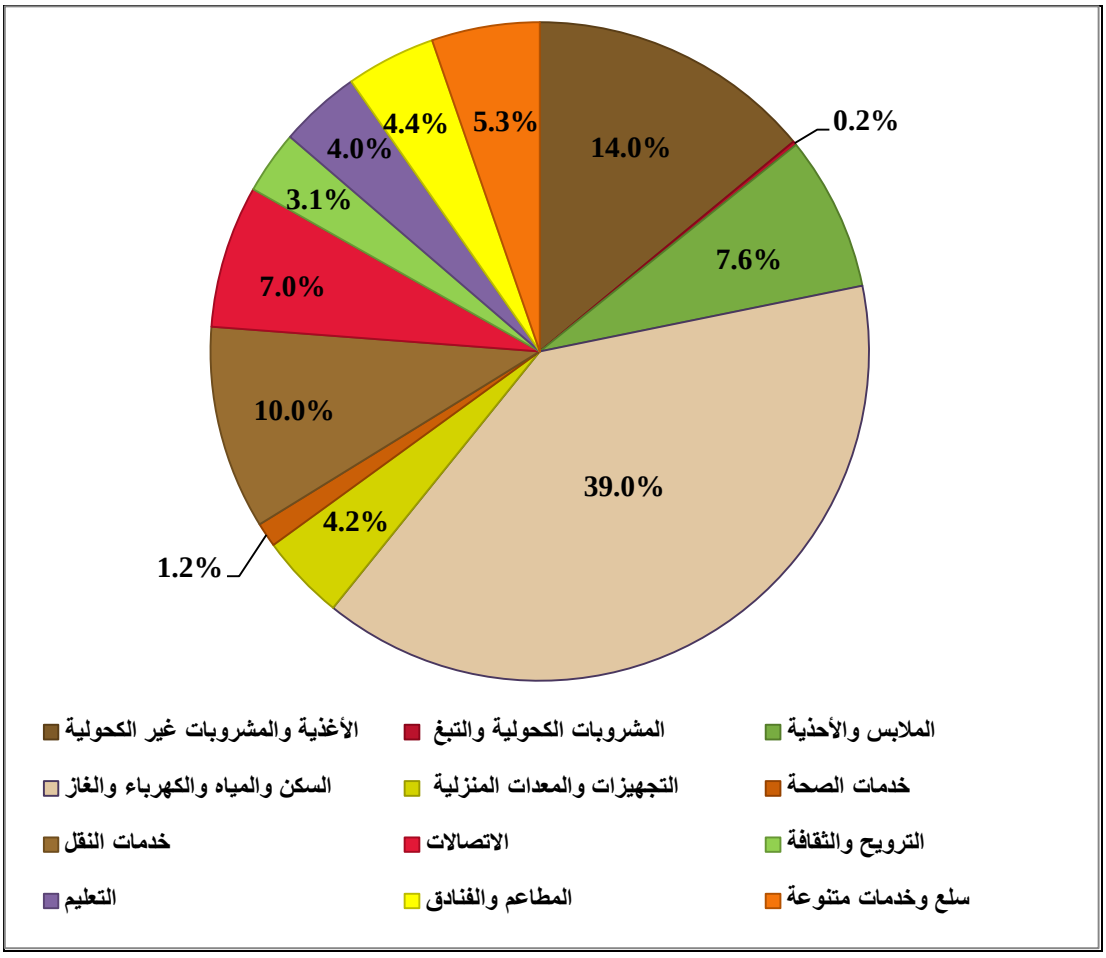

جدول رقم 10: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2014 -2015
(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2014	2015	نسبة التغير %
الرقم القياسي العام	**120.82**	**125.75**	**4.07**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	143.11	144.88	1.23
المشروبات الكحولية والتبغ	148.53	150.28	1.18
الملابس والأحذية	109.45	107.68	-1.62
السكن والمياه والكهرباء والغاز	111.62	121.47	8.83
التجهيزات والمعدات المنزلية	132.28	135.24	2.24
خدمات الصحة	107.78	108.15	0.34
خدمات النقل	121.85	124.29	2.00
الاتصالات	98.70	98.82	0.13
الترويح والثقافة	116.47	116.54	0.06
التعليم	153.48	159.26	3.76
المطاعم والفنادق	141.65	145.43	2.67
سلع وخدمات متنوعة	127.04	130.10	2.17

1.3 أسعار النفط

بلغ متوسط أسعار النفط في عام 2013، حسب البيانات الصادرة عن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) حوالي 109.2 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وعشرون سنتاً)، منخفضاً بنسبة لا تتجاوز 2% عن المتوسط في عام 2012.

شكل رقم 16: متوسط أسعار النفط الخام 2006 - 2013

(دولار للبرميل)

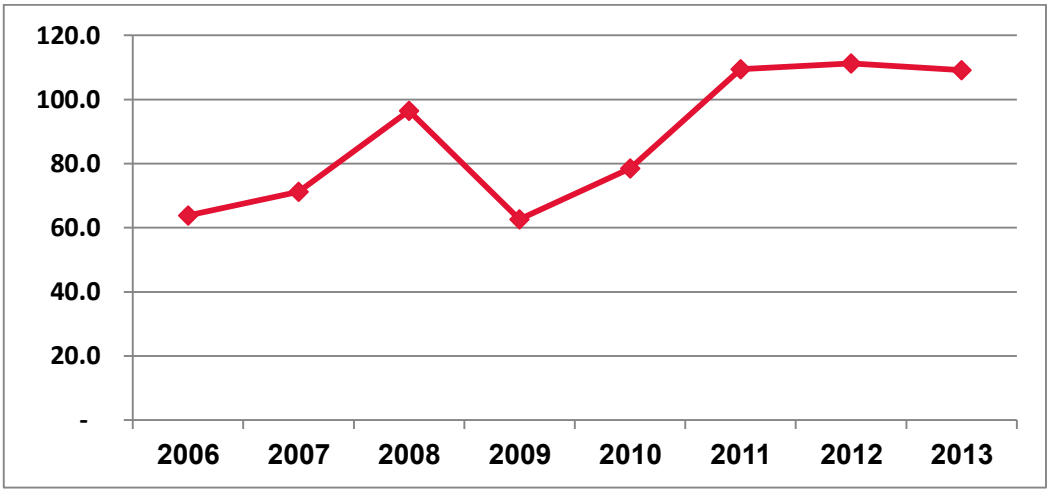

أما من حيث المتوسط الشهري للسعر خلال عام 2013، فقد كان أعلى متوسط للسعر في شهر فبراير، حيث وصل إلى 114.6 دولار للبرميل (مائة وأربعة عشر دولاراً وستون سنتاً للبرميل)، كما بلغت أدنى قيمة للمتوسط 102.3 دولار للبرميل (مائة واثنان دولار وثلاثون سنتاً للبرميل)، وذلك في شهر يونيو 2013.

شكل رقم 17: متوسط أسعار النفط الشهرية 2013

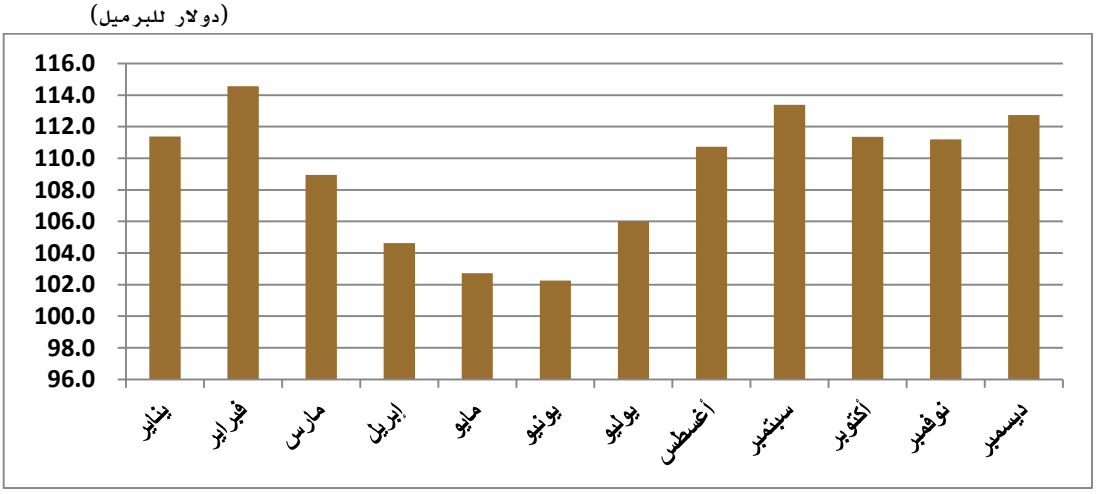

أما من حيث نوع الخام فقد بلغ متوسط سعر خام (مربان) 110.1 دولار للبرميل (مائة وعشرة دولارات وعشرة سنتات للبرميل)، متصدراً المتوسط لأسعار النفط الخام، وبلغ متوسط سعر خام (زاكوم السفلي) 109.9 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وتسعون سنتاً للبرميل)، وبلغ المتوسط لخام (أم الشيف) 109.45 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وخمسة أربعون سنتاً للبرميل)، كما بلغ متوسط السعر لخام (زاكوم العلوي) 107.1 دولار للبرميل (مائة وسبعة دولارات وعشرة سنتات للبرميل).

شكل رقم 18: متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013

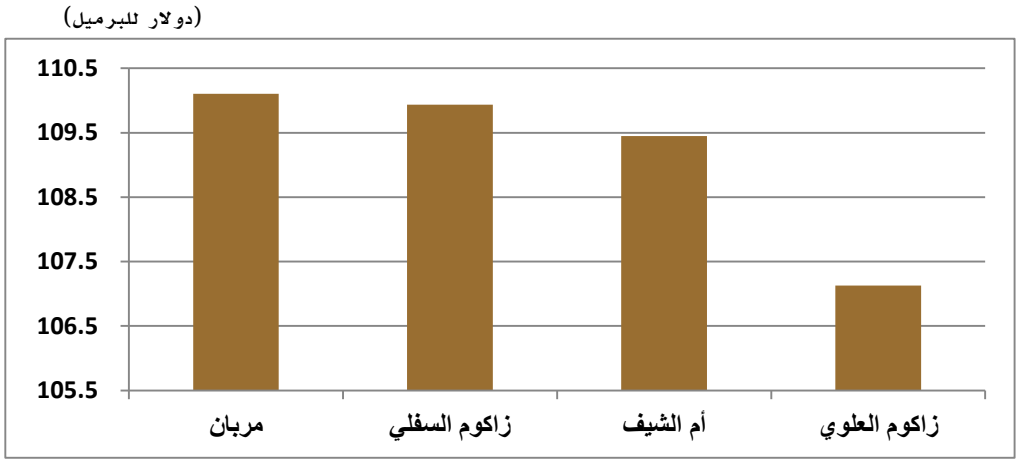

1.4 الاستثمار الأجنبي

1.4.1 الاستثمار الأجنبي الكلي

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 770,639 مليون درهم في نهاية عام 2014، مرتفعاً بحوالي 11.8% عن العام السابق، وبلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب 47.7% في عام 2014 من إجمالي الاستثمار الأجنبي في حين ساهمت بنسبة 42.5% في عام 2013، في حين بلغت الاستثمارات في الحافظة حوالي 9.6%، أما الاستثمارات الأخرى فقد بلغت نسبة مساهمتها حوالي 42.7% في عام 2014 من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

شكل رقم 19: الاستثمار الأجنبي الكلي 2012 - 2014

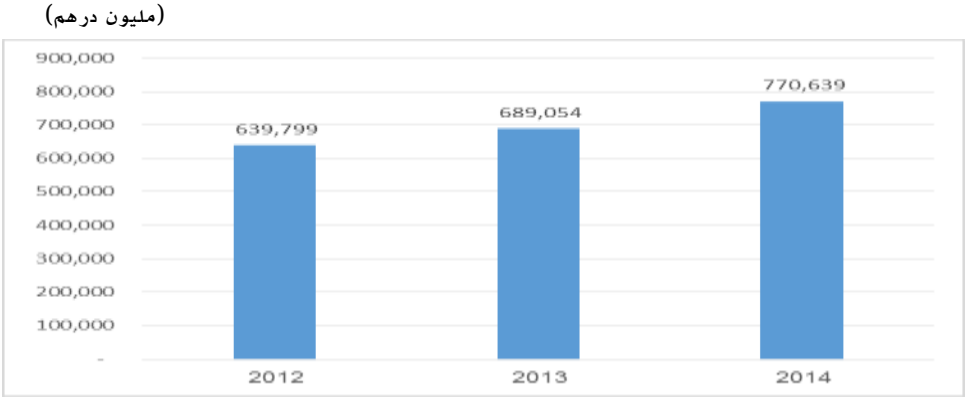

وعلى مستوى توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في أنشطة المؤسسات المالية والتأمين، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في هذا النشاط حوالي 393,752 مليون درهم، بنسبة بلغت حوالي 51% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2014، ويستعرض الشكل التالي التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة الاقتصادية لسنة 2014.

شكل رقم 20: التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي 2014

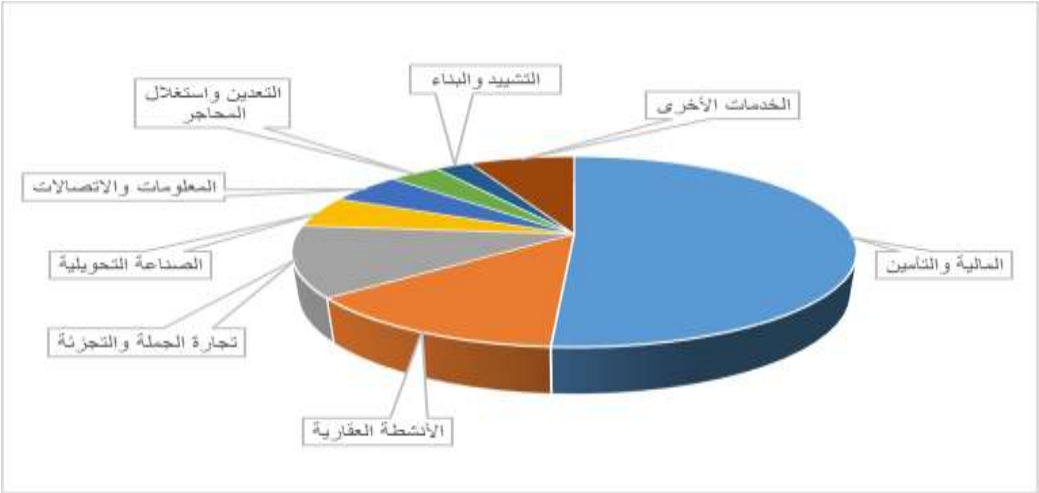

1.4.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 ما يقارب 367,600 مليون درهم، مقارنةً بـ 327,879 مليون درهم في عام 2013، مرتفعاً بحوالي 12%.

شكل رقم 21: الاستثمار الأجنبي المباشر 2007 - 2013

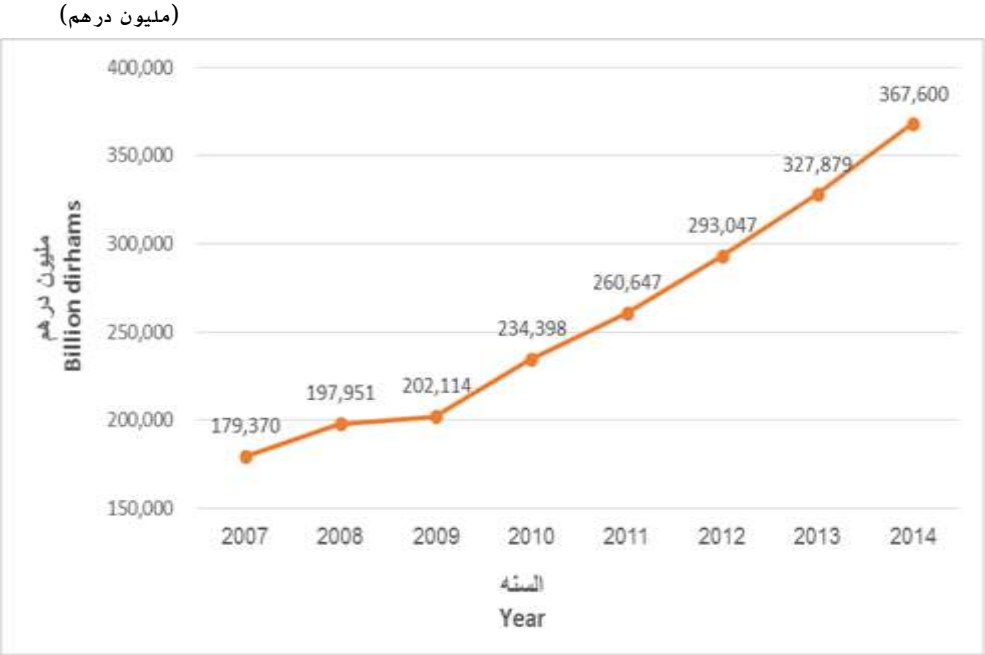

1.4.3 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية

ساهمت الأنشطة العقارية بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين، بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 26%، وحل ثانياً نشاط تجارة الجملة والتجزئة حيث بلغت مساهمته 24%، بينما احتل نشاط المؤسسات المالية والتأمين المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي الـ 20% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.4.4 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر

تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول التي تملك رصيد استثمارات مباشرة في الدولة، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر منها حوالي 46,764 مليون درهم في نهاية عام 2014، بنسبة مساهمة بلغت حوالي الـ 13% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت حوالي 7%، والهند في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت 6% أيضاً.

شكل رقم 22: الاستثمار الأجنبي المباشر مع أبرز الدول لعام 2014

(مليون درهم)

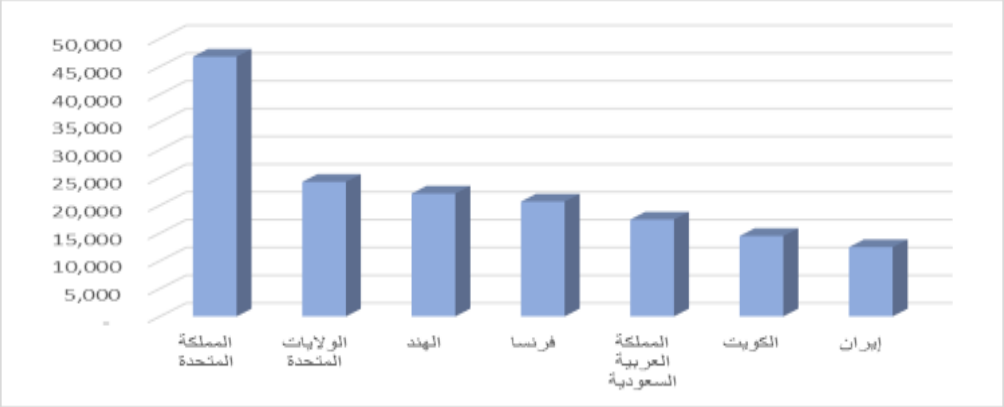

1.5 قطاع المصارف والوساطة المالية

يعتبر نشاط البنوك من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي، ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي، أصبح توفير بيانات هذا النشاط أمراً ضرورياً وملحاً، ومكملاً للأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن هذا المنطلق سيتم تناول أهم المؤشرات الخاصة بالنشاط كما يلي:

1.5.1 عدد البنوك

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 51 بنكاً عام 2014، موزعةً بواقع 23 بنكاً محلياً، و 28 بنكاً أجنبياً، وارتفع عدد فروع البنوك في عام 2014 مقارنةً بنظيره من العام السابق بنسبة 2.6%، ليصل عدد فروع البنوك في الدولة إلى 1,004 فرع، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 3.9% في عام 2014 عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 4,847 جهازاً.

شكل رقم 23: التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2014

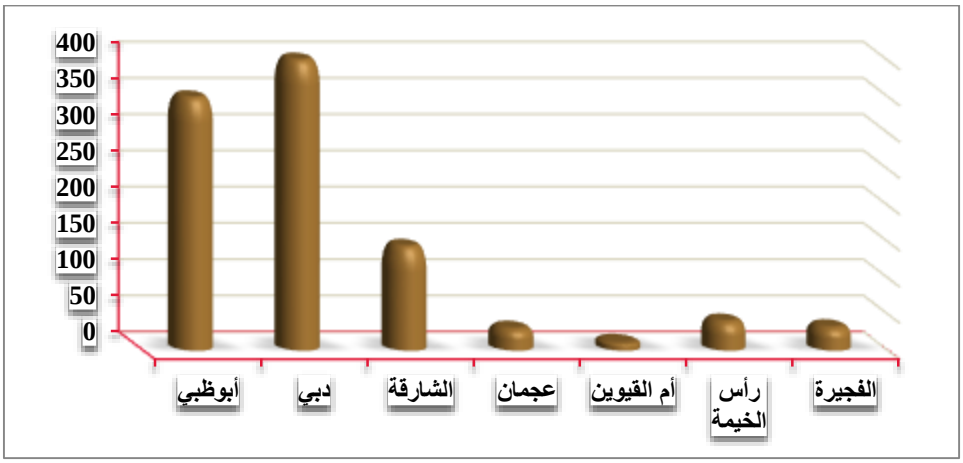

1.5.2 عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين)

ارتفع عدد العاملين بشكلٍ ملحوظ عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 39,013 عاملاً في عام 2014، حيث شكل عدد العاملين المواطنين حوالي 32%، والمقيمين حوالي 68% من إجمالي العاملين.

شكل رقم 24: عدد العاملين في قطاع البنوك 2009 - 2014

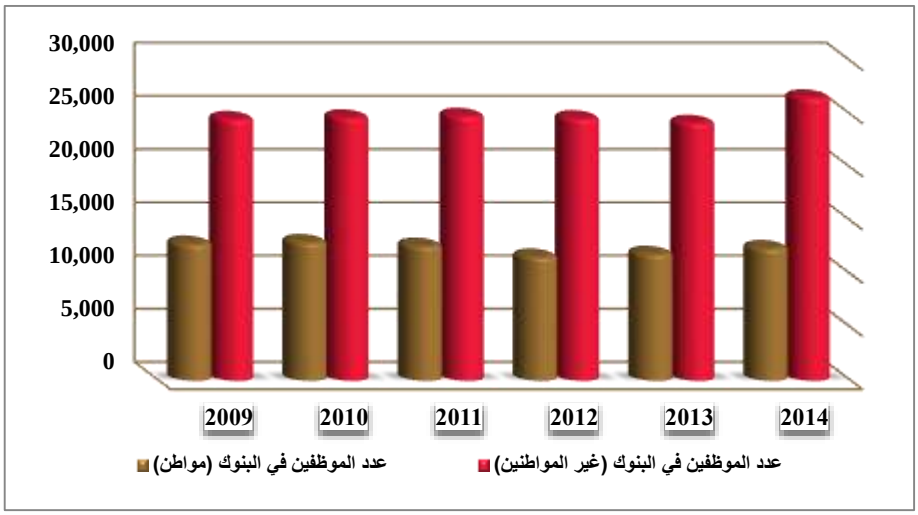

مع ارتفاع أعداد العاملين بنسبة 8.1%، ارتفعت تعويضاتهم بشكل ملحوظ لتصل نسبة الزيادة إلى 9.3%، حيث وصلت قيمة تعويضات العاملين حوالي 16.5 مليار درهم عام 2014.

شكل رقم 25: تعويضات العاملين 2007 - 2014

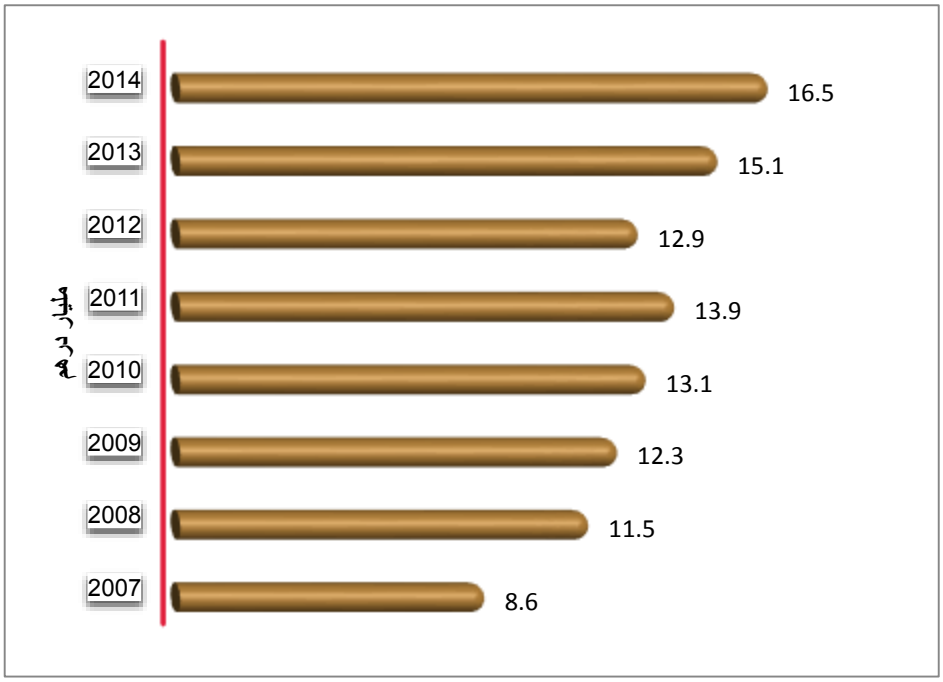

1.5.3 حجم الودائع وإجمالي الموجودات

ارتفعت قيمة الودائع في عام 2014 بنسبة 11.1% مقارنةً مع عام 2013، لتصل قيمتها لدى البنوك حوالي 1,421.2 مليار درهم (تريليون وأربعمائة وواحد وعشرون مليار ومئتا مليون درهم)، حيث شكلت الودائع في البنوك المحلية حوالي 83.5%، بينما شكلت في البنوك الأجنبية حوالي 16.5%.

شكل رقم 26: حجم الودائع في البنوك 2007 – 2014

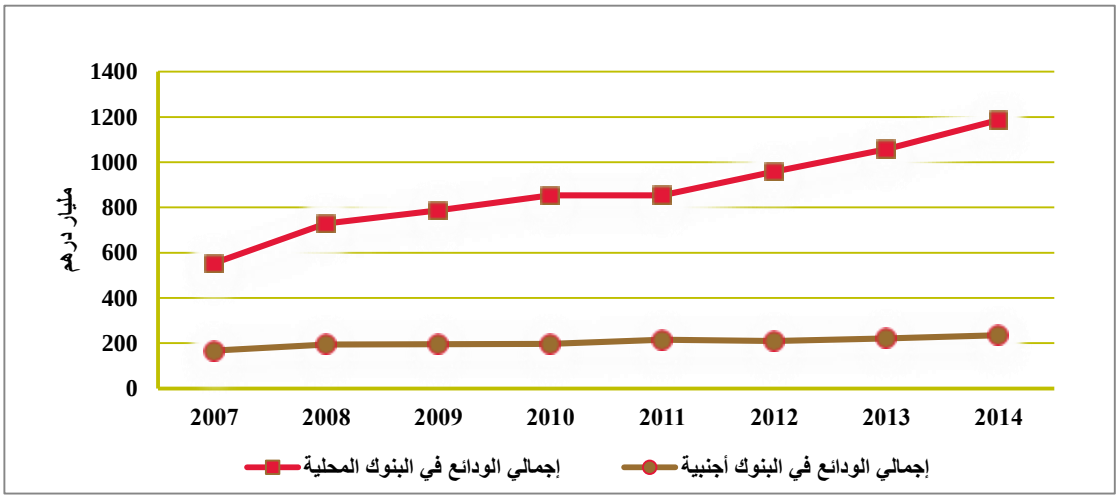

كما ارتفع إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي بنسبة 15.4%، ليصل إلى حوالي 2,319.4 مليار درهم، (تريليونان وثلاثمائة وتسعة عشر مليار وأربعمائة مليون درهم) حيث شكلت البنوك المحلية حوالي 81.6% من الإجمالي، أما البنوك الأجنبية فقد شكلت حوالي 18.4% من إجمالي الموجودات.

شكل رقم 27: إجمالي الموجودات حسب البنوك المحلية والأجنبية 2007-2014

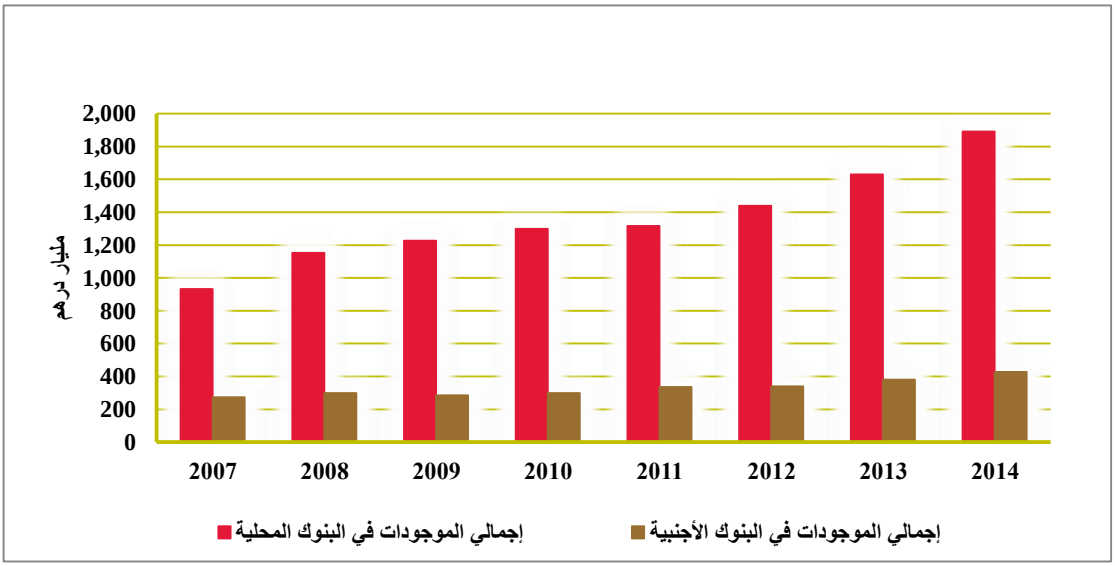

من جانبٍ آخر ارتفعت عدد الشيكات المسترجعة بنسبة 12.8% في عام 2014 عن نظيره من العام السابق، ليصل عددها إلى 30,817 ألف شيك، حيث بلغت قيمة الشكات المسترجعة بنسبة 24.9%، لتصل قيمتها إلى حوالي 1,559,595 مليون درهم (تريليون وخمسمائة وتسعة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسة وتسعون مليون درهم).

شكل رقم 28: عدد الشيكات المسترجعة 2007 – 2014

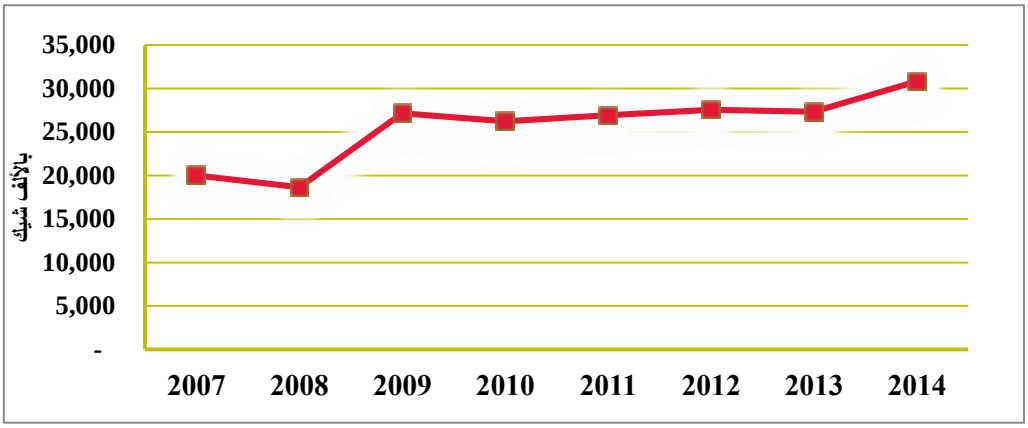

1.6 البنوك الإسلامية

بدأت البنوك الإسلامية بالمساهمة بشكلٍ ملحوظ في قطاع البنوك بالرغم من أن عددها لم يتجاوز الثمانية بنوك محلية، إلا أن عدد أفرعها وصلت إلى 310 فرعاً في عام 2014، كذلك ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 8.9%، لتصل عددها إلى 1,503 جهازاً في عام 2014، حيث شكلت ما يقارب 31% من أجهزة الصراف الآلي في الدولة.

1.6.1 الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك الإسلامية بنسبة 8.3% في عام 2014 عن نظيره من العام السابق، ليصل عددهم إلى 7,302 عاملاً، بنسبة 21.8% تقريباً من إجمالي عدد العاملين في البنوك، كما ارتفعت إجمالي تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية في عام 2014 بنسبة 24%، حيث بلغ إجمالي التعويضات 3,712 مليون درهم (ثلاثة مليارات وسبعمائة واثنا عشر مليون درهم) مقارنةً بـ 2,993 مليون درهم (ملياران وتسعمائة وثلاثة وتسعون مليون درهم) في عام 2013.

1.7 مؤشرات سوق المال

1.7.1 ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2015

- انخفض المؤشر العام لسوق الإمارات للأوراق المالية بنسبة 7% خلال عام 2015 ليبلغ 4,279.81 نقطة، مقارنةً مع نهاية عام 2014.
- بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق ما يقارب الـ 693.89 مليار درهم (ستة مائة وثلاثة وتسعون مليار وتسعة وثمانون مليون درهم) مع نهاية عام 2015، مشكّلة نسبة انخفاض 5% مقارنةً مع عام 2014.

جدول رقم 11: تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2015

الشهر	مؤشر سوق الإمارات	القيمة السوقية (درهم)	حجم التداول (بالسهم)	قيمة التداول (درهم)	عدد الصفقات
يناير	4,480.24	726,222,407,421.00	10,730,377,808.00	19,515,453,782.70	198,632.00
فبراير	4,744.60	769,073,905,888.00	10,170,703,589.00	17,700,242,636.93	165,736.00
مارس	4,479.86	726,161,275,097.00	8,638,105,037.00	14,595,866,500.22	149,555.00
إبريل	4,877.06	790,544,588,902.00	22,085,295,843.00	32,609,423,158.12	272,566.00
مايو	4,713.33	764,004,831,708.00	11,737,951,858.00	18,900,791,378.65	175,804.00
يونيو	4,927.25	798,680,145,031.00	16,417,727,066.00	30,348,814,777.09	261,393.00
يوليو	5,027.50	814,929,917,087.00	8,998,610,151.00	13,752,909,424.12	136,705.00
أغسطس	4,599.74	745,596,247,383.00	10,445,303,655.00	17,710,065,882.85	194,757.00
سبتمبر	4,611.35	747,556,291,118.00	6,321,825,536.00	11,219,648,594.59	116,933.00
أكتوبر	4,517.37	732,321,244,891.00	5,298,309,047.00	9,391,350,542.27	95,741.00
نوفمبر	4,316.25	699,796,434,824.00	6,922,869,443.00	13,359,935,935.12	136,921.00
ديسمبر	4,279.81	693,887,594,192.00	7,874,495,326.00	10,316,579,095.86	120,968.00

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.

1.7.2 حركة التداول حسب القطاع

انخفض أداء بعض القطاعات بشكل ملحوظ خلال عام 2015 مقارنةً مع نهاية عام 2014، ما عدا قطاع الاتصالات الذي سجل أكثر ارتفاعاً بين القطاعات بنسبة 49% ليستقر عند المستوى 3,204.32 نقطة، وسجل قطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة 30.2% ليستقر عند المستوى 1,918.63نقطة، أما قطاع الاستثمار والخدمات المالية فقد شكل أكثر انخفاضاً بين القطاعات انخفض بنسبة 27.1% ليستقر عند المستوى 3,567.79 نقطة، تلاه قطاع الطاقة الذي انخفض بنسبة

23.5% ليستقر عند المستوى 71.22 نقطة، تلاه قطاع البنوك فقد انخفض بنسبة 17.3% ليستقر عند المستوى 2,880.69 نقطة، تلاه قطاع العقار فقد انخفض بنسبة 16.8% ليستقر عند المستوى4,840.81 نقطة، تلاه قطاع التأمين فقد انخفض بنسبة 15% ليستقر عند المستوى 1,272.93 نقطة، تلاه قطاع الخدمات فقد انخفض بنسبة 10.6% ليستقر عند المستوى 1,389.20 نقطة، تبعه في الانخفاض قطاع الصناعة حيث انخفض بنسبة 6.8% ليستقر عند المستوى 972.20 نقطة، أما قطاع النقل فقد سجل أقل انخفاضاً بين القطاعات بنسبة 3.7% ليستقر عند المستوى3,332.68 نقطة.

شكل رقم 29: نسبة التغيير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015

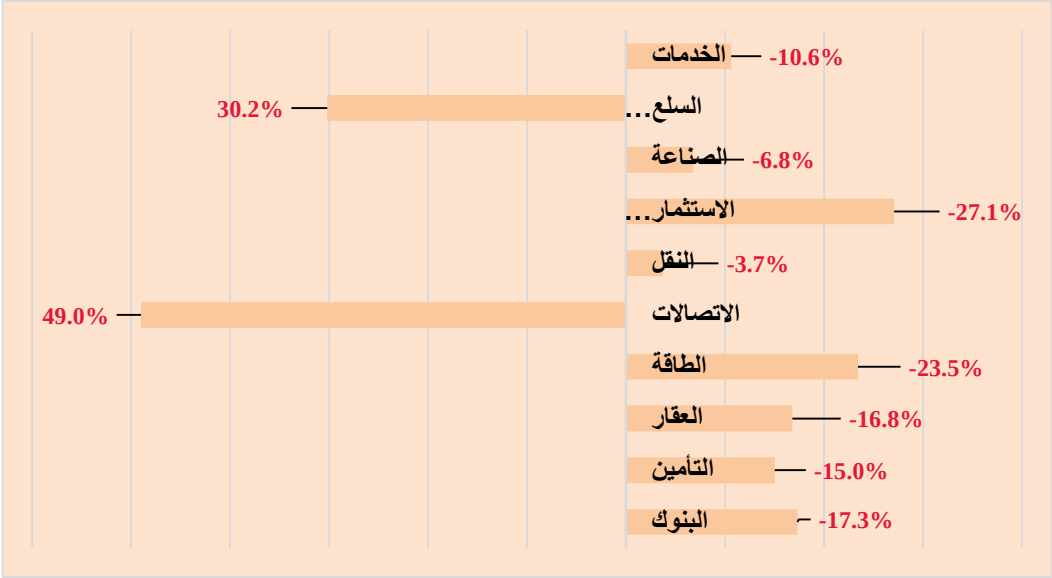

شكل رقم 30: مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015

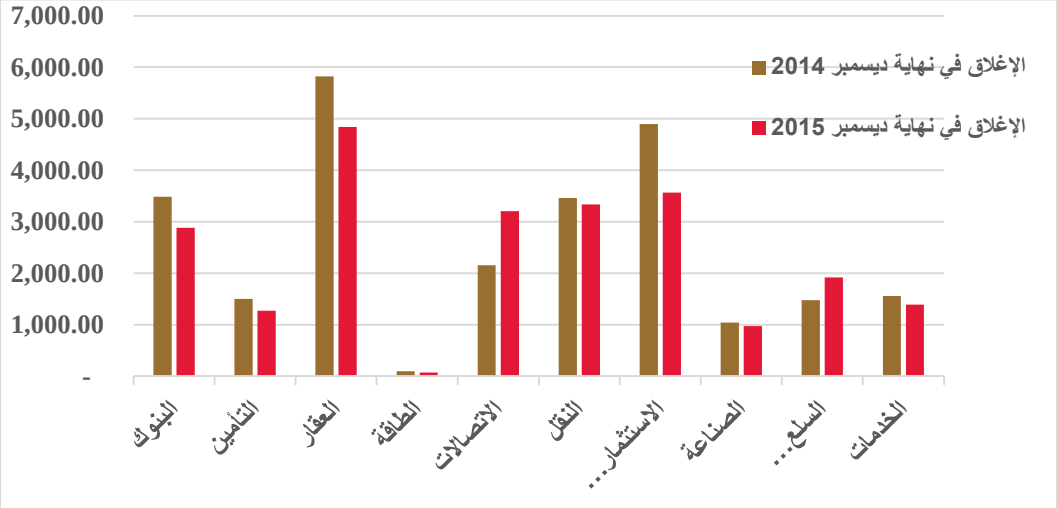

1.8 أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات

تولي دولة الإمارات أهمية كبرى لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما تؤكده عدد من الدراسات الدولية المنشورة مؤخراً، حيث أظهرت الدولة أداءً إيجابياً على الصعيد الدولي عبر مختلف مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

1.8.1 مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2015)

تبوأت الدولة المركز الثاني بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية 2015 (NRI) الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز الـ 23 بين كافة الدول التي تم تقييمها والبالغ عددها 143، وبهذا واصلت الدولة تقدمها في الترتيب العام في هذا المؤشر وقفزت متقدمة مرتبة واحدة للأمام عن ترتيبها السابق في المركز 24 في عام 2014.

يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور، وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 على البيانات التي جمعتها منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة، وبالنسبة للمؤشرات الفردية التي تم تحليلها؛ احتلت الدولة المركز الأول من بين الدول العربية لكل من:

- تواصل الشركات مع المستهلك عبر الإنترنت.
- مؤشر المشاركة الإلكترونية.
- المدارس الموصولة بالإنترنت.
- إجمالي خوادم الإنترنت الآمن.
- انخفاض معدلات قرصنة البرمجيات، كنسبة من إجمالي البرامج المحملة.

واحتلت الدولة على الصعيد الدولي:

- المركز الاول في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفعالية الحكومة.
- المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف المحمول-النسبة المئوية للسكان المشمولة بالتغطية (مشترك مع عدة بلدان).
- المركز الأول في أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة للمستقبل.
- المركز الأول في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- المركز الثاني في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

- المركز الثاني في أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الخدمات والمنتجات الجديدة.
- المركز الثاني في المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- المركز الرابع في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- المركز الخامس في تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نماذج تنظيمية جديدة.
- المركز السابع في معدل انتشار الهاتف المتحرك
- المركز السابع في مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا.
- المركز السابع في تواصل الشركات مع الشركات الأخرى عبر الإنترنت
- المركز الثامن في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.
- المركز الثامن في توافر أحدث التقنيات.

شكل رقم 31: مؤشر جاهزية الشبكية لدولة الإمارات 2008 - 2015

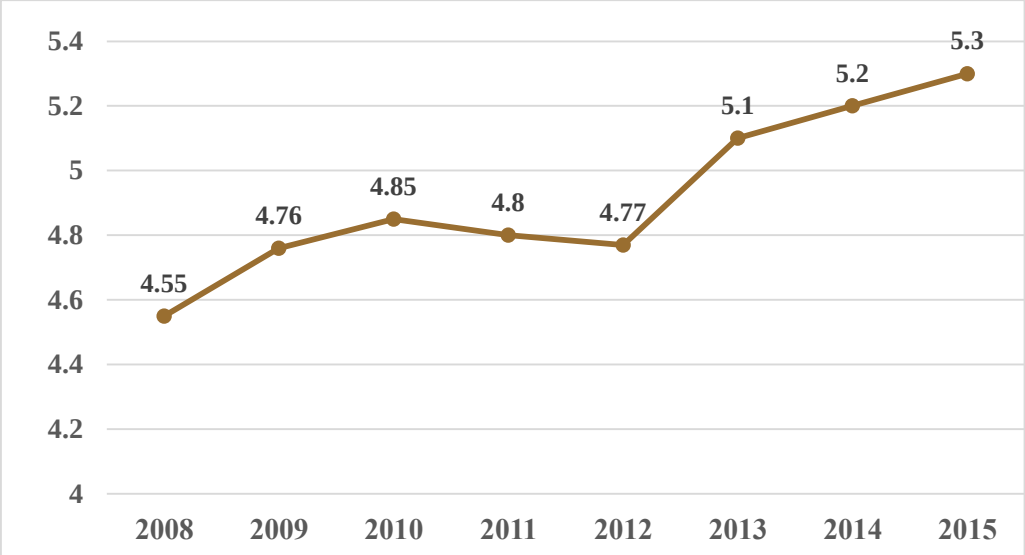

1.8.2 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2015/2014)

نُشر مؤخراً تقرير من المنتدى الاقتصادي العالمي استناداً على تحليل التنافسية لمؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات، التي تشمل جاهزية التكنولوجيا والابتكار، وقد قفز ترتيب دولة الإمارات عدة مراكز، لتتبوأ المركز الـ 12 من إجمالي 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) لعام 2015/2014، بمؤشر قدره 5.33.

وكانت النتائج الرئيسية "لتقرير التنافسية العالمية" كالتالي:

- تحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة في العالم في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ونقل التكنولوجيا (استثمار يدخل التكنولوجيا الجديدة).
- تحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة في العالم في جودة البنى التحتية بشكلٍ عام والأولى عالمياً في جودة الطرقات والثانية عالمياً في جودة النقل الجوي.
- تحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة في العالم في نجاعة الاسواق بشكلٍ عام والثانية في العالم على مستوى التـأثير الإيجابي للسياسة الضريبية على التشجيع في الاستثمار بالدولة.
- تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى في العالم على مستوى تغير نسب التضخم السنوية.
- تحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة في العالم في سهولة النفاذ إلى التمويل.
- تحتل دولة الإمارات المرتبة السابعة في العالم في مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا.

شكل رقم 32: مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2005 -2014

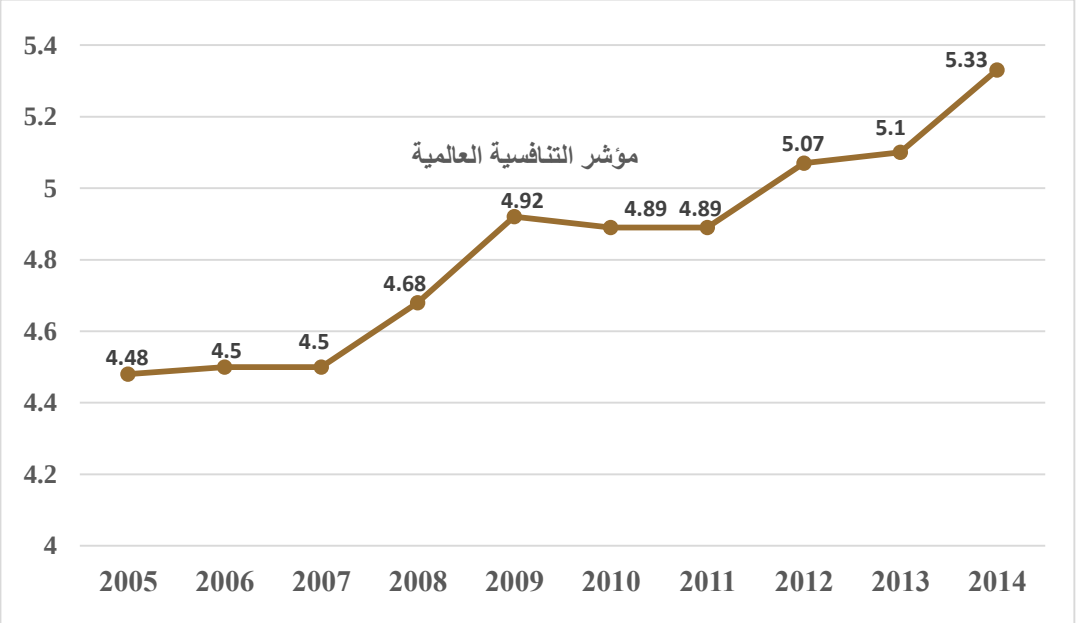

1.8.3 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2014)

أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً نتائج الإصدار السنوي الخامس من تقرير "قياس مجتمع المعلومات" لعام 2014، ويتضمن هذا التقرير الذي يصدر منذ عام 2009 البيانات الرئيسية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤشرات والمعايير الأساسية لقياس المحتوى، بما في ذلك مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2013، الذي يحدد مستوى تطور هذا القطاع في 166 اقتصاداً حول العالم، ويقارنه مع ما تم تحقيقه خلال عامٍ سابق.

وقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق قفزة نوعية على مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد سجلت الدولة أعلى زيادة في العالم على سلم الترتيب، حيث تقدمت 14 مركزاً، لتصل إلى المرتبة الـ 32 في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2013، بمؤشر قدره 7.04، وتبوّأت بذلك المركز الثاني بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في هذا المؤشر، وترجع التحسينات الكبيرة في الترتيب العام العالمي بشكل كبير إلى التوسع في انتشار النطاق العريض اللاسلكي، والذي تضاعف من 45% خلال عام 2012 إلى 90% خلال عام 2013، موضحاً أن من العوامل الرئيسة الأخرى التي أسهمت في هذه القفزات النوعية، ارتفاع مستوى الاتصال بالإنترنت في المنازل، وزيادة انتشار الهاتف المحمول بأكثر من 17% ليسجل 193% في عام 2013.

ومن النتائج الهامة لتقرير قياس مجتمع المعلومات ما يلي:

- احتلت المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث اتصال أكبر نسبة من سكانها بالإنترنت بنسبة 88%
- احتلت الدولة المركز الثالث عربياً في سلة الأسعار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- احتلت الدولة المركز الرابع عربياً في سلة الأسعار الفرعية الخاص بالهاتف الثابت.

شكل رقم 33: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 - 2013

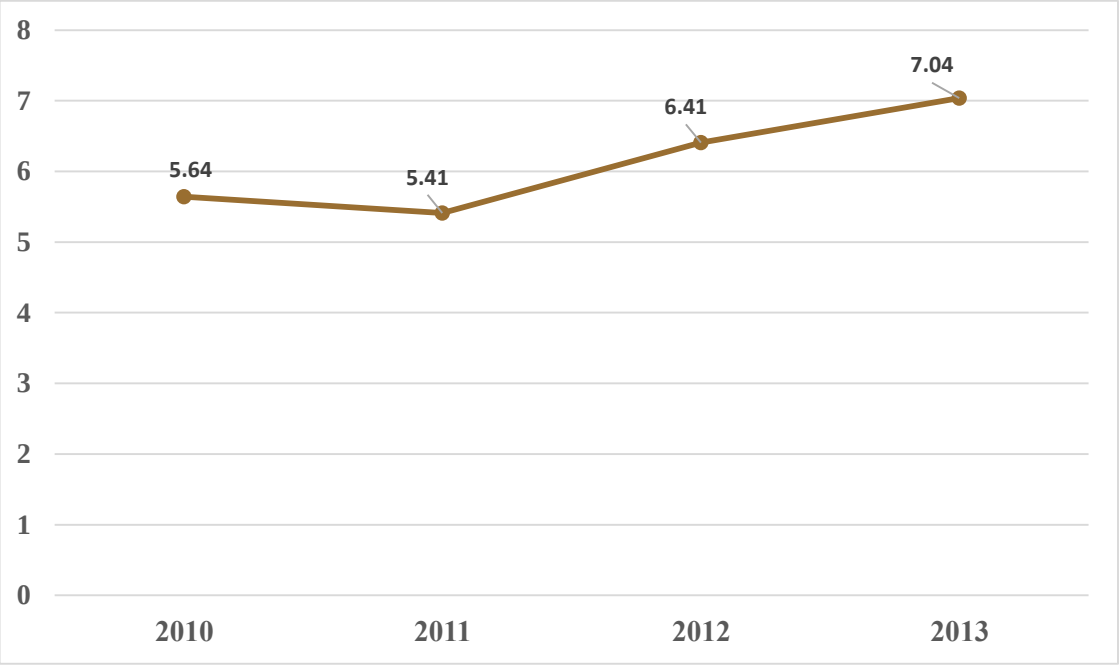

1.8.4 مؤشرات قطاع النقل

حققت مطارات الدولة ارتفاعاً في حركة الركاب وحركة الطائرات في عام 2014 حيث سجل مطار ابوظبي الدولي ارتفاعاً في حركة الركاب القادمون والمغادرون والعابرون بنسبة زيادة وصلت إلى 20% مقارنة بحركة الركاب في عام 2013، كما ارتفعت حركة الطائرات حيث وصل عدد الرحلات إلى 154,821 رحلة عام 2014 مقارنة بـ 135,213 رحلة في عام 2013، كذلك حقق مطار دبي الدولي ارتفاعاً في حركة الركاب في عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 6% عن عام 2013.

جدول رقم 12 حركة الركاب عبر مطارات الدولة 2013 - 2014

المطار		2013	2014
أبو ظبي	القادمون	8,084,348	9,797,879
	المغادرون	8,117,861	9,782,403
	العابرون	324,107	284,845
العين	القادمون	23,729	22,718
	المغادرون	20,378	19,652
	العابرون	31,250	27,179
دبي	القادمون	32,871,927	34,867,122
	المغادرون	33,069,259	35,087,105
	العابرون	555,283	521,244
الشارقة	القادمون	3,592,011	4,099,629
	المغادرون	3,551,502	4,015,143
	العابرون	34,147	1,401,828
رأس الخيمة	القادمون	139,278	67,795
	المغادرون	124,040	74,247
	العابرون	115,403	34,834
الفجيرة	القادمون	4,945	1,454
	المغادرون	4,417	1,264
	العابرون	19,130	14,582

جدول رقم 13: حركة الطائرات عبر مطارات الدولة 2013-2014

المطار	2013	2014
أبو ظبي	135,213	154,821
العين	93,424	74,727
دبي	373,534	*357,842
الشارقة	66,247	70,559
رأس الخيمة	10,815	8,957
الفجيرة	14,222	10,223
الإجمالي	**693,455**	**677,129**

* انخفاض حركة الطائرات بسب إغلاق مدرج المطار لإجراءات الصيانة

أما بخصوص مؤشرات الحركة المرورية فبينما زادت عدد رخص القيادة والمركبات المسجلة في إمارات الدولة خلال الفترة 2011 إلى 2014، انخفض عدد الحوادث المرورية مما يبين سعي الدولة واهتمامها الشديد بالحد من معدل الحوادث المرورية عامة ومعدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية خاصة، ففي عام 2014 وصل إجمالي الإصابات في الحوادث المرورية 6314 إصابة بينما بلغ عدد الوفيات 689، ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة أنظمة وإجراءات سلامة صارمة وتعزيز وعي المجتمع بكيفية الحد من مخاطر حوادث الطرق والوقاية منها، ويبين الجدول أدناه إحصاءات الحوادث المرورية والمركبات المسجلة ورخص القيادة خلال الفترة 2011 إلى 2014 .

جدول رقم 14: المركبات المسجلة ورخص القيادة والحوادث المرورية 2011 - 2014

البيان		أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	المجموع
المركبات المسجلة	2011	781,095	1,044,360	231,050	61,994	25,037	112,993	61,879	2,318,408
	2012	834,981	1,155,372	250,537	68,477	25,793	122,722	65,144	2,523,026
	2013	873,734	1,243,336	262,957	73,317	26,638	127,698	67,214	2,674,894
	2014	…	…	…	…	…	…	…	2,941,787
رخص القيادة	2011	995,338	1,720,325	482,664	105,508	33,095	137,493	124,670	3,599,093
	2012	1,076,512	1,739,304	505,015	120,436	34,528	146,888	133,272	3,755,955
	2013	1,149,237	1,789,288	528,480	133,780	36,243	159,465	141,938	3,938,431
الحوادث المرورية	2011	2,280	2,635	701	253	86	316	429	6,700
	2012	2,057	1,490	696	203	88	253	334	5,121
	2013	2,071	1,554	651	199	80	296	273	5,124
	2014	…	…	…	…	…	…	…	4,367

1.9 مؤشرات التجارة الخارجية 2015

من خلال النتائج التي تمخضت عنها إحصاءات التجارة الدولية في السلع لدولة الإمارات العربية المتحدة يتضح لدينا أن القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة قد بلغت خلال عام 2015، ما مقداره 1,059 مليار درهم مقابل 1,072 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2014، بانخفاض في قيمتها بحوالي 13 مليار درهم، وبنسبة انخفاض وصلت إلى -1.21%، ويعود هذا التدني في قيمة التجارة الخارجية إلى انخفاض بسيط في قيمة الواردات السلعية خلال عام 2015 والتي نقصت وبلغت 676.4 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بقيمة 696.4 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2014، وبنسبة انخفاض مقدارها -2.88 %، وعلى الجانب الآخر بلغت قيمة الصادرات الكلية للدولة ما مقداره 382.6 مليار درهم تقريبا خلال سنة 2015، مقارنةً بـ 376 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2014، وبنسبة ارتفاع مقدارها 1.78% تقريباً في حجم الصادرات الكلية.

ونستنتج من تلك النتائج السابقة أن التجارة الدولية في السلع لدولة الإمارات ما زالت تتمتع بحجم وقيمة عالية مقارنة بمثيلاتها من الدول المجاورة على الرغم من الانخفاض العالمي في أسعار المشتقات البترولية، وعلى النقيض من ذلك فقد انعكست الأوضاع الدولية في سوق النفط إيجاباً على الصادرات الكلية للدولة حيث ارتفعت بحوالي 2% خلال سنة 2015.

1.9.1 التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2015

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواء على مستوى الواردات أم الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات 2015، فقد أشارت البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 449.17 مليار درهم أو ما نسبته 42% من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية

وبقيمة مقدارها 229.41 مليار درهم أو ما نسبته 22% من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 104.9 مليار درهم أو ما نسبته 10%، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 104.6 مليار درهم أو ما نسبته 10% من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 60.9 مليار درهم تقريباً أو ما نسبته 6 % من إجمالي التبادل التجاري، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 71.11 مليار درهم تقريبا أو ما نسبته 7 % من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال عام 2015، و بالنسبة إلى الدول المحيطية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي 11.19 مليار درهم وبنسبة 1% من اجمالي التبادل التجاري، اما بالنسبة الى الدول الأخرى فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معهما حوالي 24.6 مليار درهم أو ما نسبته 3 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي، حسب ما يبينه الرسم التالي.

شكل رقم 34: التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب التكتلات الاقتصادية عام 2015

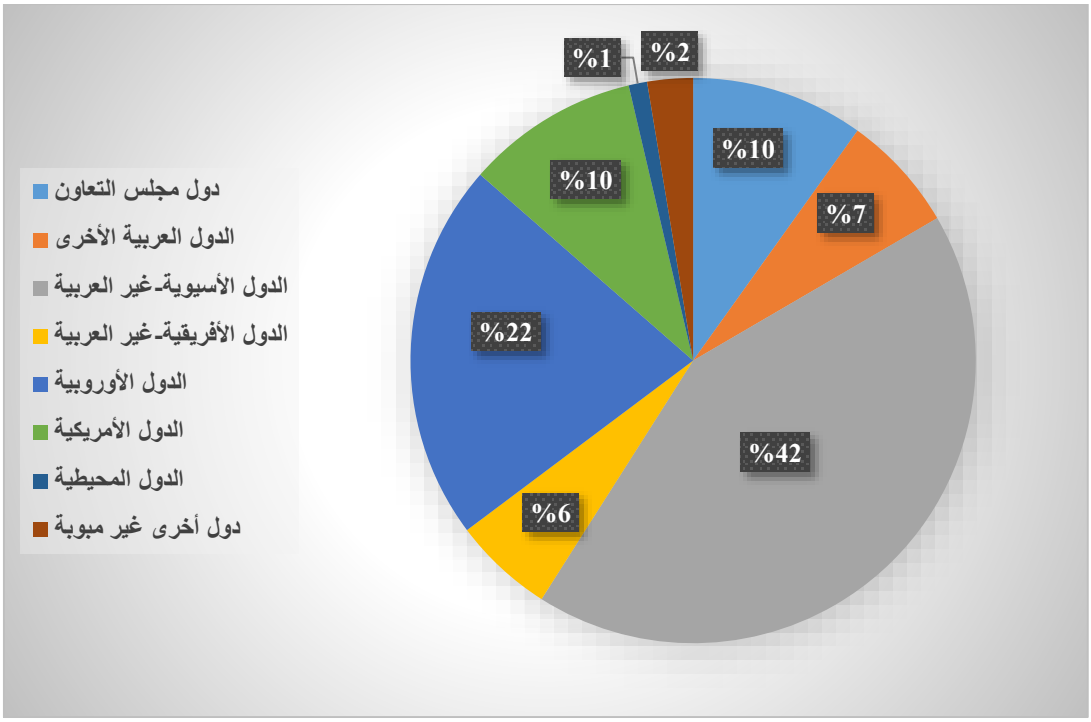

ومن خلال الشكل رقم 34 والجدول رقم 16 الذي يعرض سلسلة زمنية تمتد لستة سنوات عن حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة من

سنة 2010 إلى سنة 2015، حيث يعكس الشكل تصاعداً في منحنى قيمة التجارة الخارجية في الدولة خلال الأعوام من سنة 2010 إلى 2014، وبانخفاض طفيف في حجم التجارة الدولية في سنة 2015 نظراً لتدني أسعار النفط عالمياً.

شكل رقم 35: حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010 - 2015

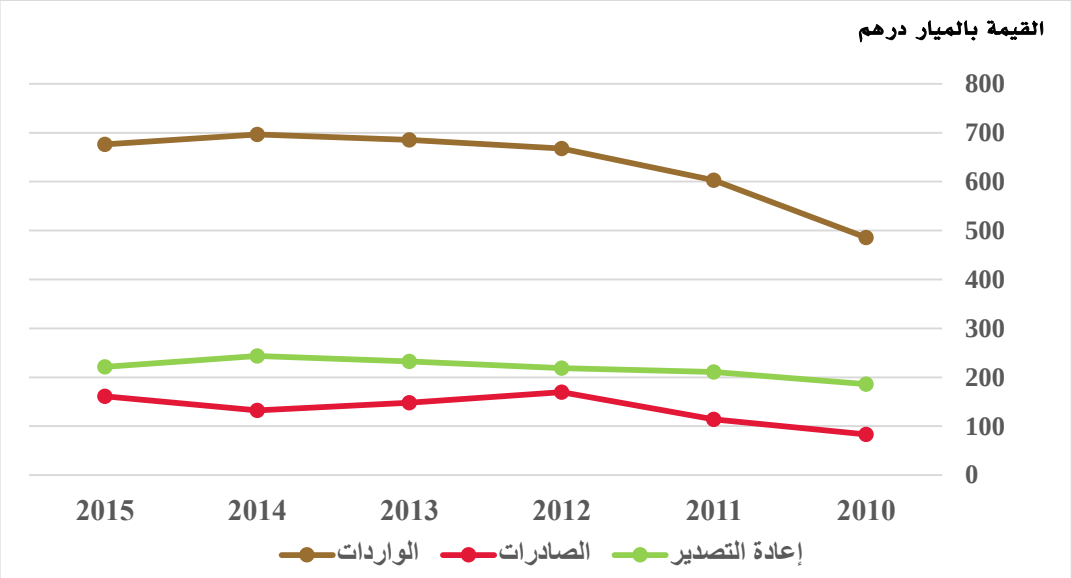

جدول رقم 15: الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2010 - 2015

(القيمة بالمليار درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التبادل	نسبة التغيير %
2010	485. 4	83.1	185,9	754.4	14.23
2011	602.8	114.0	210.8	927.6	22.95
2012	667.5	169.7	218.6	1055.9	13.83
2013	685.1	148.1	232.1	1065.5	0.91
2014	696.4	132.2	243.7	1072.4	0.65
2015	676.4	161.2	221.4	1059	1.21-

الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية في شتى المجالات، وسوف يتعرض التقرير في هذا الجزء للتطورات الجارية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مؤشرات السكان، والعمالة وسوق العمل، والصحة العامة، والمواليد والوفيات، والتعليم، والزواج والطلاق.

2.1 التقديرات السكانية

تعتبر بيانات التعدادات الشاملة ذات أهمية استثنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، كما هو الحال في الدول المستقرة من حيث حركة الوافدين والمقيمين فيها، ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد جرى تطوير أدوات قياس تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، ووضع آلية تجمع بين البيانات التي توفرها التعدادات، والبيانات التي توفرها السجلات الإدارية لدى الجهات المختصة، مع الاستفادة من التجارب والتوصيات الدولية بهذا الخصوص، إلا أن الجهود المبذولة لم تصل إلى غاياتها حتى الآن، بسبب عدم توفر البيانات التفصيلية المطلوبة من مصادرها الرسمية، الأمر الذي تعذر معه إصدار تقديرات منقحة للفترة 2011 - 2015.

ومن الجدير ذكره أنه جرى تقدير لعدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسي بين عامي 2008 و2009، وذلك لعدم اكتمال البيانات السجلية عن عام 2010 حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات، ومن ثم عدم توفر المتغيرات اللازمة لتقدير السكان بطريقة المكونات، كما أن نموذج النمو الأسي يعطي نتائج جيدة في الزمن القصير لا سيما نصف عام، خاصة في ظل عدم وجود دلائل تشير إلى حدوث تغير كبير في الحراك السكاني خلال الفترة محل التقدير، وبناءً عليه بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 في **منتصف عام** 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على منهجية معادلة التوازن في إعداد تقديرات السكان في الدولة للفترة من 2006 -2009، (حيث تعتمد هذه المنهجية على الإضافة السنوية لمقدار صافي الهجرة (القادمون بهدف الإقامة ناقصاً المغادرون بشكل نهائي) ومقدار الزيادة الطبيعية (المواليد ناقصاً الوفيات) على بيانات آخر تعداد وهو تعداد 2005.

2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل

تستند بيانات القوى العاملة إلى المسوح الدورية التي يتم إجراؤها بشكل منتظم من قبل المراكز الاحصائية حسب التوصيات والمعايير الدولية، إلا أنه لم يتم تنفيذ مسح القوى العاملة للأعوام 2010 – 2015 بسبب عدم توفر الموازنة

اللازمة لإعداد إطار المعاينة للمسح، وكذلك تنفيذ المسح الميداني، وقد تم التعاون مع الجهات السجلية لاستثمار البيانات المتاحة لدى هذه الجهات لأغراض إعداد الحد الأدنى عن مؤشرات التشغيل والبطالة في الدولة، إلا أن هذه الجهود ما زالت في بداياتها وتحتاج لعمل خلال الفترة القادمة حتى تكون قادرة على المساهمة في توفير مؤشرات قابلة للاستخدام حول المشتغلين والمتعطلين وتوزيعاتهم وخصائصهم.

2.3 مؤشرات الخدمات الصحية

تشير البيانات إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2014 عنها في عام 2013، وذلك من خلال ارتفاع العدد الإجمالي للمؤسسات الطبية والصحية، وكذلك ارتفاع أعداد الاطباء بما فيهم أطباء الأسنان وهيئة التمريض، كما توضح بيانات عام 2014 أن عدد المستشفيات الحكومية أقل من عدد المستشفيات الخاصة، وبلغ متوسط عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية 208 سريراً، مقابل 53سريراً في المستشفيات الخاصة.

جدول رقم 16: إحصاءات الخدمات الصحية 2008 – 2014

البيان	القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	2014*
المستشفيات	حكومي	32	33	33	34	33	33	36
	خاص	58	59	53	58	65	74	79
	جملة	90	92	86	92	98	107	115
الأسرة	حكومي	6627	7061	7035	7029	7125	7223	7493
	خاص	2,549	2665	2557	2556	3,494	3730	4164
	جملة	9176	9726	9592	9585	10619	10953	11657
الأطباء البشريون	حكومي	5969	5159	5192	5053	5318	6166	6504
	خاص	7342	6847	7440	7655	8669	9921	10165
	جملة	13311	12006	12632	12708	13987	16087	16669
أطباء الاسنان	حكومي	526	614	644	648	660	698	704
	خاص	2412	2408	2,257	2384	2751	3123	3035
	جملة	2938	3022	2901	3032	3411	3821	3739
هيئة التمريض	حكومي	15443	15571	14715	14892	15406	15579	16547
	خاص	8688	7948	9473	10611	12536	15540	16882
	جملة	24131	23519	24188	25503	27942	31119	33429

بيانات أولية.

2.4 إحصاءات المواليد والوفيات

يبين الجدول التالي عدد المواليد في الدولة خلال عام 2014، وتشير البيانات إلى أن نسبة النوع لهؤلاء المواليد على مستوى الدولة بلغت 104.7 %، بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 104.8 ذكر، وعلى مستوى فئة المواطنين تصل إلى 103.9 % مقابل 105.4 % بين غير المواطنين.

جدول رقم 17: عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2014

الجنس	مواطنون	غير مواطنين	غير مبين	جملة
ذكور	17643	31398	26	49067
إناث	16975	29790	28	46793
جملة	34618	61188	54	95860

ويعرض الجدول التالي حالات الوفيات التي تمت في الدولة خلال عام 2014 حسب الجنس والجنسية، ويلاحظ من الجدول ارتفاع حالات الوفيات بين الذكور عن الإناث، وبين غير المواطنين عن المواطنين، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة السكانية في الدولة، والتي تتميز بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة غير المواطنين إلى المواطنين.

جدول رقم 18: عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2014

الجنس	مواطنون	غير مواطنين	غير مبين	جملة
ذكور	1472	4367	4	5843
إناث	997	1416	4	2417
غير مبين	2	3	0	5
جملة	2471	5786	8	8265

2.5 مؤشرات الخدمات التعليمية

ارتفع عدد المدارس الحكومية بنسبة 55.4% مقابل 44.6% للمدارس الخاصة، وذلك للعام الدراسي 2015/2014، ويبين الجدول التالي توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2015/2014، فعلى المستوى الإجمالي يوجد مقابل كل 100 طالب ذكر، هناك 95.8 طالبة أنثى، وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة أقل منها بين الذكور، فيما عدا المرحلة الثانوية، حيث بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 102.4 طالبة مقابل 100 طالب.

جدول رقم 19: توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس في العام الدراسي 2015/2014

المرحلة	ذكور	إناث	جملة	نسبة البنات/البنين
رياض الأطفال	81,320	77,055	158,375	94.8
الحلقة الأولى	209,849	200,245	410,094	95.4
الحلقة الثانية	128,798	124,386	253,184	96.6
الثانوية	68,666	70,297	138,963	102.4
تعليم فني	991	0	991	–
تعليم ديني	6,466	3,268	9,734	50.5
جملة	**496,090**	**475,251**	**971,341**	**95.8**
تعليم كبار	7,145	6,456	13,601	90.4

وتشير البيانات الواردة في الجدول التالي إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في العملية التعليمية، من حيث توزيع عدد الطلبة حسب المرحلة والقطاع، ويتضح من الجدول أن التعليم الديني والتعليم الفني ينفذ من خلال القطاع الحكومي بنسبة 100%، في حين تصل نسبة عدد الطلبة في التعليم الحكومي إلى نحو 29.3% كما يتضح من البيانات في الجدول التالي.

جدول رقم 20: توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع في العام الدراسي 2015/2014

المرحلة	حكومي	خاص	جملة	نسبة التعليم الحكومي
رياض الأطفال	32,368	126,007	158,375	20.4
الحلقة الأولى	103,736	306,358	410,094	25.3
الحلقة الثانية	81,704	171,480	253,184	32.3
الثانوية	55,594	83,369	138,963	40.0
التعليم الديني	991	0	991	100.0
تعليم الفني	9,734	0	9,734	100.0
جملة	**281,394**	**687,214**	**971,341**	**29.3**
تعليم كبار	13,601	0	13,601	100.0

ويشير الجدول التالي إلى توزيع الطلبة حسب الجنس والجنسية والقطاع في التعليم الجامعي في العام الدراسي 2014/2013، ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص عن التعليم الحكومي بواقع 64.6% مقابل 35.4%، وكذلك بين المواطنين والإناث بواقع 58.47% و 54.42% على التوالي مقارنة بغير المواطنين والذكور بواقع 41.5% و 45.5%. كما يشير

الجدول إلى أن نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الحكومية إلى إجمالي الطلبة المواطنين تبلغ 53.8%، بينما تبلغ نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الخاصة إلى إجمالي طلبة الجامعات الخاصة 46.1%، كما يبين الجدول ارتفاع نسبة الطالبات المواطنات الملتحقات بالتعليم الجامعي مقابل نسبة الطلبة الذكور المواطنين بواقع 58.5% مقابل 42% على التوالي.

جدول رقم 21: طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والنوع
في العام الدراسي 2014/2013

القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
خاص	20,281	15,411	35,692	21,839	25,363	47,202	42,120	40,774	82,894
حكومي	11,862	29,843	41,705	1,351	2,329	3,680	13,213	32,172	45,385
جملة	32,143	45,254	77,397	23,190	27,692	50,882	55,333	72,946	128,279

2.6 إحصاءات الزواج والطلاق

تشير البيانات إلى أن عقود الزواج في زيادة مطردة منذ عام 2006، ويتضح من الجدول التالي إلى ارتفاع عدد عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين، منذ عام 2006 وحتى عام 2009، فيما شهدت انخفاضاً طفيفاً في الأعوام التالية، وذلك سواءً أكان على المستوى الإجمالي، أم على مستوى جنسية الزوجين، وتوضح البيانات أنه خلال عام 2014 ارتفعت نسبة عقود زواج المواطنين من غير المواطنات إلى 22.6% من إجمالي عقود زواج المواطنين، مقابل 18.3% عام 2006، وارتفعت نسبة عقود زواج غير المواطنات من مواطنين إلى 27.8 % من إجمالي عقود زواج غير المواطنات، مقابل 25.6 % عام 2007، وبلغت نسبة عقود زواج المواطنات من غير المواطنين 10.8% من إجمالي عقود زواج المواطنات وذلك عام 2014، بينما بلغت عقود زواج غير المواطنين من مواطنات 11.4 % من إجمالي عقود زواج غبر المواطنين في نفس السنة.

شكل رقم 36: عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2014

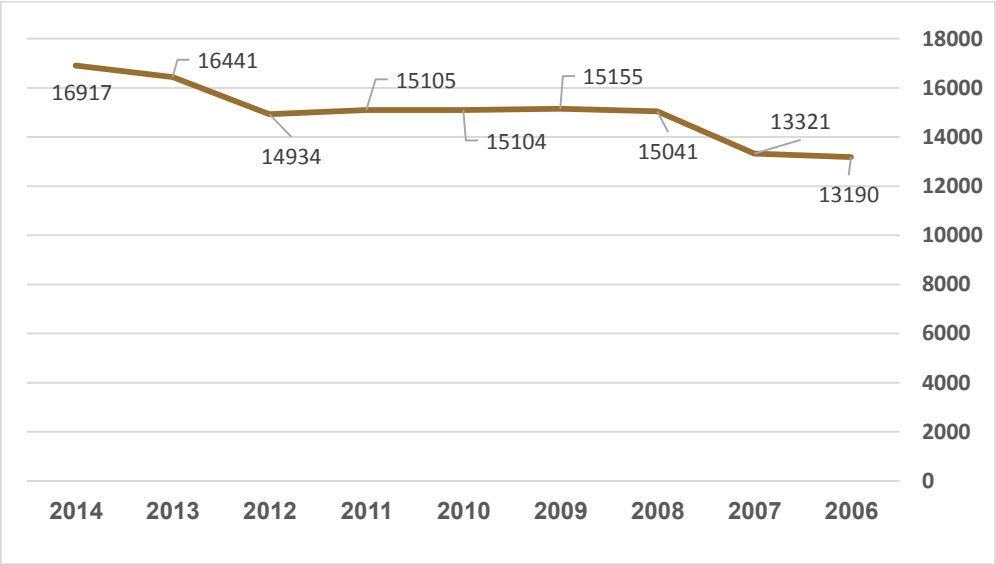

جدول رقم 22: عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2014

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2006	6,771	1,512	663	4,244	13,190
2007	6,190	1,662	658	4,811	13,321
2008	7,441	1,844	716	5,040	15,041
2009	7,510	1,883	642	5,120	15,155
2010	7,553	1798	737	5,016	15,104
2011	7,239	1,852	809	5,205	15,105
2012	6,962	1,791	824	5,357	14,934
2013	7,411	2,109	898	6,023	16,441
2014	7401	2159	838	6519	16917

ويبين الجدول التالي حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم منذ عام 2006، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع عدد حالات الطلاق بصورة متزايدة منذ عام 2006 وحتى نهاية عام 2010، فيما شهدت انخفاضاً طفيفاً في عامي 2011، 2012. ثم ارتفعت في عام 2014.

جدول رقم 23: حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 – 2014

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2006	..	..	..	..	3,335
2007	1,580	672	129	1,380	3,761
2008	1737	676	115	1327	3855
2009	1,767	682	157	1,470	4,076
2010	1,795	693	145	1,561	4,194
2011	1,849	659	159	1,478	4,145
2012	1,704	647	133	1,417	3,901
2013	1,749	694	162	1,628	4,233
2014	1,992	786	191	1,840	4,809

2.7 إحصاءات الضمان الاجتماعي

تميزت دولة الإمارات بتغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية سريعة ومتلاحقة شملت مختلف جوانب الحياة، حيث أولت الدولة أهمية كبيرة لعملية التنمية الاجتماعية، وذلك حرصاً منها على تحسين ظروف ومستويات معيشة أفراد المجتمع عن طريق حصولهم على المساعدات الاجتماعية، ويرتبط الحصول على هذه المساعدات بوجود ظروف الحاجة إليها، وبانتهاء هذه الظروف تنتهي هذه المساعدة.

ويبين الجدول التالي إجمالي عدد حالات المساعدات الاجتماعية، حيث بلغ 42,004 حالة عام 2015 مقابل 42,058حالة عام 2014، كما بلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذه المساعدات 85,855مستفيد عام 2015 مقابل 95,515 مستفيد عام 2014،

كما تشير البيانات إلى أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد لإمارة ابوظبي بلغ 402,738 درهماً عام 2015، وهو الأعلى في قيمة المساعدات بين الإمارات، ثم تلتها إمارة أم القيوين حيث بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي بها 279,709 درهماً، ثم إمارة عجمان حيث بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي بها 372,860 درهماً، ثم تأتي باقي الإمارات.

جدول رقم 24: حالات وقيم المساعدات الاجتماعية وعدد المستفيدين حسب الإمارة 2015

الإمارة	عدد الحالات	قيمة الإعانات (بالدرهم)	عدد المستفيدين			متوسط نصيب الفرد شهرياً (بالدرهم)	متوسط نصيب الفرد سنوياً (بالدرهم)
			ذكور	إناث	جملة		
أبوظبي	13,329	859,529,224	13,417	12,249	25,666	2,791	33,489
دبي	7,337	478,840,837	6,439	6,427	12,866	3,101	37,218
الشارقة	7,651	526,627,983	9,423	6,360	15,783	2,781	33,367
عجمان	2,326	146,769,150	2,527	2,059	4,586	2,667	32,004
أم القيوين	1,087	69,354,220	1,556	846	2,402	2,406	28,874
رأس الخيمة	5,669	362,416,791	7,296	4,741	12,037	2,509	30,109
الفجيرة	4,605	301,191,351	8,607	3,908	12,515	2,006	24,066
الإجمالي	**42,004**	2,744,729,556	**49,265**	**36,590**	**85,855**	-	-

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

شكل رقم 37: متوسط قيمة نصيب الفرد الشهري من المساعدات الاجتماعية حسب الإمارة 2015

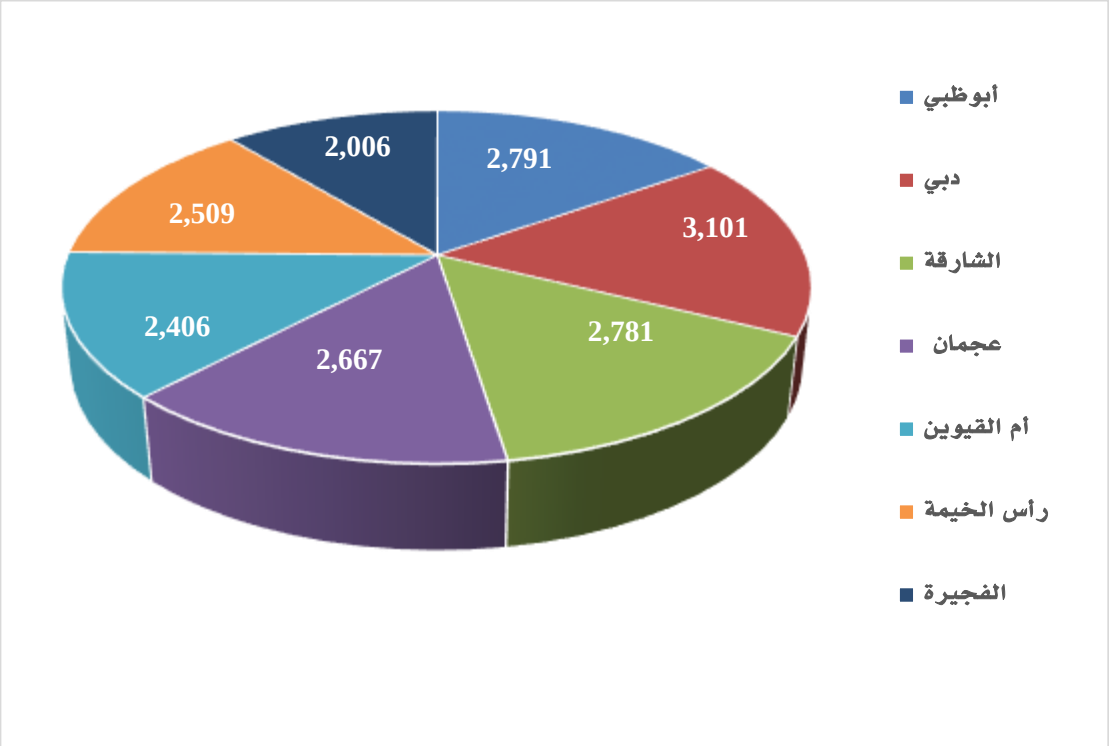

الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة

3.1 مؤشرات إحصاءات الزراعة

تشير البيانات إلى أن المساحة المحصولية في الدولة عام 2013 بلغت 794 ألف دونم تقريباً، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت أعداد الضأن تسجيل انخفاض بسيط بينما ازدادت أعداد كل من الماعز والأبقار والجمال عام 2014 مقارنةً بعام 2013، في حين لم تتوفر بيانات عن كميات الأسماك المصطادة عام 2014 حيث كانت سجلت ارتفاعاً بسيطاً في الإنتاج بلغ 0.7% نهاية عام 2013 مقارنةً بمستواها نهاية عام 2012، كما تشير البيانات إلى أن المصدر الرئيسي للمياه في الدولة هو المياه المزال ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2014 حوالي 1.9 مليار متر مكعب.

3.1.1 مؤشرات الإنتاج النباتي

تشير البيانات الإحصائية لعام 2013 إلى ارتفاع المساحة المحصولية ارتفاعاً بسيطاً مقارنةً بعام 2012 بنسبة 0.2%، حيث بلغت المساحة المحصولية والتي تشمل المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات والأراضي المتروكة للراحة والمراعي المؤقتة (حسب تعريف منظمة FAO) في دولة الإمارات العربية المتحدة 794 ألف دونم عام 2013، بينما بلغت 792.6 ألف دونم عام 2012، وقد ارتفعت المساحة المحصولية للمحاصيل الحقلية عام 2013 حيث بلغت 46.3 ألف دونم، بينما سجلت 46.1 الف دونم عام 2012، بنسبة زيادة بلغت 0.4%، أما الخضروات فقد انخفضت المساحة المحصولية بنسبة 7.8%، حيث بلغت 43.2 ألف دونم عام 2013، بينما سجلت 46.9 ألف دونم عام 2012، أما أشجار الفاكهة فقد انخفضت من 425.8 ألف دونم عام 2012 لتصبح 419.0 ألف دونم عام 2013 بنسبة انخفاض بلغت 1.6% فقط.

جدول رقم 25: مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2013 – 2010

المساحة: (بالدنم) قيمة الإنتاج: (بألف الدرهم) كمية الإنتاج: (بالطن)

السنة	المحاصيل الحقلية			الخضروات			أشجار الفاكهة		
	المساحة	الإنتاج	قيمة الإنتاج	المساحة	الإنتاج	قيمة الإنتاج	المساحة	الإنتاج	قيمة الإنتاج
2010	295,461	1,664,003	2,606,319	50,254	151,861	309,160	416,721	296,082	1,082,014
2011	225,624	744,558	1,121,398	50,181	148,878	333,178	433,980	262,792	1,076,883
2012	46,081	187,116	416,624	46,858	152,192	353,076	425,822	306,162	1,484,044
2013	46,289	193,052	442,664	43,210	133,039	333,466	418,989	293,042	1,691,621

المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة – مركز الإحصاء –أبوظبي

3.1.2 مؤشرات الإنتاج الحيواني

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عام 2014 شهد انخفاضاً بسيطا في أعداد الضأن، حيث قُدرت بـ 2,076,060 رأساً عام 2014، بينما قدر عام 2013 بـ 2,082,926، بانخفاض بلغ 0.3%، أما الماعز فقد قدرت أعداده بـ 2,182,082 رأساً، بينما قدر عام 2013 بـ 1,850,464 رأسا، بنسبة زيادة بلغت 18%، وبالنسبة لأعداد الأبقار في المزارع التقليدية فقد قُدّر عددها بـ 54,025 رأساً في عام 2014، بينما قدرت عام 2013 بـ50,104، بنسبة زيادة بلغت 8%، بينما قدر عدد الجمال بـ 423,757 رأساً عام 2013، بزيادة قدرها 7.9% عن عام 2012، حيث كانت 392,667 رأساً.

شكل رقم 38: أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2011 -2014

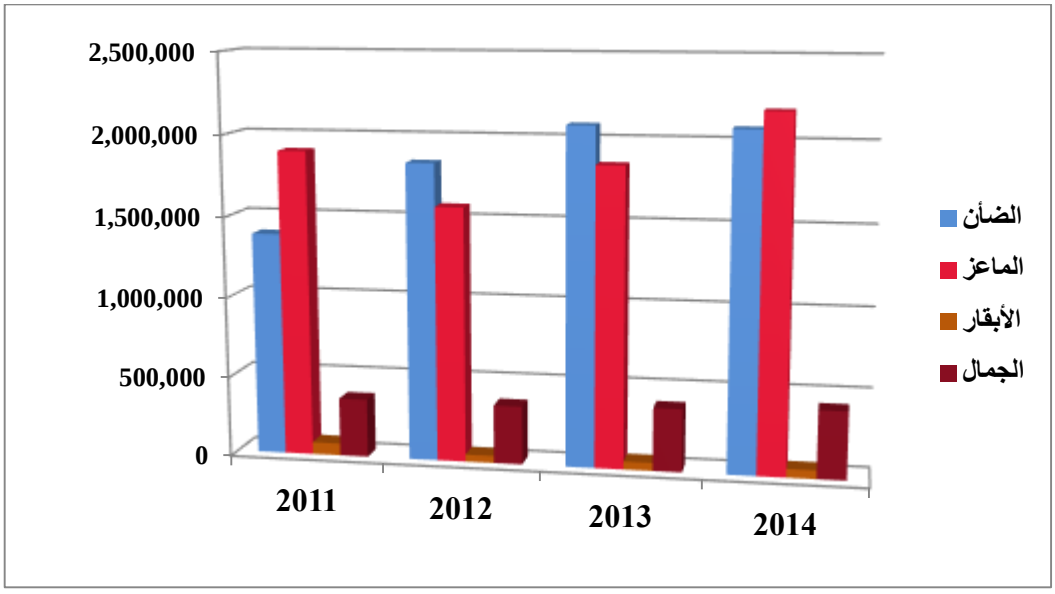

3.1.3 مؤشرات المزارع التجارية للدواجن والأبقار

أظهرت نتائج مسح المزارع التجارية إلى ارتفاع كمية إنتاج أبقار المزارع التجارية من الحليب من 161 ألف طن عام 2013 إلى حوالي 171 ألف طن عام 2014، بزيادة مقدارها 6.2%، أما كمية الإنتاج من الدجاج اللاحم فقد كانت مشابهة لعام 2013 حيث سجلت حوالي 51.7 ألف طن عامي 2014 و2013، بينما ارتفعت كمية إنتاج بيض المائدة في مزارع الدجاج البياض بنسبة بلغت 14.6%، حيث سجلت 849.3 مليون بيضة في عام 2014، بينما سجلت 740.8 مليون بيضة عام 2013.

جدول رقم 26: كميات الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج والإمارة 2014

المنتج	الوحدة	أبو ظبي[1]	دبي	الإمارات الشمالية	المجموع
لحم دجاج	طن	22,257.0	13,361.8	16,153.1	**51,771.9**
بيض مائدة	مليون بيضة	310.0	203.8	335.5	**849.3**
حليب	طن	95,727.0	72,708.6	2,494.0	**170,929.6**
مواليد الابقار	عدد	10,532.0	6,218.0	445.0	**17,195**
سماد عضوي	طن	107,763.0	25,673.0	27,856.7	**161,292.7**

المصدر: ـ مسح المزارع التجارية / المركز الوطني للإحصاء.
ـ *مركز الإحصاء - أبوظبي.*

3.1.4 مؤشرات الثروة السمكية

أشارت النتائج إلى أن كمية الأسماك المصطادة، قد ازدادت عام 2013 بنسبة ضئيلة مقارنة بعام 2012 لم تتجاوز 0.7%، حيث بلغت الكمية 73,203 طناً عام 2013، بينما بلغت 72,728طناً عام 2012

جدول رقم 27: كمية الأسماك التي تم صيدها حسب الإمارة 2010 - 2013

(الكمية: طن)

الإمارة	2010	2011	2012	2013
أبوظبي [1]	6,333	3,922	4,399	3,862
دبي	8,948	8,060	11,830	10,809
الشارقة	18,487	18,650	16,894	17,420
عجمان	5,892	6,700	6,360	6,379
أم القيوين	6,649	5,735	5,490	5,674
رأس الخيمة	17,898	17,412	16,673	16,920
الفجيرة	15,403	14,668	11,082	12,139
المجموع	**79,610**	**75,147**	**72,728**	**73,203**

المصدر: ـ وزارة البيئة والمياه.
ـ مركز الإحصاء - أبوظبي.

3.1.5 مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية

بلغت كمية واردات الدولة لبعض السلع الزراعية 12.8 مليون طن عام 2014 مقابل 11.9 مليون طنً عام 2013، بزيادة بلغت 7.8%، وكانت الزيادة واضحة في كمية منتجات الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة الزيادة 49%، في حين كان الأقل نمواً في واردات المنتجات النباتية حيث ازدادت بنسبة 4% بالكمية والقيمة على حد سواء أما فيما يتعلق بقيمة الواردات فقد ازدادت بنسبة مقدارها 27% مقارنة بعام 2013.

أما الصادرات لبعض السلع الزراعية فقد بلغت كميتها 1.56 مليون طن عام 2014، مقابل 1.3 مليون طن عام 2013، أي بزيادة 20%، مما يشير إلى نمو جيد للصادرات بين عامي 2013 و2014، وقد كانت الزيادة واضحة في كمية الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة أكثر من 25%، أما قيمة هذه الصادرات من هذه السلع، فقد بلغت نسبة الزيادة 20%مقارنة بعام 2013.

وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من الدولة من بعض السلع الزراعية قد شهد تراجعاً عام 2014 حيث بلغت 1.5 مليون طن مقابل 1.60 مليون طن عام 2013، أي بانخفاض مقداره 6.42%، أما قيمة المعاد تصديره من هذه السلع فقد بلغت 7.2 مليار درهم عام 2014، مقابل 5.9 مليار درهم عام 2013، بارتفاع مقداره 22%، وكانت الزيادة واضحة في المنتجات الغذائية حيث تضاعفت كميات المعاد تصديرها خلال عام 2014 وبنسبة 101%، بينما ازدادت قيمة المعاد تصديره من نفس المجموعة بنسبة 20%.

جدول رقم 28: كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2014

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

السلع الزراعية	الواردات		الصادرات		المعاد تصديره	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	1,468,799	15,477,813	166,130	1,492,397	130,195	2,103,332
منتجات نباتية	9,673,125	21,911,359	167,786	500,658	1,208,544	4,484,388
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	531,618	2,198,379	290,477	1,209,530	19,501	103,141
صناعات غذائية	1,091,219	4,166,895	898,565	1,900,968	122,724	427,660
منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها	112,052	248,022	38,087	120,712	18,356	46,653
المجموع العام	12,876,814.7	44,002,468.5	1,561,045.6	5,224,265.0	1,499,320.3	7,165,174.2

3.2 مؤشرات احصاءات البيئة

3.2.1 مؤشرات عناصر المناخ

تشير بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل لعام 2015 من محطات الرصد الرئيسية، إلى أن أعلى متوسط لدرجة الحرارة الشهري قد سجلت في محطة مطار العين وبلغت 38.4 درجة مئوية، وذلك في شهر يوليو، وأدنى متوسط شهري لدرجة الحرارة بلغت 18.1 في محطة رأس الخيمة في يناير، أما أعلى متوسط شهري لدرجة الحرارة العظمى فقد سُجلت في محطة مطار العين وبلغت 45.1 درجة مئوية في شهر يوليو، وأما أدنى متوسط شهري لدرجة الحرارة فقد بلغت 18.1 درجة مئوية في محطة رأس الخيمة في شهر يناير، وأدنى درجة حرارة مسجلة بلغت 6.4 درجة مئوية في شهر يناير في محطة مطار رأس الخيمة، وسجلت محطة مطار العين أدنى متوسط للرطوبة النسبية الشهرية وبلغت 11% بينما بلغ أعلى متوسط رطوبة نسبية شهرية 93% في محطة رأس الخيمة في شهر يناير.

أما بالنسبة إلى كميات الأمطار التي تهطل على الدولة والتي تتميز بتذبذبها من سنة إلى أخرى، كما تتباين معدلات هطولها من منطقة إلى أخرى، ويتركز سقوطها بين شهري نوفمبر وإبريل، وتتركز الأيام الممطرة التي قد ترافقها حدوث عواصف رعدية شديدة في شهر يناير من كل عام، وفي عام 2015 سجلت محطة مطار الشارقة أعلى كمية أمطار، حيث بلغت حوالي 38.2 ملم، ونظراً لارتفاع درجات الحرارة في الدولة وانخفاض كميات الهطول فإن معظم كميات الأمطار تتبخر، مما يجعل التغذية الجوفية شبه معدومة، وعند النظر إلى مجموع الهطول السنوي، نجد أن جميع المناطق هطل عليها أقل من 100 ملم، وفيما يلي قياسات لعناصر المناخ الرئيسية للمحطات الرئيسية في الدولة لعام 2015.

جدول رقم 29: متوسط درجات الحرارة المئوية حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2015 (م°)

المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	19.8	22.3	24.3	28.1	33.8	34.6	37.3	37.5	33.9	31.2	26.5	21.4
مطار العين	19.0	21.9	24.6	29.7	34.8	36.3	38.4	38.0	34.4	31.0	25.4	20.5
مطار دبي	21.1	23.4	24.6	28.5	33.8	35.1	37.3	37.8	34.2	31.6	27.0	22.3
مطار الشارقة	19.1	22.0	23.4	28.0	33.0	35.0	36.9	36.6	33.0	30.3	26.3	21.0
محطة عجمان	20.7	22.9	23.5	27.3	31.9	33.8	35.4	35.9	33.0	31.1	26.9	22.3
محطة ام القيوين	18.4	21.5	22.5	26.5	31.4	33.5	35.7	35.3	32.0	29.4	24.9	20.2
مطار رأس الخيمة	18.1	21.2	23.0	27.7	32.7	35.0	36.9	36.3	32.8	30.1	24.9	19.9
مطار الفجيرة	21.3	23.2	24.8	30.5	34.3	34.9	34.8	34.6	32.8	30.8	26.6	22.8
معدل المتوسط الشهري	19.7	22.3	23.8	28.3	33.2	34.8	36.6	36.5	33.3	30.7	26.1	21.3
أعلى متوسط درجة حرارة عظمى	21.3	23.4	24.8	30.5	34.8	36.3	38.4	38.0	34.4	31.6	27.0	22.8
أدنى متوسط درجة حرارة صغرى	18.1	21.2	22.5	26.5	31.4	33.5	34.8	34.6	32.0	29.4	24.9	19.9

المصـــدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

1-تم حساب هذا المعدل من المتوسطات الشهرية للمحطات الرئيسية فقط.

جدول رقم 30: متوسط درجات الحرارة المئوية العظمى والصغرى حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2015 (م°)

المحطة		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	الصغرى	14.3	17.0	19.1	22.1	26.6	29.0	31.8	32.0	28.8	26.5	22.0	16.7
	العظمى	25.2	28.8	30.5	35.0	41.1	41.2	44.8	45.0	40.9	37.0	31.2	26.0
مطار العين	الصغرى	13.0	16.1	18.1	21.5	27.0	29.0	31.7	31.4	28.0	24.9	20.0	15.1
	العظمى	25.0	28.5	31.3	37.8	42.3	44.4	45.1	44.4	41.4	37.7	30.8	26.4
مطار دبي	الصغرى	16.5	19.3	20.5	23.1	28.1	30.8	33.1	33.6	30.4	27.8	23.0	18.4
	العظمى	25.2	28.6	29.5	33.8	39.3	40.4	43.0	43.3	39.4	36.5	31.2	26.1
مطار الشارقة	الصغرى	13.0	16.2	17.1	21.3	25.4	29.1	30.5	30.4	27.2	24.5	21.0	15.1
	العظمى	25.0	28.1	29.4	34.3	39.7	41.3	43.6	43.2	39.4	36.5	32.1	26.4
محطة عجمان	الصغرى	16.4	19.1	19.7	23.6	28.1	30.7	32.3	32.2	25.1	27.6	23.0	18.4
	العظمى	25.2	27.6	27.8	31.7	36.9	38.5	40.7	41.9	41.8	35.9	31.6	26.4
محطة أم القيوين	الصغرى	12.8	15.9	16.2	20.0	24.4	28.0	29.8	28.9	26.0	23.8	19.0	14.6
	العظمى	25.0	27.7	28.9	33.5	38.8	39.5	42.7	42.7	38.8	36.0	31.0	25.8
مطار رأس الخيمة	الصغرى	11.0	14.7	16.1	20.0	23.7	28.3	29.7	28.9	26.0	23.4	18.0	13.9
	العظمى	26.0	28.8	30.5	36.5	41.6	42.1	44.3	44.2	40.7	37.8	32.0	26.1
مطار الفجيرة	الصغرى	16.8	19.4	21.0	25.7	29.6	31.7	31.7	31.6	29.6	27.7	23.0	19.4
	العظمى	25.6	27.7	29.0	35.8	39.0	39.3	39.4	38.2	36.7	34.2	30.1	26.2
أعلى متوسط درجة حرارة عظمى		**26.0**	**28.8**	**31.3**	**37.8**	**42.3**	**44.4**	**45.1**	**45.0**	**41.8**	**37.8**	**32.1**	**26.4**
أدنى متوسط درجة حرارة صغرى		**11.0**	**15.9**	**16.1**	**20.0**	**23.7**	**28.0**	**29.7**	**28.9**	**25.1**	**23.4**	**18.0**	**13.9**

المصـــدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

جدول رقم 31: متوسط درجات الرطوبة النسبية المئوية العظمى والصغرى (%) حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2015

المحطة		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	المتوسط	63	52	52	50	35	51	41	38	53	59	57	63
	الصغرى	36	27	25	23	14	24	17	16	22	31	36	43
	العظمى	84	76	74	75	62	77	67	62	77	78	74	81
مطار العين	المتوسط	53	43	38	33	22	32	26	27	34	45	51	57
	الصغرى	29	22	17	13	10	11	12	14	15	19	30	34
	العظمى	79	67	64	63	43	57	49	45	56	72	70	80
مطار دبي	المتوسط	60	52	53	49	32	46	39	34	48	53	50	55
	الصغرى	35	29	29	27	15	25	18	17	24	30	30	39
	العظمى	81	72	75	73	53	64	60	54	70	72	65	70
مطار الشارقة	المتوسط	61	52	51	46	34	44	39	37	49	55	53	61
	الصغرى	33	28	26	24	15	23	17	18	24	28	30	41
	العظمى	83	74	75	70	57	65	62	58	74	76	71	79
محطة عجمان	المتوسط	63	59	64	61	50	61	57	53	47	62	56	60
	العظمى	44	35	41	39	25	37	28	24	16	40	35	43
	الصغرى	79	77	79	79	71	77	77	76	83	78	71	73
محطة أم القيوين	المتوسط	69	61	62	59	42	56	47	48	61	66	64	69
	الصغرى	39	33	33	29	17	31	21	21	30	37	36	47
	العظمى	89	83	86	84	63	75	72	72	84	85	84	88
مطار رأس الخيمة	المتوسط	70	60	57	50	34	52	38	37	51	56	55	61
	الصغرى	37	32	31	23	13	32	18	17	21	27	28	48
	العظمى	93	84	82	77	57	69	65	59	79	79	76	75
مطار الفجيرة	المتوسط	54	55	53	45	45	42	67	67	64	68	64	61
	الصغرى	36	36	33	17	21	22	43	48	42	52	50	38
	العظمى	71	72	69	75	72	65	86	86	81	85	78	81
أعلى متوسط رطوبة نسبية		94	**93**	**84**	**86**	**84**	**72**	**77**	**86**	**86**	**84**	**85**	**84**
أدنى متوسط رطوبة نسبية		35	**29**	**22**	**17**	**13**	**10**	**11**	**12**	**14**	**15**	**19**	**28**

المصـــدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

جدول رقم 32: كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2015

المحطة		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
مطار أبو ظبي	كمية المطر	5.21	0.22	0.06	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	**7.14**
	الأيام الماطرة	3	3	6	0	1	0	0	0	0	0	2	3	**18**
مطار العين	كمية المطر	23.80	1.40	0.02	0.00	0.01	0.00	0.00	0.61	2.01	0.01	0.00	1.20	**29.06**
	الأيام الماطرة	2	1	2	0	1	0	0	2	3	1	0	1	**13**
مطار دبي	كمية المطر	22.80	0.03	1.21	0.00	0.40	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	8.01	0.41	**32.86**
	الأيام الماطرة	1	3	3	0	1	0	0	0	0	0	3	2	**13**
مطار الشارقة	كمية المطر	38.20	0.03	0.03	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11.00	0.61	**49.88**
	الأيام الماطرة	2	3	3	0	1	0	0	0	0	0	3	2	**14**
محطة عجمان	كمية المطر	25.00	0.00	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.40	0.00	**28.20**
	الأيام الماطرة	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	**5**
محطة أم القيوين	كمية المطر	29.00	0.00	1.20	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.20	2.40	**37.80**
	الأيام الماطرة	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2	1	**6**
مطار رأس الخيمة	كمية المطر	38.00	0.70	0.40	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	6.00	3.10	**48.20**
	الأيام الماطرة	1	2	2	0	0	0	0	0	0	0	2	1	**8**
مطار الفجيرة	كمية المطر	3.11	0.10	1.31	0.00	0.00	0.00	0.02	0.01	0.00	0.00	21.61	2.01	**28.17**
	الأيام الماطرة	2	1	2	0	0	0	2	0	0	0	3	2	**12**
أكبر كمية أمطار		**38.20**	**1.40**	**1.31**	**0.00**	**0.40**	**0.00**	**0.02**	**0.61**	**2.01**	**0.01**	**21.61**	**3.10**	**49.88**

المصـــدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

شكل رقم 39: متوسط كمية الأمطار الهاطلة 2003-2015 (ملم)

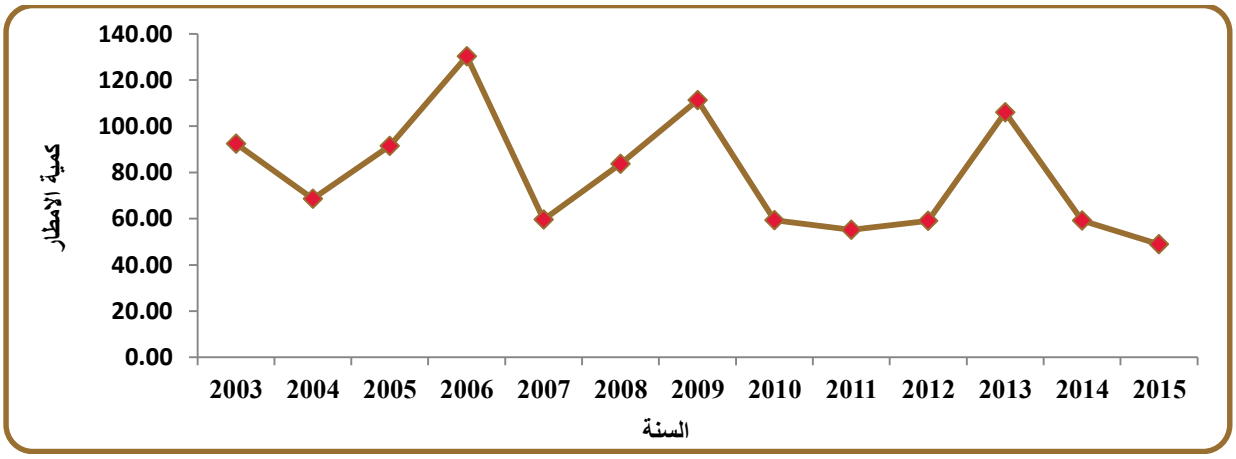

3.2.2 مؤشرات الهواء

3.2.2.1 جودة الهواء المحيط

تقوم محطات رصد جودة الهواء في الدولة بمراقبة ملوثات الهواء حسب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2006، في شأن نظام حماية الهواء من التلوث، حيث بلغ عدد المحطات الثابتة لرصد جودة الهواء المحيط في الدولة (46) محطة مراقبة عام 2014، وشكلت المحطات في إمارتي أبوظبي ودبي 72% من عدد المحطات في الدولة، بينما لا توجد أي محطة لمراقبة الهواء في إمارة أم القيوين، ومحطات الفجيرة معطلة منذ عام 2012، وفيما يتعلق بتوزيع المحطات حسب الموقع، فقد شكلت المحطات في المواقع السكنية حوالي 61% من المحطات، تلتها محطات المواقع الصناعية بنسبة 17%، ووزع الباقي على جوانب الطريق ووسط المدينة، ومحطة واحدة في المناطق النائية.

جدول رقم 33: توزيع العدد والنسبة المئوية لمحطات رصد جودة الهواء حسب الإمارة ونوع موقع المحطة 2014

الإمارة	العدد	%	نوع موقع المحطة									
			سكنية	%	وسط المدينة	%	صناعية	%	جانب الطريق	%	نائية	%
أبو ظبي	20	43.5	11	55.0	2	10.0	3	15.0	3	15.0	1	5.0
دبي	13	28.3	7	53.8	2	15.4	2	15.4	2	15.4	0	0.0
الشارقة	2	4.3	1	50.0	0	0.0	1	50.0	0	0.0	0	0.0
عجمان	2	4.3	2	100.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
أم القيوين	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
رأس الخيمة	4	8.7	4	100.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الفجيرة [1]	5	10.9	3	60.0	0	0.0	2	40.0	0	0.0	0	0.0
المجموع	**46**	**100.0**	**28**	**60.9**	**4**	**8.7**	**8**	**17.4**	**5**	**10.9**	**1**	**2.2**

المصدر: تجميع في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

1-محطات الفجيرة معطلة منذ عام 2012.

شكل رقم 40: التوزيع النسبي لعدد محطات رصد جودة الهواء حسب الإمارة 2014

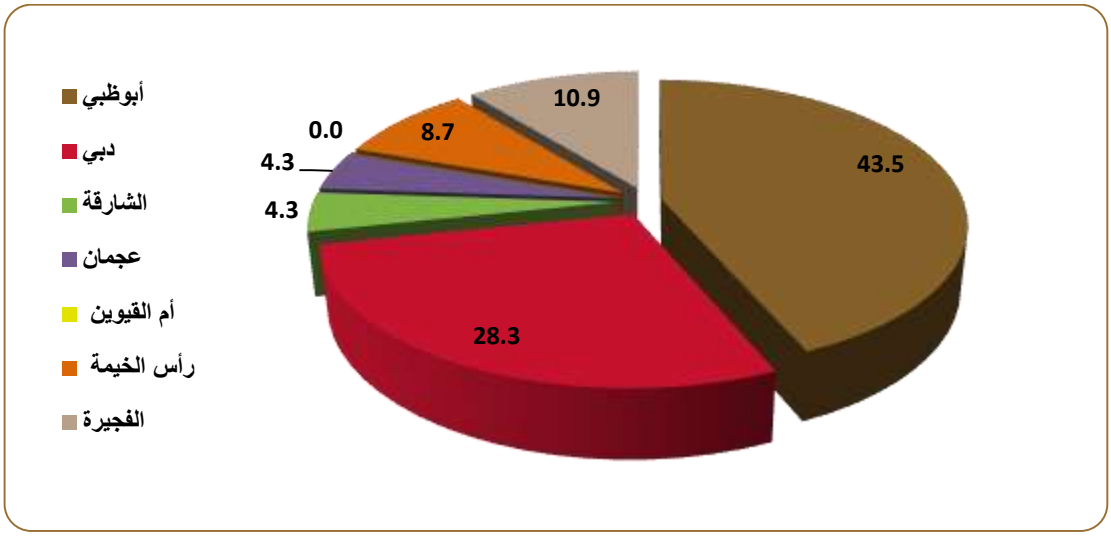

أظهرت نتائج تركيز التلوث بالجسيمات القابلة للاستنشاق في الهواء المحيط (حجم أقل من 10 ميكرون) لعام 2014، من محطات المواقع السكنية / الحضرية في أبوظبي تراكيز أقل بكثير من تراكيز المحطات في المواقع الصناعية أو التي على جانب الطريق، أما في دبي، فقد أظهرت المحطات في المواقع السكنية ارتفاعاً في قيم تركيز هذه الجسيمات، وخاصةً في محطة الكرامة، وأما في رأس الخيمة فأظهرت القراءات من محطات المواقع السكنية وخاصةً القاسمية، ارتفاعاً في تركيز هذه الجسيمات بالمقارنة مع قراءات محطات أبوظبي ودبي، أما قراءات محطات دبي السكنية / الحضرية فقد كان المتوسط السنوي لعام 2014 أعلى بحوالي 14% عن متوسط عام 2013، وتجدر الإشارة أن تركيز الجسيمات القابلة للاستنشاق في المنطقة تتأثر كثيراً بالظروف الطبيعية للمنطقة، مثل العواصف الرملية والرياح.

كما أظهرت نتائج رصد ملوثات الهواء الغازية عام 2014 (ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين) التي يتم رصدها في محطات رصد جودة الهواء في أبوظبي ومن جميع المواقع (السكنية والصناعية وجانب الطريق) قيم قليلة، ولم ترصد أي حالات تجاوز، وأما محطات دبي فلم يتم توفير بيانات عن ثاني أكسيد الكبريت هذا العام، وبالنسبة إلى تراكيز ثاني أكسيد النيتروجين فقد كانت مرتفعة أحياناً، خاصةً في محطة مطار دبي في شهر ديسمبر، وفي محطات الشارقة وعجمان ورأس الخيمة فتشير أغلب القراءات إلى تراكيز قليلة على طول أشهر عام 2014.

وتشير النتائج أيضاً أن المتوسطات السنوية لتركيز الأوزون الأرضي من محطات الرصد في المواقع السكنية / الحضرية عام 2014 أعلى عن عام 2013 بحوالي 61% في أبو ظبي، وأما المتوسطات السنوية لمحطات دبي فقد كانت متقاربة بين عامي 2013 و2014، وأما المتوسط السنوي لمحطات المواقع السكنية عام 2014 انخفض بحوالي 26% بالمقارنة مع المتوسط لعام 2013 في محطات الشارقة وعجمان ورأس الخيمة.

وتجدر الإشارة أن تركيز الأوزون الأرضي يتأثر بشكل كبير بالظروف الطبيعية، خاصةً ارتفاع الحرارة في أشهر الصيف، أما غاز أول أكسيد الكربون فتشير النتائج من جميع محطات الدولة أنه لا يوجد أي ارتفاع أو تجاوز في تركيزه في الهواء المحيط عامي 2014 و2013.

وفيما يلي جداول جودة الهواء المحيط حسب المعدلات السنوية لعامي 2013 و 2014 لبيانات المحطات المتوفرة في إمارات الدولة.

جدول رقم 34: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب المحطة في إمارة أبوظبي 2013- 2014

اسم المحطة	نوع موقع المحطة	الجسيمات القابلة للإستنشاق (قطرها اقل من 10 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		الجسيمات القابلة للإستنشاق (2.5 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		ثاني اكسيد الكبريت ميكروجرام/متر مكعب		ثاني اكسيد النيتروجين ميكروجرام/متر مكعب		الأوزون الارضي ميكروجرام/متر مكعب		اول اكسيد الكربون ميلجرام/متر مكعب	
		2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
شارع حمدان	جانب الطريق	107.0	123.5	42	-	5.0	5.0	57.0	47.7	-	-	0.7	1.1
مدرسة خديجة	وسط المدينة	133.0	92.8	38	-	9.1	11.0	35.0	28.8	72.0	89.2	-	-
مدرسة خليفة	حضرية/ سكنية	139.0	82.5	35	-	5.6	6.0	30.0	27.8	48.0	94.3	-	-
المقطع	حضرية/ سكنية	124.0	112.6	39	-	4.2	5.0	31.0	42.0	68.0	78.5	0.3	0.7
مدينة خليفة أ	حضرية/ سكنية	142.0	83.5	36	-	9.2	7.0	26.0	34.7	79.0	102.6	-	-
مدرسة بني ياس	حضرية/ سكنية	147.0	67.8	37	-	5.4	3.0	31.0	32.5	44.0	103.9	-	-
مصفح	صناعية	164.0	142.3	41	-	7.5	5.0	50.0	53.3	-	-	-	-
المفرق	صناعية	195.0	163.8	45	-	2.4	5.0	41.0	49.8	-	-	-	-
شارع العين	جانب الطريق	155.0	97.7	42	-	8.7	9.0	42.0	52.0	-	-	0.9	0.9
مدرسة العين	حضرية/ سكنية	115.0	105.4	37	-	7.7	8.0	29.0	36.3	30.0	74.6	-	-
الطوية	حضرية/ سكنية	130.0	100.6	37	-	6.4	10.0	18.0	20.5	75.0	102.5	-	-
زاخر	حضرية/ سكنية	79.0	94.2	40	-	4.3	5.0	20.0	28.4	-	-	-	-
سويحان	حضرية/ سكنية	137.0	92.8	39	-	4.1	6.0	10.0	15.1	77.0	101.5	0.3	0.5
القوع	ريفية/ سكنية	146.0	95.5	43	-	4.3	13.0	4.0	6.5	88.0	98.5	0.2	0.3
طريق أبوظبي - طريف السريع	جانب الطريق	-	132.4	-	-	11.4	-	-	26.4	-	-	-	0.3
بدع زايد	حضرية/ سكنية	146.0	98.7	42	-	15.2	10.0	20.0	17.0	49.0	99.7	-	-
حبشان	ريفية/ سكنية	147.0	106.0	42	-	11.1	9.0	13.0	17.2	90.0	96.6	-	-
الرويس	صناعية	-	121.9	-	-	17.6	-	-	28.7	-	117.7	-	0.3
مدرسة غياثي	وسط المدينة	145.0	95.7	38	-	10.2	5.0	13.0	16.8	58.0	100.5	-	-
واحة ليوا	نائية	133.0	110.9	38	-	6.5	3.0	3.0	4.6	62.0	104.1	-	-

المصدر: تجميع في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

(-): غير متوفر

جدول رقم 35: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب المحطة في إمارة دبي 2013- 2014

اسم المحطة	نوع موقع المحطة	الجسيمات القابلة للاستنشاق (قطرها اقل من 10 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		الجسيمات القابلة للاستنشاق (2.5 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		ثاني اكسيد الكبريت جزء بالمليون		ثاني اكسيد النيتروجين جزء بالمليون		الأوزون الارضي جزء بالمليون		اول اكسيد الكربون جزء بالمليون	
		2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الكرامة	حضرية/ سكنية	101.0	137.0	-	-	0.03	-	0.03	0.03	-	-	0.36	0.48
تلال الامارات	حضرية/ سكنية	86.0	100.0	47.0	42.0	0.02	-	0.02	0.02	0.04	0.04	0.62	0.39
مطار دبي	حضرية/ سكنية	84.0	72.0	39.0	28.0	0.03	-	0.03	0.04	-	-	0.32	0.41
حتا	وسط المدينة	48.0	97.0	-	-	-	-		0.02	0.03	0.05	-	-
ميناء جبل علي	صناعية	115.0	56.0	-	-	0.03	-	0.03	0.03	-	-	0.66	0.41
شارع الشيخ زايد	جانب الطريق	37.0	85.0	-	-	0.01	-	0.01	0.04	-	-	0.40	0.77
شارع الشيخ محمد بن زايد	جانب الطريق	50.0	58.0	22.0	38.0	0.06	-	0.06	0.03	-	-	0.50	0.43
ديرة	حضرية/ سكنية	-	-	24.0	51.0	0.03	-	0.03	0.03	0.04	0.04	0.37	0.32
حديقة زعبيل	حضرية/ سكنية	-	-	52.0	95.0	0.03	-	0.03	0.02	0.04	0.04	0.49	0.46
حديقة الصفا	حضرية/ سكنية	-	-	43.0	43.0	0.02	-	0.02	0.03	0.04	0.04	0.43	0.34
المشرف	حضرية/ سكنية	-	-	48.0	95.0		-		0.02	0.03	0.04	-	-
قرية جبل علي	حضرية/ سكنية	-	-	-	-	0.03	-	0.03	0.03	0.03	0.04	0.13	0.38
ورسان	صناعية	-	-	-	-	0.03	-	0.03	0.01	0.04	0.04	-	-

المصدر: تجميع في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
(-): غير متوفر

جدول رقم 36: المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء حسب محطة المراقبة والإمارة 2013-2014

الإمارة	اسم المحطة	نوع موقع لمحطة	الجسيمات القابلة للإستنشاق (قطرها اقل من 10 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		الجسيمات القابلة للإستنشاق (2.5 ميكرون) ميكروجرام/متر مكعب		ثاني اكسيد الكبريت ميكروجرام/متر مكعب		ثاني اكسيد النيتروجين ميكروجرام/متر مكعب		الأوزون الارضي ميكروجرام/متر مكعب		اول اكسيد الكربون ميلجرام/متر مكعب	
			2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الشارقة	الحمرية	صناعية	-	-	-	-	6.2	8.1	56.7	30.7	-	-	0.6	0.7
	كلباء	حضرية/ سكنية	-	-	68.5	27.8	8.2	8.2	23.1	25.4	91.4	75.5	0.6	0.8
عجمان	الحميدية	سكنية	-	-	-	-	8.3	8.9	50.9	54.3	54.4	33.6	0.8	NA
	مشيرف	سكنية	-	-	-	-	8.4	8.5	52.7	55.1	72.9	51.1	1.0	1.2
رأس الخيمة	الجير	سكنية	125.9	118.0	-	-	8.6	8.5	28.7	33.1	-	-	0.8	0.8
	البريرات	سكنية	204.8	86.8	-	-	7.1	9.3	31.2	36.4	-	-	0.8	0.8
	القاسمية	سكنية	250.8	198.7	-	-	8.5	8.8	39.8	49.6	-	-	1.0	1.1
	غليلة	سكنية	-	-	43.9	37.3	8.9	9.2	48.0	46.4	74.5	56.9	0.8	1.1

المصدر: تجميع في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
(-): غير متوفر

3.2.2.2 استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

تظهر النتائج أن استهلاك الدولة لمجموعة الهيدرو كلوروفلورو كربون في عام 2014 لم تتغير مقارنة بالعام 2013 حيث بلغ 539.4 طن من القدرة الكامنة لاستنزاف الأوزون وبنسبة 96.8% من حد الأساس (557.1).

شكل رقم 41: الاستهلاك من مجموعة الهيدروكلوروفلوروكربون 1986 ـ 2014

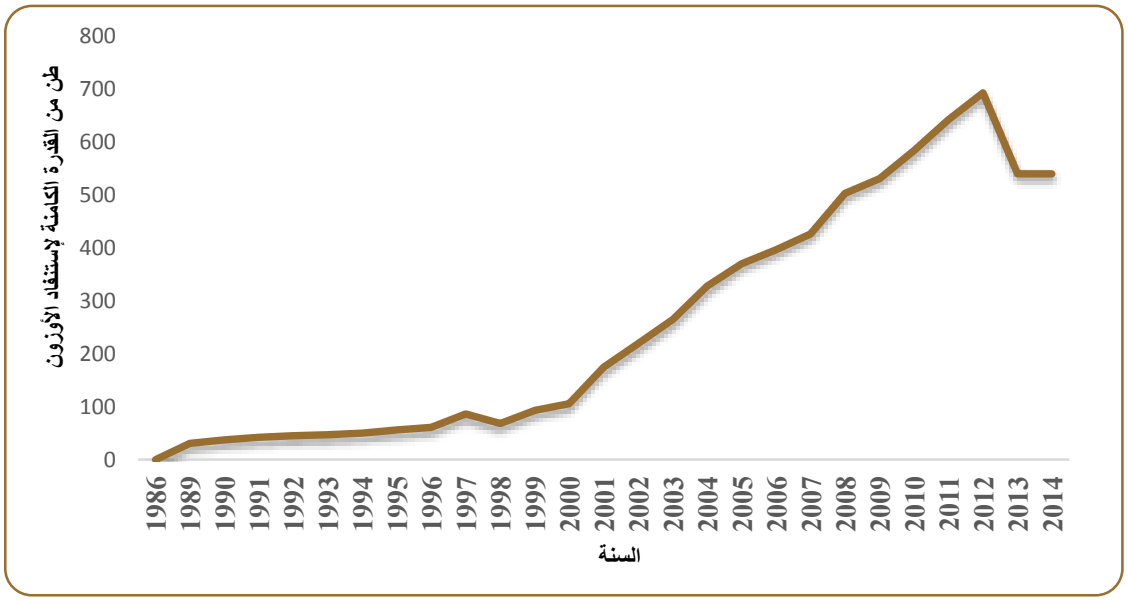

3.2.2.3 الانبعاثات من الغازات الدفيئة

ارتفعت كمية صافي الانبعاثات من الغازات الدفيئة خلال الفترة من 1994 - 2014 بما نسبته 135%، فقد بلغ إجمالي صافي انبعاثات الغازات الدفيئة 203,667ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام 2014، بينما ارتفعت الغازات الدفيئة بنسبة 17.6% عن عام 2012، وتم التخلص من حوالي 2,367 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون عن طريق التغير في استخدام الأراضي في عام 2014، بينما كانت كمية الانبعاثات التي تم التخلص منها في عام 1994 حوالي 4,227 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وفي عام2000 كانت كمية التخلص 9,665 الف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وفي عام 2005 زادت كمية التخلص من الغازات، لتصل إلى 13,223 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، واما في عام 2012 كانت 3,148 الف طن وقد انخفضت هذه الكمية بحوالي 25% في عام 2014 عن عام 2012.

جدول رقم 37: كمية مكافئ ثاني أكسيد الكربون والنسبة المئوية للزيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر 1994-2014 (ألف طن)

المصدر	الكمية					النسبة المئوية للزيادة (%) 2014-1994	النسبة المئوية للزيادة (%) 2014-2012
	1994	2000	2005	2012*	2014		
الطاقة	70,879	116,114	153,833	135,450	166,472	135	22.9
النشاطات الصناعية	3,445	6,466	9,426	28,988	28,828	737	-0.6
الزراعة	1,777	4,348	3976	**	931	-48	**
النفايات	2,552	2,622	7122	11868	9,802	284	-17.4
تغير استخدام الأراضي والغابات	-4,227	-9,665	-13,223	-3,148	-2,367	-44	-24.8
مجموع الانبعاثات	78,653	129,550	174,357	176,306	206,034	162	16.9
صافي الانبعاثات	74,426	119,885	161,134	173,158	203,667	174	17.6

المصدر: وزارة الطاقة
*المصدر: تقرير حالة البيئة 2015/وزارة البيئة والمياه.
** تم دمج الزراعة واستخدامات الأراضي معا في 2012.

ومن الجدير بالذكر أن الانبعاثات من الغازات الدفيئة نتيجة إنتاج الطاقة هو النشاط الأكثر انتاجاً لهذه الانبعاثات حيث تشكل الانبعاثات منه حوالي 82% من صافي الانبعاثات في عام 2014.

3.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه

3.2.3.1 إنتاج المياه المزال ملوحتها (المحلاة)

تعتبر المياه المزال ملوحتها المصدر الرئيسي للمياه العذبة في الدولة بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى مثل المياه الجوفية والمياه السطحية المجمعة في السدود.

ازدادت كمية المياه المنتجة من المياه المزال ملوحتها في عام 2014 حيث وصلت إلى حوالي 1.9 مليار متر مكعب، وبزيادة بلغت 4 % عن إنتاج المياه المزال ملوحتها عام 2013، وبلغت الزيادة في إنتاج المياه بين عامي 2007 و2014 حوالي 29 %.

شكل رقم 42: كمية المياه المنتجة 2007 - 2014

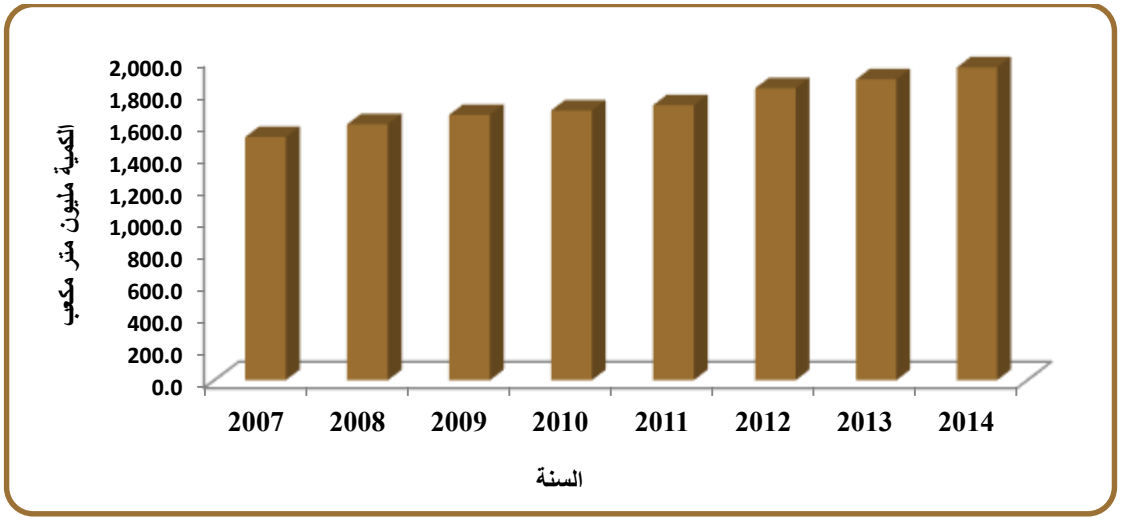

المصدر: وزارة الطاقة

3.2.3.2 مؤشرات استخدام المياه (العذبة)

بلغت كمية الاستخدام من المياه المزال ملوحتها والتي تم توزيعها في الشبكات من قبل هيئات إنتاج المياه في الدولة عام 2014 حوالي 1.8 مليار متر مكعب، وازداد استخدام المياه التي يتم التزويد بها عبر الشبكات العامة من هيئات إنتاج المياه في الدولة في عام 2014 بحوالي 5% عن عام 2013، وزاد بحوالي 30% خلال الفترة 2007 –2014، وشكل الاستخدام في إمارتي أبوظبي ودبي ما نسبته حوالي 88% من إجمالي المياه المستخدمة، وترتبط الزيادة في استخدام المياه بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستخدمة للمياه.

شكل رقم 43: كمية المياه المستخدمة 2007 – 2014

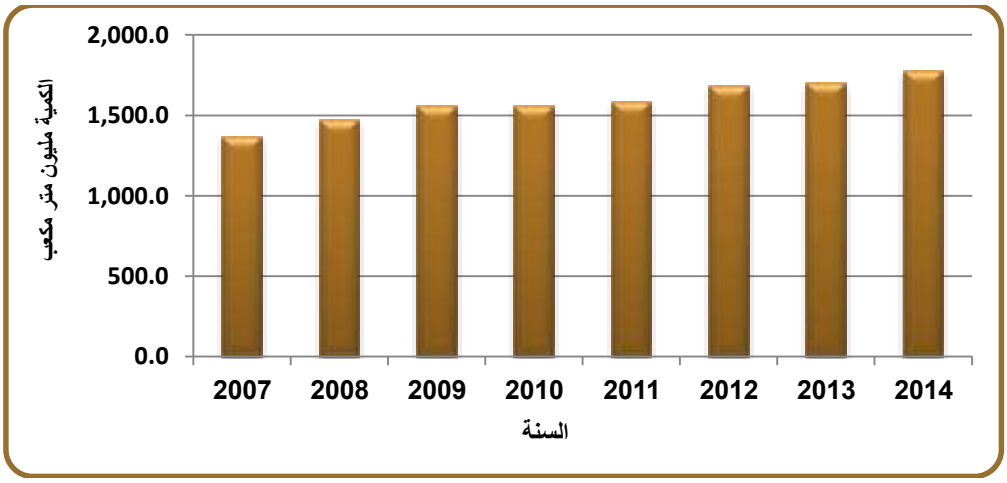

المصدر: وزارة الطاقة

وعند مقارنة الإنتاج والاستخدام والقدرة المركبة لمحطات تحلية المياه للأعوام 2007 -2014، يظهر أن القدرة الإنتاجية اليومية لمحطات التحلية قد زادت بمعدل نمو سنوي بلغ 5.3%، في حين أن الإنتاج والاستخدام اليومي ينموان بنفس المعدل السنوي تقريبا حوالي 4%. وهذا يدل على أن الوضع المائي آمن، وأن زيادة إنتاج المياه ممكنة في حالة زاد الطلب على المياه، وذلك بسبب زيادة القدرة الإنتاجية بشكلٍ مستمر، وبمعدلات تفوق معدلات الطلب على المياه.

جدول رقم 38: المعدل اليومي للمياه المحلاة المنتجة والمستخدمة والقدرة المركبة لمحطات تحلية المياه 2007 - 2014 (مليون متر مكعب/ يوم)

المعدل اليومي والقدرة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج المياه	4.1	4.4	4.5	4.6	4.7	5.0	5.1	5.3
استخدام المياه	3.7	4.0	4.3	4.3	4.3	4.6	4.7	4.9
القدرة المركبة لمحطات التحلية	5.1	5.3	5.6	6.2	7.0	7.2	7.3	7.3

المصدر: وزارة الطاقة

شكل رقم 44: مقارنة القدرة على إنتاج المياه والإنتاج والاستخدام اليومي للمياه المحلاة 2014 - 2007

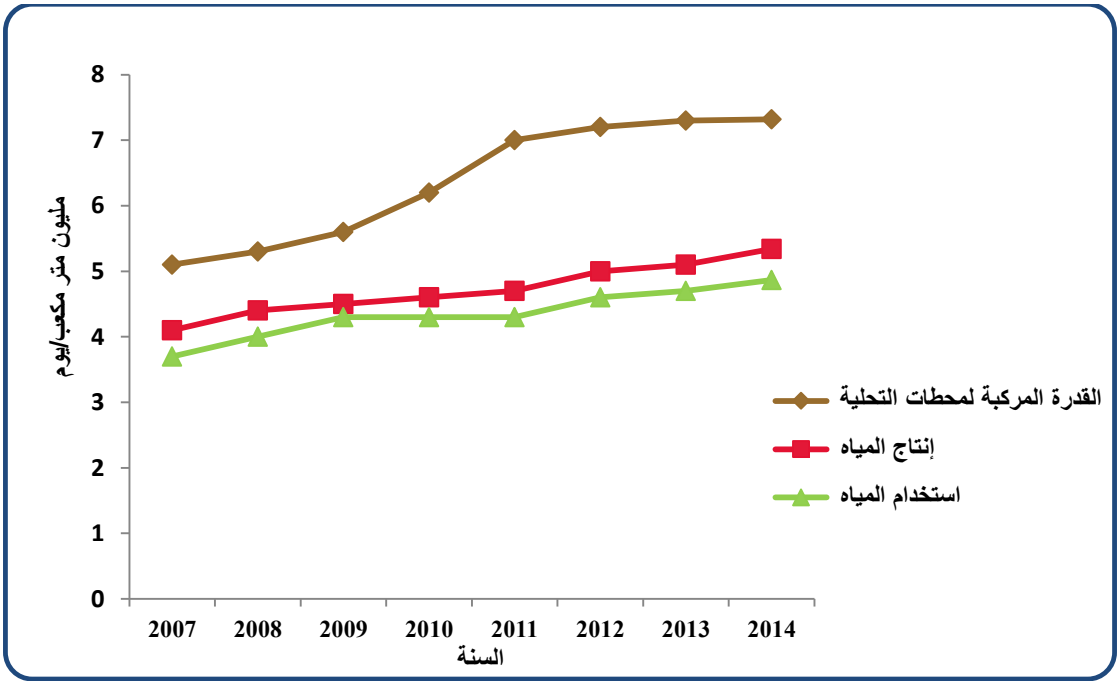

3.2.3.3 مؤشرات المياه العادمة المعالجة

وصلت كمية المياه العادمة المعالجة في الدولة إلى حوالي 653 مليون متراً مكعباً، وبزيادة بلغت حوالي 8 % عن عام 2013، وتشير بيانات عام 2014 إلى أن إمارة أبوظبي تنتج أكبر كمية من المياه العادمة المعالجة، تلتها إمارة دبي ثم إمارة الشارقة، وما زالت إمارة ام القيوين لا يوجد بها محطة لمعالجة المياه العادمة.

شكلت المياه العادمة المعالجة من إمارتي أبوظبي ودبي في عام 2014 حوالي 80% من مجموع المياه العادمة المعالجة، وساهمت إمارة الشارقة بنسبة 13%، بينما ساهمت بقية الإمارات بنسبة 7% فقط.

شكل رقم 45: كمية المياه العادمة المعالجة 2011 – 2014

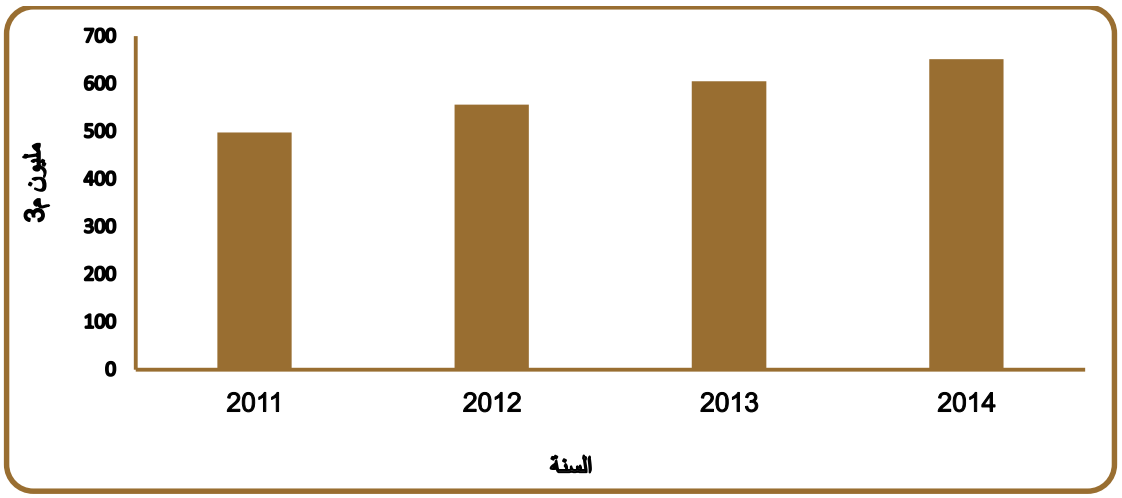

3.2.4 مؤشرات إحصاءات النفايات

وبلغت كمية النفايات المجمّعة (غير الخطرة والخطرة) من مختلف التجمعات في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2014 حوالي 26 مليون طن، وقد تراجعت هذه الكمية بأكثر من 27% مقارنةً بما تم جمعه عام 2009، ويعزى ذلك إلى التراجع الكبير في كمية النفايات المجمعة من إمارة دبي، حيث انخفضت إلى أكثر من النصف، الأمر الذي يعني تراجع كبير في كمية النفايات المتولدة، ويعتبر هذا المؤشر إيجابي إذا لم يكن له تأثير على الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة، حيث يدل على تقليص كمية النفايات المتولدة، مما يعني تقليل الفاقد وزيادة إعادة التدوير من المخلفات، وشكلت النفايات المجمعة في إمارتي أبوظبي ودبي حوالي 80% من مجموع النفايات المجمعة عام 2014.

جدول رقم 39: كمية النفايات الكلية المجمعة حسب الإمارة 2009 -2014

(الكمية بالطن)

الإمارة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أبوظبي	9,625,006.0	10,092,690.0	10,701,037.5	12,884,554.0	11,942,924.0	10,031,390.0
دبي	21,882,792.0	14,313,024.0	10,041,639.0	9,581,640.0	10,356,467.0	10,642,513.0
الشارقة	2,624,656.0	2,213,980.5	2,751,207.0	2,589,351.1	3,769,371.1	3,454,657.5
عجمان	285,211.0	185,446.7	290,706.9	258,314.0	355,761.0	634,551.0
أم القيوين	107,766.0	105,798.0	134,400.0	135,020.0	232,278.0	232,331.0
رأس الخيمة	314,630.0	187,841.0	216,375.2	267,477.6	336,040.0	471,384.7
الفجيرة	487,676.0	972,420.1	153,105.5	258,108.3	242,958.0	262,957.0
المجموع [1]	**35,327,737.0**	**28,071,200.3**	**24,288,471.0**	**25,974,464.9**	**27,235,799.0**	**25,729,784.1**

المصدر: مسح النفايات 2009-2014.

1-الجمع لا يطابق بسبب التقريب.

شكل رقم 46:كمية النفايات الكلية المجمعة حسب الإمارة 2009 -2014

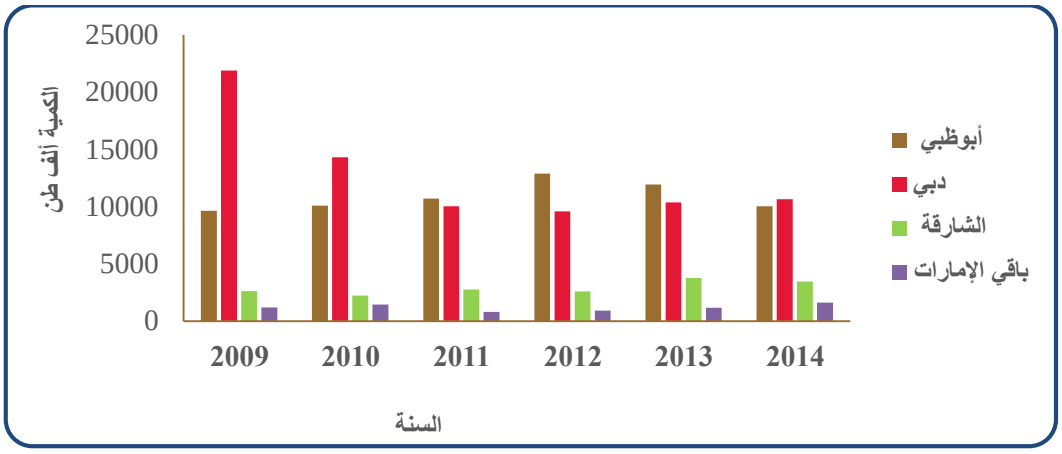

شكل رقم 47: التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب الإمارة 2014

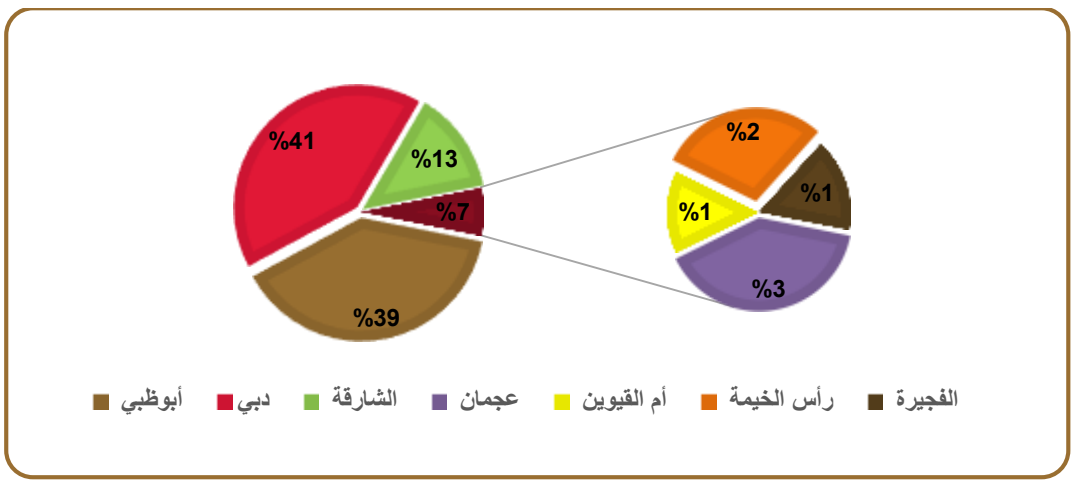

شكلت النفايات الخطرة المجمعة في المكبات ما نسبته أكثر من 1% من إجمالي النفايات المجمّعة لعام 2014 وهذا يدل على أن النفايات المجمّعة في الدولة ليست ذات خطورة، وكانت النفايات الصناعية هي الأكثر من هذه النفايات حيث شكلت حوالي 94% منها.

شكل رقم 48: التوزيع النسبي للنفايات الخطرة حسب المصدر 2014

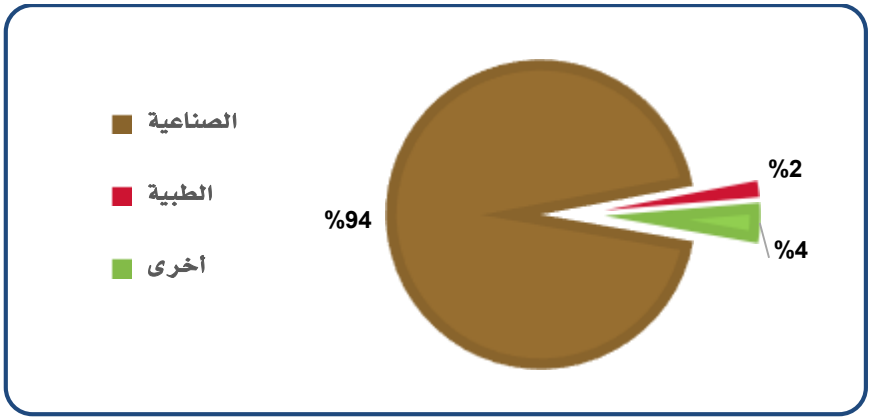

وتم التخلص عام 2014 من حوالي 48% من النفايات الخطرة في مرافق معالجة النفايات الخطرة ويتم معالجة حوالي 16 % من النفايات الخطرة معالجة خاصة قبل طمرها في المكب العام وحوالي 15 % يتم استرجاعها و حوالي 15% يتم معالجتها في شركات متخصصة وحوالي 7% يتم حرقها في المحارق وهي النفايات الطبية الخطرة .

يتم التخلص من النفايات البلدية في الدولة بطرق آمنة، حيث تم استخدام أسلوب الطمر عام 2014 لحوالي 81% من النفايات البلدية، ويتم استرجاع ما نسبته 19% بالتدوير والتحويل لسماد وطرق أخرى في الاسترجاع، حيث تعتبر من الطرق الأكثر أمناً من الناحية البيئية، حيث أنها تحول المواد الضارة إلى مواد يمكن الاستفادة منها، وذات مردود اقتصادي.

شكل رقم 49: التوزيع النسبي للتخلص من النفايات البلدية حسب طريقة التخلص 2014

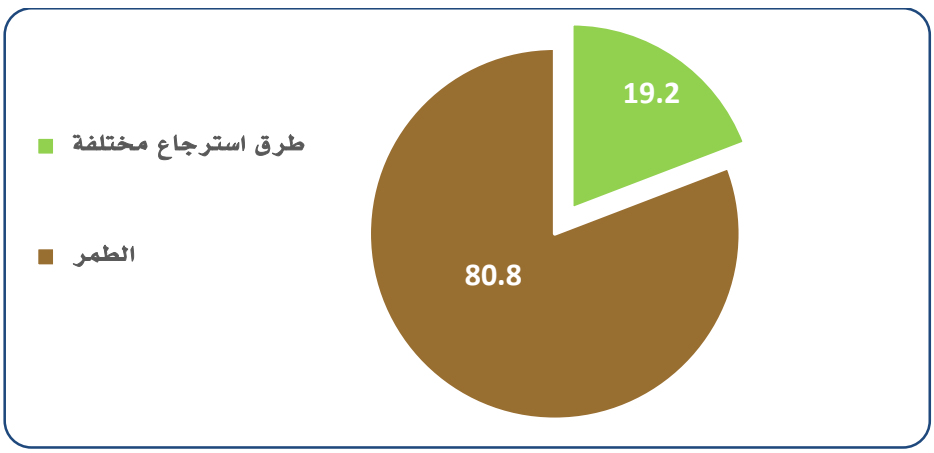

3.2.5 مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية

بلغ عدد المحميات الرسمية عام 2014 في الدولة 35 محمية، وبمساحة إجمالية بلغت 15,860.5 كم^2، شكلت مساحة المحميات البرية منها 9,088.3 كم^2 بنسبة مئوية 57 %، ومساحة المحميات البحرية 6,772.2 كم^2 بنسبة 43% من المساحة الكلية للمحميات، وساهمت إمارة أبوظبي في معظم مساحة المحميات، إذ شكلت مساحة المحميات في إمارة أبوظبي ما نسبته 93% من إجمالي مساحة المحميات في الدولة.

شكل رقم 50: التوزيع النسبي لمساحة المحميات الطبيعية في الدولة حسب النوع 2014

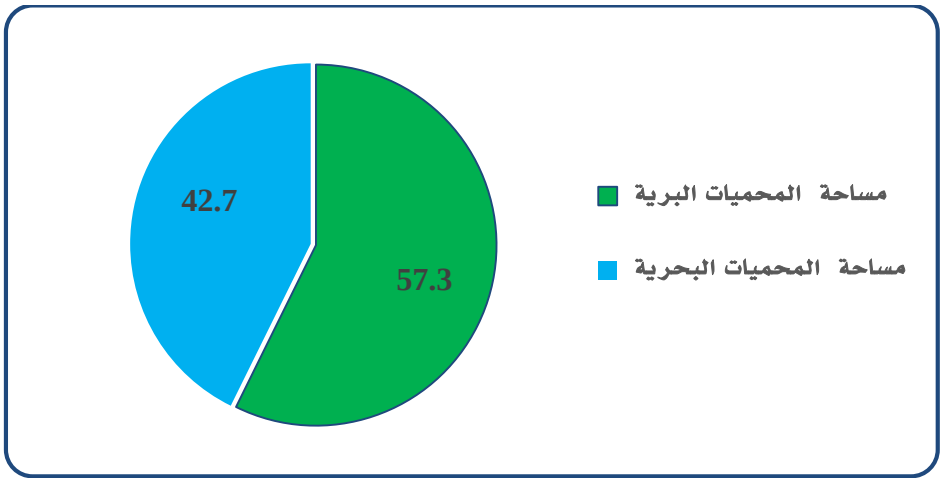

جدول رقم 40: عدد ومساحة المحميات حسب الإمارة والنوع 2014 (كم^2)

الإمارة	العدد	مساحة المحميات البرية	مساحة المحميات البحرية	مجموع مساحة المحميات	%
أبو ظبي	11	8,150.9	6,611.3	**14,762.2**	93.1
دبي	8	632.3	86.8	**719.1**	4.50
الشارقة	9	80.8	69.1	**149.8**	0.90
عجمان	2	0.4	1.9	**2.3**	0.01
ام القيوين	0	0.0	0.0	**0.0**	0.00
رأس الخيمة	0	0.0	0.0	**0.0**	0.00
الفجيرة	5	224.0	3.0	**227.0**	1.40
المجموع	**35**	**9,088.3**	**6,772.2**	**15,860.5**	**100.0**
%	**100.0**	**57.3**	**42.7**		

المصدر: حساب في الهيئة الاتحادية والاحصاء.

شكل رقم 51: التوزيع النسبي لمجموع مساحة المحميات حسب الإمارة 2014

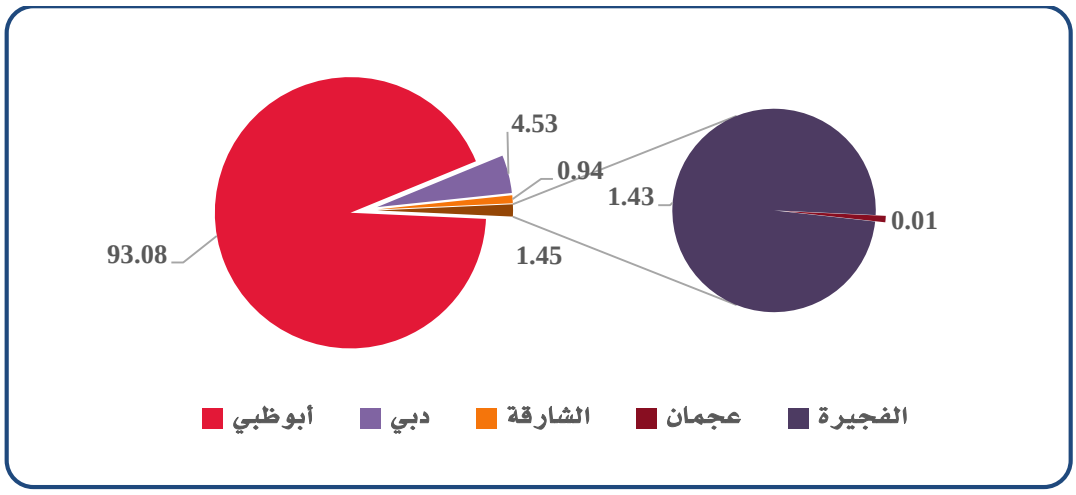

3.3 الطاقة

تعتمد الدولة في مصادرها للطاقة على الوقود الأحفوري بشكلٍ أساسي، وهو النفط والغاز الطبيعي، ولمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة خلال السنوات الماضية، والحاجة للمحافظة على البيئة وتقليل التلوث من إنتاج المشتقات البترولية، عملت الدولة على تبني استخدام الطاقة النظيفة والتنوع في مصادر الطاقة، وأهمها توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء من الطاقة النووية في السنوات القادمة.

3.3.1 النفط الخام

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط على مستوى العالم، حيث زادت كمية النفط الخام المنتجة عام 2013 بنسبة 4.5% عن العام 2012 وتعود هذه الزيادة الى زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة.

جدول رقم 41: احتياط وانتاج وصادرات النفط الخام 2009 ـ 2013

السنة	الاحتياط (مليون طن متري* نهاية كل عام)	الإنتاج (ألف طن متري*)	الصادرات (ألف طن متري*)
2009	13,342	111,641	100,238
2010	13,342	115,724	106,861
2011	13,342	127,675	122,347
2012	13,342	132,469	126,477
2013	13,342	139,278	134,497

المصدر: وزارة الطاقة

* معامل التحويل للنفط الخام: كل 1طن متري=7.33 برميل.

شكل رقم 52: إنتاج وصادرات النفط الخام 2009 -2013

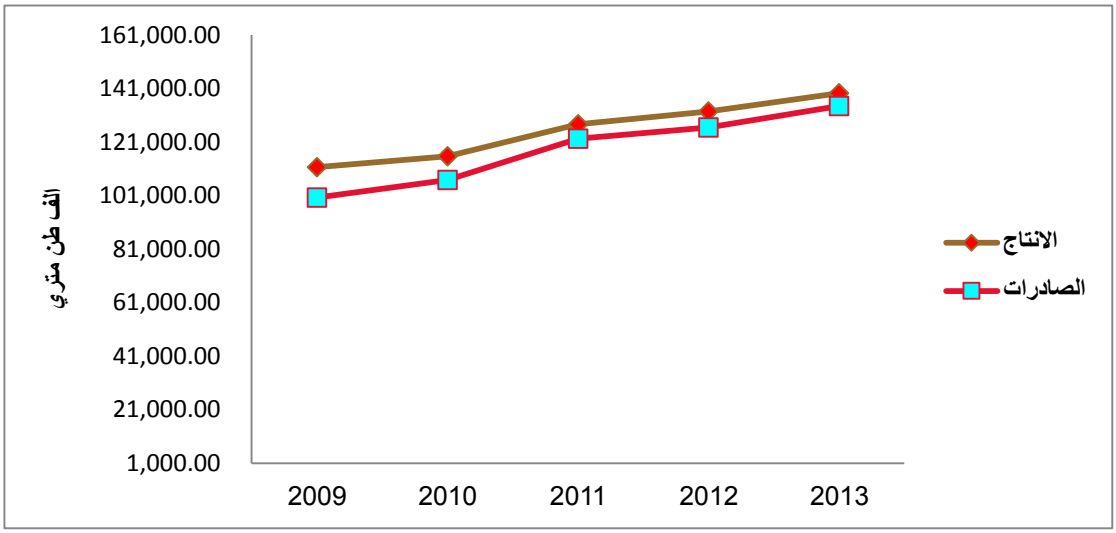

ومن ناحية اخرى تعتبر الدولة من الدول المصدرة للنفط الخام حيث بلغت صادرات النفط الخام لعام 2013 (2,701 ألف برميل يومي) بزيادة نسبتها 7% عن عام 2012 وذلك يعود الى الزيادة في الطلب على النفط الخام.

شكل رقم 53: صادرات النفط الخام في الدولة 2009-2013

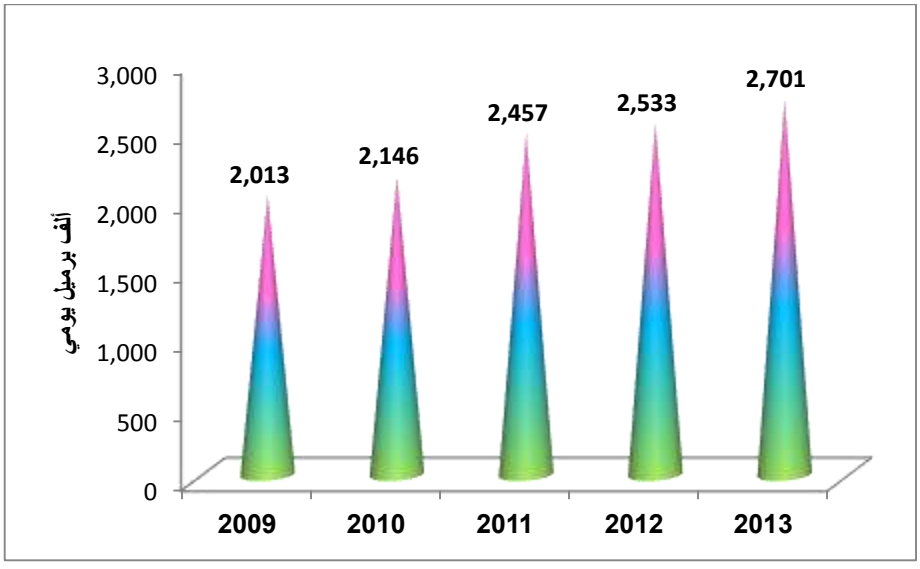

3.3.2 الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي من أحد أهم مصادر الطاقة الأولية بعد النفط الخام، وهو من أكثر مصادر الطاقة التجارية التقليدية المنافسة للنفط، حيث تشير البيانات بزيادة طفيفة في الانتاج عن السنة الماضية بنسبة 0.8% وبزيادة نسبتها 11.8% خلال السنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم 42: احتياط وانتاج وصادرات وإعادة التصدير وواردات الغاز الطبيعي 2009 ـ 2013

السنة	الاحتياط (بليون متر مكعب)	اجمالي الإنتاج (مليون متر مكعب)	الإنتاج المسوق (مليون متر مكعب)	الصادرات واعادة التصدير (مليون متر مكعب)	الواردات (مليون متر مكعب)
2009	6,091	75,842	48,835	15,206	25,485
2010	6,091	79,780	51,285	16,112	25,711
2011	6,091	81,858	52,298	15,801	28,288
2012	6,091	79,935	54,148	15,602	28,203
2013	6,091	83,801	54,603	17,429	29,053

المصدر: وزارة الطاقة

* معامل التحويل للغاز الطبيعي: كل 1متر مكعب = 35.315 قدم مكعب

شكل رقم 54: انتاج الغاز الطبيعي في الدولة 2009-2013

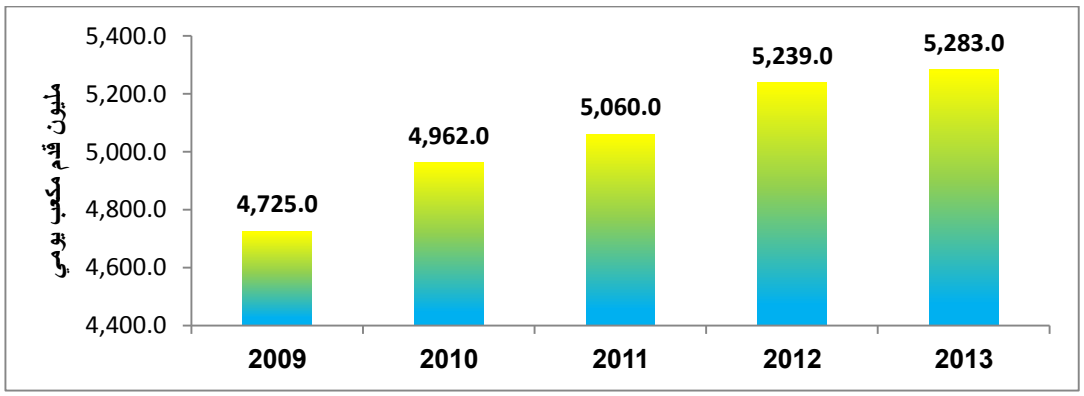

ورغم أن الدولة تعتبر من الدول المنتجة للغاز الطبيعي، إلا أنها تستورد كميات من الغاز لسد الاحتياجات المختلفة، حيث زادت نسبة الصادرات واعادة تصدير الغاز خلال السنوات الخمس الأخيرة ما نسبته 14.6%.

شكل رقم 55: صادرات وإعادة تصدير الغاز الطبيعي في الدولة 2009-2013

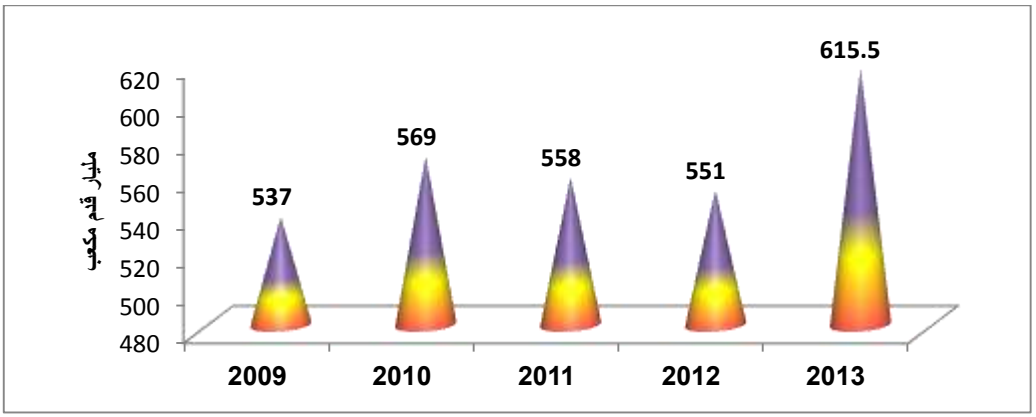

3.3.3 مؤشرات توليد واستهلاك الكهرباء

ازدادت كمية الكهرباء المولدة خلال الفترة من 2007 لغاية 2014 بما نسبته حوالي 48%، وقد بلغت كمية الكهرباء المولدة في عام 2014 حوالي 117 ألف جيجا واط ساعة، ويلاحظ أن إمارتيْ أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي 95% من الإنتاج، وتنتج بقية الإمارات 5% من الإنتاج لنفس العام.

شكل رقم 56: الكهرباء المولدة 2007 ـ 2014

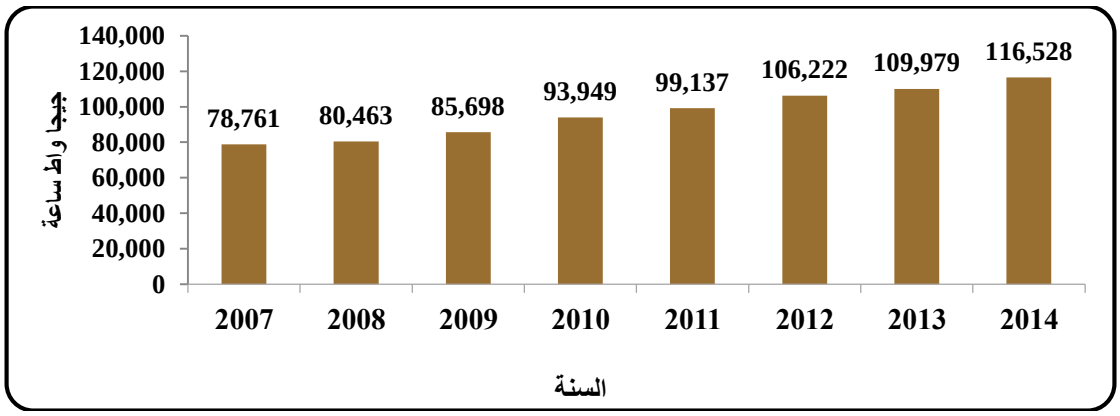

المصدر: وزارة الطاقة

ارتفعت كمية الكهرباء المستهلكة بحوالي 36% عام 2014 مقارنةً بعام 2007، وتشير بيانات عام 2014 أن إمارة أبوظبي تستهلك حوالي 47% من مجموع الكهرباء المستهلكة، مقابل مشاركتها بحوالي 61% من الكهرباء المنتجة، وتقوم هيئة مياه وكهرباء أبوظبي بتزويد الإمارات الشمالية بالكهرباء حسب حاجاتها، أما إمارة دبي فتستهلك حوالي 34% من إجمالي الكهرباء المستهلكة، وتنتج حوالي 34% من إجمالي الكهرباء المنتجة.

وترتبط الزيادة في استهلاك الكهرباء بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستهلكة للكهرباء.

شكل رقم 57: الكهرباء المستهلكة 2007 ـ 2014

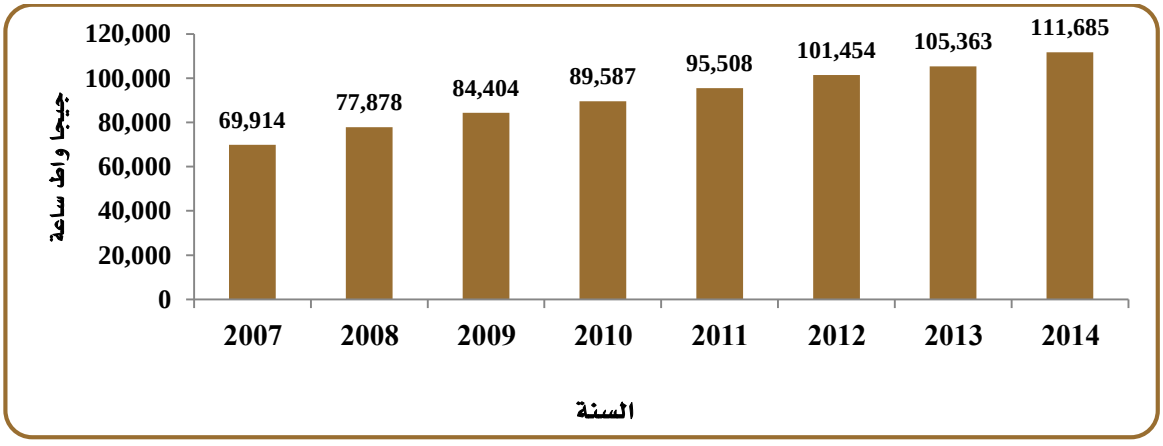

المصدر: وزارة الطاقة